مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٧) صفر ١٤٤٢هـ - أكتوبر ٢٠٢٠م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- د. إيمان زهران
- د. سهام عبد الباقي محمد
- مبارك أحمد محمد
- عبد القادر كاوير
- د. جيهان عبد السلام عباس
- د. محسن الندوي
- د. إبراهيم علي جماع الباشا
- مها عبد الحكيم
- إسماعيل إسف دانكوما
- أسماء عبدالمنعم فهمي

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٧)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **هل ستنجح التحركات الإفريقية في تسوية الأزمة الليبية؟**
د. إيمان زهران – متخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي –
عضو سابق لجنة العلوم السياسية – المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة..... ٨
- **أوضاع الأطفال في مخيمات اللاجئين بإفريقيا**
د. سهام عبد الباقي محمد – باحثة في الأنثروبولوجيا الثقافية –
كلية الدراسات الإفريقية العليا جامعة القاهرة – القاهرة ٢٣
- **مستقبل الصومال في سياق الانتخابات المقبلة ٢٠٢١م:**
الأطراف الفاعلة والتحالفات الممكنة
مبارك أحمد محمد – باحث في الشؤون الإفريقية – مقديشو..... ٣٤
- **قمة دول البحيرات.. الآمال والتحديات**
عبد القادر كاوير – باحث في شؤون شرق إفريقيا – نيروبي..... ٤٨
- **واقع الاقتصاد الرقمي وتحديات التطبيق بإفريقيا في ضوء جائحة وباء كورونا**
د. جيهان عبد السلام عباس، كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة – القاهرة..... ٥٥
- **سياسات مواجهة الصدمات الاقتصادية في إفريقيا – تداعيات كورونا نموذجا –**
د. محسن الندوي – رئيس المركز المغربي للدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية – الرباط..... ٧٠
- **اقتصاديات الصحة في السودان وإمكانات مواجهة الأزمات والأوبئة**
د. إبراهيم علي جماع الباشا – جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم،
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد – الخرطوم. ٨٤
- **واقع الاستثمار ومستقبله في رأس المال البشري في إفريقيا في ظل جائحة كورونا**
مها عبد الحكيم – باحثة في الشأن الاقتصادي الإفريقي،
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة. ٩٤
- **دور توظيف الشباب في بناء السلْم في إفريقيا الوسطى**
إسماعيل إسف دانكوما – باحث في الشؤون الإفريقية – بانغي..... ١٠٧
- **انعكاسات جائحة كورونا على اقتصاد دولة بوتسوانا**
أسماء عبدالمنعم فهمي – باحثة في الشؤون الإفريقية – القاهرة..... ١٢٤

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجموعة مؤلفين
متابعات إفريقية./ مجموعة مؤلفين.- الرياض، ١٤٤٢هـ

١٣٦ ص، ١٦,٥ x ٢٣سم (سلسلة؛ ٧)

ردمك: ٤_٦٧_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

١- افريقيا - تاريخ ٢- افريقيا - الاحوال السياسية ٣- افريقيا - الاحوال الاقتصادية أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٩٦٠ ١٤٤٢/١٩٥٨

رقم الإيداع: ١٤٤٢/١٩٥٨

ردمك: ٤_٦٧_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

بدر الخرعان

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

يتناول العدد الجديد من «متابعات أفريقية» عدة ملفات، أهمها صورة اقتصادات أفريقيا بعد كوفيد-١٩. ولئن كانت القارة الأفريقية تعاني الآن تداعيات انتشار وباء كورونا، مثل غيرها من قارات العالم المختلفة؛ إلا أن انعكاسات ذلك على المستوى البشري قد تكون أخف نسبيًّا. فعلى الرغم ممّا تعانيه القارة السمراء من ضعف اقتصادي وهشاشة الأنظمة الصحية، إلا أن الظروف المناخية وطبيعة البنية الديموغرافية لسكان القارة شكلتا عاملين مساعدين لتخفيف وطأة الوباء.

يُعنى ملف هذا العدد بتقدير المضار، وتقييم الوضع الراهن، والبحث في سبل المواجهة، وتحويل الجائحة من كارثة إلى فرصة لتحديث الاقتصادات الأفريقية وتنويعها.

وسيتم، في هذا العدد، تناول هذه العناصر من خلال مجموعة من الأوراق البحثية؛ إذ تأتي دراسة الدكتورة جيهان عبد السلام لتسلط الضوء على المزايا الاقتصادية الناجمة عن تبنِّي الاقتصاد الرقمي، وطبيعة التحديات الرئيسة التي تواجه التحول الرقمي في أفريقيا. وركز الدكتور محسن الندوي في مقالته على السياسات الاقتصادية لمواجهة الصدمات في أفريقيا؛ في حين اتجهت مها عبد الحكيم نحو تقييم المضار التي لحقت برأس المال البشري من جراء الجائحة وكيفية معالجتها في المرحلة المقبلة. في السياق ذاته، جاءت مقالة الدكتور إسماعيل إسف دانكوما عن دور توظيف الشباب في بناء السلم وتحقيق التنمية، وكذلك مقالة الدكتور إبراهيم علي جامع الذي تناول اقتصاديات الصحة في السودان وقدرتها على مواجهة الصدمات كتلك التي أحدثتها جائحة كوفيد-١٩. مقالة أسماء فهمي تتعرض لتداعيات وباء كورونا على اقتصاد دولة بوتسوانا الذي عُرف، في العقود الأخيرة، بتحقيقه نسبَ نموٍّ عالية، لذلك تبدو هذه المكتسبات اليوم مهددة، ما جعل الباحثة تتساءل عن أفضل السبل لإنقاذ الوضع الاقتصادي والاجتماعي في بوتسوانا.

وتبقى القارة الأفريقية تعاني ظاهرة الحروب الأهلية وقضايا اللاجئين ونزعة التكتل على المستوى الإقليمي؛ هكذا تصمُ الدكتورة إيمان زهران في ورقتها الاتحاد الأفريقي بعدم الفاعلية في حلحلة الأزمة الليبية وتتساءل عن أسباب ذلك. أما الدكتورة سهام عبد الباقي فقد تناولت دراستها قضية الأطفال اللاجئين في أفريقيا؛ في حين جاء تقرير عبد القادر كاوير ليبحث آفاق قمة البحيرات الكبرى التي انعقدت افتراضيًّا يوم ٧ أكتوبر وإمكانية ولادة تجمع إقليمي جديد. ويفتح مبارك أحمد محمد في تقريره ملف الانتخابات الصومالية القادمة، ويضعها في سياق الإقليم المضطرب للقرن الأفريقي وصراع المحاور في المنطقة.

فهل تخرج قارة أفريقيا من جائحة كوفيد-١٩ بتجديد قدراتها على مواجهة عوامل ضعفها الذاتية والموضوعية؟ وهل تُحسن استثمار المساعدات والدعم الدولي للتخفيف من حدة الكارثة والتعويض عن نسب التنمية السالبة؟

د. محمد السبيطلي

هل ستنجح التحركات الإفريقية في تسوية الأزمة الليبية؟

د. إيمان زهران - متخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي - عضو سابق لجنة العلوم السياسية - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة.

تبدو مسارات الصراع في إفريقيا بالغة الكثافة والتعقيد، وتتسع دوائرها لتجذب العديد من الأطراف الدولية والإقليمية، وتتصاعد بانتظام المخاطرُ التي تواجهنا بها نحن شعوب هذه القارة، وتلك التي تفرضها مقتضيات السلم والأمن العالميين، وذلك مثل: مخاطر انتقال وإعادة إنتاج حروب الإرهاب، ومخاطر الحروب الأهلية والطائفية والقبلية، فضلاً عن الضعف المؤسسي للمنظومة الإقليمية وتراجع قدراتها على الإدارة السليمة لمسارات الصراع الكثيرة.

لذا، أضحت قضية «تسوية الصراعات في إفريقيا» بمثابة أحد أبرز القضايا ذات التأثير المركزي على واقع الدولة الوطنية ومجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وذلك من منظور تأثيرها المباشر على منظومة السلم والأمن في إفريقيا، إذ إن الصراعات -سواء الداخلية أو الخارجية- تُشكل أحد أهم التهديدات الرئيسة المباشرة لهذه المنظومة. وعلى الرغم من تفاوت كل من طبيعة العوامل المحفزة لاندلاع مثل هذه الصراعات والسياقات المكانية والزمانية المرتبطة بها، إلا أنها تشترك في كونها تنطوي بالأساس على حالة التناقض في منظومة الأهداف والمصالح المرتبطة بأطراف الصراعات، وذلك على نحو قد يؤدي إلى إطالة أمدها أو ربما تجددها في مراحل تالية على توقفها عبر تبني اتفاقيات لوقف إطلاق النار.

وتأسيسًا على ذلك، جاءت محددات تسوية الصراعات وأدوار الوساطة الإفريقية على رأس الأولويات القارية المرتبطة بالاتحاد الإفريقي، والذي انعكس بدوره على رؤى ومحاور «أجندة إفريقيا ٢٠٦٣»، إذ تضمنت الرؤية الرابعة في إطارها التأكيد على جعل إفريقيا قارة تنعم بالسلم والأمن، وذلك من خلال تبني مبادرة «إسكات البنادق في إفريقيا بحلول ٢٠٢٠»، والتي باتت بمثابة العنوان والقضية الرئيسة للاتحاد الإفريقي، ولقمم رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المنعقدة تباعًا في عواصم الدول[1].

الجدير بالذكر، أن الصراعات المحلية تُشكل في مساراتها المناطقية انعكاسًا لأجندات النزاعات الدولية، إذ تعكس طريقة اشتعالها، وإدارتها، واستمرارها، ومساراتها للتسوية التحولات في

(1) African Union Commission, *Agenda 2063: The Africa We Want* (Addis Ababa: African Union Commission, 2015), 6–7.

علاقات القوى العظمى، وشدة تنافسها، واتساع طموحات اللاعبين الإقليميين. وكذلك تبرز القضايا التي يُظهر النظام الدولي اهتماماً بالغاً بها وتلك التي يبدي اللا مبالاة حيالها، إذ تُشكل تلك الحروب «المحلية» التحول/ التغيير في نسق النظام العالمي، وذلك بالتزامن مع الانتقال الإستراتيجيى لهياكل القوى الصاعدة والمتوسطة إقليميًّا والتي ترى في «النزاعات المحلية» فرصة انتقائية لإعادة تشكيل توازنات الإقليم وتقاسم ثرواته وعوائده.

تأسيساً على ذلك، تأتي الدولة الليبية لتعيش دورات سياسية وأمنية خانقة في ظل تعدد الأزمات، وانتشار الميليشيات المسلحة، وعدم وجود توافق وطني أو خطاب قادر على لمِّ الشمل الليبي منذ رحيل القذافي وإسقاط نظامه، إذ تعاني ليبيا كذلك الافتقار إلى وجود مؤسسات فاعلة وقوية قادرة على تحجيم دائرة الأزمات التي تتسع في ظل مجتمع قبلي، وتوترًا في مسارات التسوية السياسية مقابل تعاظم مُحفزات الصراع العسكري، فضلاً عن ضعف القرار الإفريقي ومساراته نحو التسوية السياسية، وهو ما نسعى إلى مناقشته في النقاط التالية عبر تحليل محفزات الصراع الليبي، وكذلك مسارات التسوية السياسية وأدوار الوساطة الإفريقية، وفرص نجاحها مقابل حجم التحديات التي تواجهها.

أولا: مُحفزات الصراع الليبي

تُنبئ تفاعلات «الداخل الليبي» بتصاعد صراعات «تقاسم النفوذ» ما بين الأطراف الداخلية وكذلك الدولية والإقليمية والقوى الصاعدة، فعلى سبيل المثال: اشتداد حدة التنافس الإقليمي بين المحور التركي – القطري الداعم لتيارات الإسلام السياسي في المنطقة والقوى الأخرى المناهضة له، وذلك منذ المقاطعة الرباعية العربية لقطر في يونيو ٢٠١٧م، وامتداد هذا التنافس إلى ليبيا، حيث تقدم تركيا وقطر دعماً سياسيّاً وعسكريّاً للقوى الإسلامية هناك، واتساقاً مع تلك الفرضية ما انتهت إليه جولة الرئيس التركي «أردوغان» إلى دول السودان وتشاد وتونس والجزائر المجاورة لليبيا في الفترة من عام ٢٠١٧م إلى عام ٢٠٢٠م، حيث يمكن قراءتها كمحاولة من قبل المحور التركي – القطري لتطويق المحور العربي المناهض لتدخلاته في ليبيا، ويزيد الأمر تعقيداً تداخل العوامل الطائفية والمذهبية والقومية القبلية بديناميكيات الصراع.

ومن ثم، فحالة الصراع والتنافس ومعيار استدامته بالداخل الليبي يمكن تلخيصها وفقاً لأربعة عوامل تعمل كمحرك لديناميكيات التنافس، وهي :[٢]

(٢) إيمان زهران، «فرص التسوية السياسية واحتمالات التصعيد العسكري في ليبيا»، مجلة السياسية الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أبريل ٢٠٢٠م)، ٩١.

١- أن توازن القوى الإقليمي بدأ يشوبه الغموض والتقلب في أعقاب أحداث الحراك الذي بدأ من عام ٢٠١١م.
٢- أن النزاعات المحلية أصبحت المسرح الذي تدور عليه المنافسات الإقليمية والدولية المتواصلة على هيئة صراعات أوسع نطاقاً وأشد فتكاً.
٣- أن توريد السلاح -على الرغم من القرارات الدولية بحظره- تعاظم بصورة حادة، وهي صفقات تتنافس فيها روسيا والولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون بصورة نشطة.
٤- أن الشرق الأوسط والقارة الإفريقية يعانيان شحّاً ملموساً في آليات فض النزاع، بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى، وكان من نتائج ذلك أن المنطقة تحولت لساحة للتدخلات الخارجية «سياسيّاً أو عسكريّاً» بالإضافة إلى التجدد و«إعادة إنتاج» أنماط التنافس والصراع.

واتساقاً مع هذا، فتتلخص ديناميكيات التنافس ومحركات إنتاج الصراع في الداخل الليبي «مُصعدات الصراع/ التنافس» في إطار التجاذبات الثنائية ومتعددة الأطراف وفقاً للأجندات والمصالح الحاكمة، والتي تظهر من خلال: «تنافس القوى الإقليمية على إظهار المكانة وتعزيز النفوذ، تصاعد حدة التدخلات الخارجية، ارتفاع مبيعات السلاح، والافتقار الإقليمي لآليات فض النزاع وإدارته».

ثانياً: الماهية النظرية لآليات «التسوية السياسية»

تُعد التسوية السياسية إحدى الطرق السلمية والودية لإدارة وحل النزاعات، إذ تأتي كمرحلة تمهيدية لعملية التسوية النهائية، وتعتبر محاولة لإنهاء النزاع المسلح من خلال اتفاقات تفاوضية بحلول مؤقتة، إلى أن تُعالج جذور ذلك النزاع أو الصراع تمهيداً للحل بصفة نهائية ومستدامة.

وتشتمل التسوية السياسية على أشكال متعددة، منها: «المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق والتحقيق». إذ نصت المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة على فض النزاعات بالطرق الاختيارية العملية، كما نصت على أنه يجب على أطراف أي نزاع -من شأن استمراره أن يُعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر- أن يلتمسوا حله، وذلك بدءاً بالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق.. أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.

كذلك، فالتسوية السياسية من أهم أنواع التسويات وأبرزها إلى جانب التسويات القضائية، والتي تهدف إلى حل الخلافات بطريقة مباشرة عبر المفاوضات أو غيرها من الوسائل الدبلوماسية السلمية الأخرى[٣]، التي منها

١- **المفاوضات:** تُعد أهم وسيلة للتسوية السياسية للنزاعات، وهي عبارة عن تبادل لوجهات النظر بين الأطراف المتصارعة على موضوع النزاع من أجل التوصل إلى حلول توافقية، وتتم المفاوضات إما شفهيّاً أو عن طريق اتفاق كتابي أو عن طريق مؤتمر يجمع ممثلي الأطراف المتنازعة، ويجب أن تقوم هذه

المفاوضات على مبدأ حسن النية واستعداد الأطراف لتحقيق نتائج مرضية، كما يجب أن تكون مقدمة لحل النزاع بصفة دائمة.

٢- **الوساطة:** أن يقوم طرف ثالث محايد بدور الوساطة، وذلك من أجل مساعدة أطراف النزاع وتقريب وجهات النظر التي هي موضع النزاع بينهم، والوسيط يمكن أن يكون شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً وتقتصر مهمته على اقتراح الحلول وعرضها على طرفي النزاع.

٣- **المساعي الحميدة:** عمل ودي يقوم على إثره طرف أو مجموعة من الأطراف على تسهيل الاتصال وتقريب وجهات النظر والرؤى بين الأطراف المتنازعة وحثها على الذهاب للمرحلة التفاوضية أو استئنافها بعد انقطاعها للحيلولة دون تطور خلاف بين الطرفين إلى نزاع مسلح أو محاولة إيقافه إذا اندلع بين المتنازعين.

٤- **التوفيق:** إحدى وسائل حل النزاعات عن طريق إحالة «النزاع» للجنة التوفيق وهي هيئة محايدة تتجلى مهامها في دراسة أسباب النزاع وتحديد وتمحيص الوقائع من أجل التوصل إلى مكامن الخلل، ومن ثَمَّ اقتراح السبل الكفيلة لحل النزاع سلمياً، وتعتبر قراراتها غير ملزمة لأطراف النزاع.

٥- **التحقيق:** يتم من خلال تعيين لجنة -من خلالها الطرفان المتنازعان- تتجلى مهمتها في تقصي الحقائق حول وقائع معينة لتوضيح حقيقة وأسباب النزاع من خلال تقرير يُسلم لطرفي النزاع يتضمن الحلول الممكنة لحل الأزمة، ويعد تقرير هذه اللجنة غير ملزم قانونياً.

- **آليات التسوية السياسية في إفريقيا**

ثمة تطورٌ نوعيٌّ لحِق بماهية آليات «التسوية» في إفريقيا، وذلك منذ تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٦٣م، إذ حظيت تلك الحقبة بجملة من آليات التعزيز، أبرزها

- **لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم:** نشأت ضمن الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية، ولم يتم اختبار تلك اللجنة حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين تقريباً؛ وذلك نظراً لجملة من الأسباب، أبرزها ما يتعلق بترجيح الدول الإفريقية بدائل للتسويات السياسية في إدارة الصراعات، والقائمة بالأساس على جهود الوساطة الخاصة ببعض الزعماء والقيادات الإفريقية.
- **آلية منع وإدارة وحل الصراعات:** نشأت بموجب الإعلان الصادر عن قمة منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) المُنعقدة في القاهرة في ٢٨ يونيو ١٩٩٣م، وتم اختبارها في إدارة الصراعات في العديد من الدول الإفريقية، ومنها على سبيل المثال: بعثة المراقبة العسكرية في كل من «رواندا (١٩٩١ -١٩٩٣)، وبورندي (١٩٩٣-١٩٩٦)، وجزر القمر (١٩٩٨ -٢٠٠٢)، والكونغو الديموقراطية منذ ١٩٩٩م.

التطور الأبرز في ذلك السياق، انعكس بصدور القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي والذي نص ضمن مبادئه الواردة في إطار المادة الرابعة على تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالوسائل المناسبة التي يقرها الاتحاد، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد. ووضع حجر الأساس لمشروعية تدخل الاتحاد الإفريقي في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وذلك في ظل ثلاثة أوضاع محددة، ومتمثلة في: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية[٤].

بالسياق ذاته، عمد الاتحاد الإفريقي على وضع آليات محددة للتسوية وإدارة الصراعات في القاهرة، وهو ما انعكس بصفة رئيسة على نصوص البروتكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي الصادر في يوليو ٢٠٠٢م، إذ تضمنت تلك الآليات: «مجلس السلم والأمن، لجنة الحكماء، نظام الإنذار المبكر، القوة الإفريقية الجاهزة، صندوق السلام، لجنة أركان الحرب، وقسم السلم والأمن التابع لمفوضية الاتحاد الإفريقي».

ثالثا: ملامح التسوية الإفريقية وسياقاتها

ثمة تطورٌ إيجابيٌّ في ملامح وتطبيقات آليات التسوية السياسية للصراعات في إفريقيا بالتزامن مع التطور المؤسسي للاتحاد الإفريقي وأجهزته الفنية، ويرجع ذلك التطور إلى:

- توافر الإرادة السياسية الحقيقية للدول الإفريقية والأعضاء في الاتحاد الإفريقي لإنجاز متطلبات التسوية السلمية لإدارة الصراعات، وهو ما يدفع نحو الحاجة لتفعيل آليات الإنذار المبكر القاري التي طرحها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في يوليو ٢٠١٥م.
- إتاحة الموارد المالية الإفريقية اللازمة لتمويل الأنشطة الخاصة بآليات تسوية الصراعات في القارة، على أن يتم الاعتماد في ذلك بالأساس على مصادر من داخل إفريقيا، فعلى الرغم من وجود صندوق السلم المعني بهذا الأمر بالأساس، إلا أن هناك إشكالية أخرى تتعلق بمحدودية إجمالي المساهمات المالية للدول الأعضاء في الميزانية السنوية للاتحاد الإفريقي، والتي قد تصل في مجملها إلى نحو ٤٠٪ تقريباً من إجمالي الميزانية السنوية له، وهو ما يعني أن ثمة اعتماداً رئيساً على المساهمات المالية الوافدة من مصادر خارجية، ومن بينها مفوضية الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يقلل بدوره من نطاق الاستقلالية المتعلقة بصنع القرارات الإفريقية في مجال السلم والأمن[٥].

(4) African Union, *Constitutive Act of African Union Article 4*, July 11, 2000, https://au.int/sites/default/files/pages/34873-file-constitutiveact_en. pdf.

(5) "The African Union's Road to financial independence: Pragmatic or ideological?," Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), June 14, 2017, https://www.sipri.org/commentary/blog/2017/african-unions-road-financial-independence-pragmatic-or-ideological.

- التطوير المتوازي للآليات الإقليمية الفرعية المعنية بتسوية الصراعات في إفريقيا، فضمان الفاعلية في «إدارة الصراعات»، يستوجب ذلك التحقق من كفاءة «الآليات الموازية على المستوى الإقليمي الفرعي»، مثل: التجمعات الاقتصادية الإقليمية، حيث إن الوصول لمرحلة التشغيل أو التنفيذ الكامل لمختلف الآليات القارية يقتضي تحقيق تطور متكافئ ومتوازن على مستوى الآليات الإقليمية الفرعية كافة، فعلى سبيل المثال: عند النظر لحالة التقدم غير المتوازن للقوى الجاهزة التابعة لإقليمي الشمال والوسط الإفريقيين، نجد هناك تأثيرات سلبية مقارنة بباقي أقاليم القارة على الوصول لمرحلة التشغيل الكامل للقوة الإفريقية الجاهزة.(٦)
- تعزيز التنسيق والتعاون الإفريقي البيني بشأن تسوية الصراعات في القارة، على أن تتناسب كثافة المساحات التعاونية الإفريقية عكسياً مع حجم النفوذ الخارجي في هذا الشأن، وهو ما لا تعكسه الممارسة الواقعية، إذ إن هناك عدداً من المستويات التي تشكل حالة من التنافس غير المتناغم في عملية تسوية الصراعات في إفريقيا، إذ الأول منها ما يتعلق بالمنافسة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، والثاني يكمن في المنافسة بين الآليات القارية والإقليمية الفرعية المعنية بتسوية الصراعات، بينما الثالث فينعكس على المنافسة بين الآليات القارية والفاعلين الدوليين الآخرين من جانب آخر في هذا الشأن.

تأسيساً على ما سبق، تأتي الأزمة الليبية بجميع الأطر الخاصة بها لتضفي مزيداً من التعقيد على الأدوار الإفريقية لعمليات التسوية السياسية، خاصة وأن تلك الأزمة أضحت تمثل تهديداً صريحاً للأمن القاري الإفريقي، يتمثل في:

- **تنامي الحركات الإرهابية وقوى التطرف:** إذ يلقي الصراع في ليبيا بظلاله على الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقي، خاصةً الدول المتاخمة لها كالنيجر وتشاد ودول الشمال الإفريقي كمصر وتونس والجزائر والمغرب؛ حيث إن إرهاب الحركات المسلحة المنتشرة في العاصمة طرابلس ومنطقة الجنوب الليبي، يعطي غطاءً حيويّاً لتلك التنظيمات على تنفيذ عمليات ضد الدول المجاورة لها، والدخول في صراعات داخلية داخل بلدان الساحل الإفريقي.
- **تنامي عمليات الاتجار بالسلاح في الداخل الإفريقي:** إذ نشطت عصابات تهريب السلاح عبر الحدود الصحراوية الممتدة لليبيا في الشرق مع مصر، والجنوب مع السودان، وتشاد، والنيجر، ومالي، والغرب مع الجزائر وتونس، كذلك ثمة تخوفات من انتقال هذه الأسلحة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي والمتمردين من الطوارق ومالي والنيجر، أو المتمردين في إفريقيا جنوب الصحراء، فعلى

(6) "Is the African Standby force any closer to being deployed?," *Institute for Security Studies*, November 4, 2018, https://issafrica.org/iss-today/is-the-african-standby-force-any-closer-to-being-deployed.

سبيل المثال: أصدرت مجموعة من التقارير الإعلامية أن جماعة «بوكو حرام» المتشددة في شمال نيجيريا حصلت على أسلحة من ليبيا، كما حصلت جماعة القاعدة ومتمردو الطوارق على كميات من الأسلحة المهربة من ليبيا، إضافة إلى نشاط التهريب للسلاح بمختلف أنواعه مع الحدود المصرية.

- **تهديدات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة:** نظراً لما تمر به ليبيا من دورات صراعية «عسكرية وسياسية» في ظل غياب الطابع الأمني، دفع ذلك ببعض العصابات الإجرامية والميليشيات نحو احتراف مسارات الجريمة المنظمة، إذ أصبحت الدولة مسرحًا لتجارة وتهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، نظرًا لما يوجد من مشاكل داخلية ناتجة عن عدم مراقبة الحدود الليبية.

كذلك، تُمثل الهجرة غير الشرعية إحدى أبرز التهديدات التي تشكلها الأزمة الليبية حيث يقوم آلاف الأفارقة من دول، مثل: غانا ونيجيريا والكاميرون وزامبيا والسنغال وجامبيا وبنين والنيجر والسودان وبعض دول القرن الإفريقي بالسفر عبر الصحراء الكبرى إلى ليبيا، ومنها إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وهو ما جعل ليبيا محطة رئيسة في القارة الإفريقية في هذه المسألة، ويعكس بدوره حجم التهديدات المتباينة لأمن واستقرار أوروبا، وزيادة الأعباء الأمنية على دُولها.

- **تهديدات أمنية لدول الجوار:** إذ إن التدخل الأجنبي في الشأن الليبي يُمثل أحد أبرز المخاطر والتهديدات التي يمتد أثرها خارج الحدود الليبية، لا سيما أن الاستمرار في إرسال المقاتلين الأجانب من شأنه تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة وفي إفريقيا؛ لما يمثله من انتكاسة للجهود الإفريقية في القضاء على العنف المسلح في مختلف المناطق بالقارة.

الجدير بالذكر، أن الدولة الليبية تحظى بأهمية إستراتيجية قياساً بمحيطها الجغرافي لا سيما مصر والجزائر وتونس، باعتبارها تمثل عمقاً إستراتيجيّاً مهمّاً لتلك البلدان الثلاثة. وعقب الإطاحة بالعقيد معمر القذافي في ٢٠١١م، وما ترتب عليه من سقوط الدولة الليبية في فوضى الاضطرابات السياسية والأمنية، أضحت البلاد منقسمة بين سلطتين متحاربتين ومتضادتين، الأمر الذي جعلها «منطقة رخوة»، وبؤرة للعديد من التنظيمات والعناصر المسلحة في ظل انهيار مؤسسات الدولة الأمنية، وهو ما انعكس سلبًا على الأمن الإقليمي في المنطقة، ودفع دول الجوار الليبي للانخراط في أبعاد وسياقات الأزمة نتيجة لتزايد الأعباء الأمنية على الإقليم.

ومن ثم، فإن التهديدات الأمنية الناجمة عن تصاعد الصراع بين الأطراف المتحاربة في الداخل الليبي وما يرتبط بها من عمليات تهريب للأسلحة والعناصر المقاتلة، وإيواء العديد من الميليشيات المسلحة، وتدخل بعض الدول ومساندتها للميليشيات المسلحة في ليبيا؛ من شأنها أن تطيل أمد الأزمة وتعيق أي جهود دولية أو إقليمية رامية لإنجاز جميع مسارات التسوية الشاملة للصراع الليبي.

- **الجهود الإفريقية لتسوية الأزمة الليبية**

تتباين جهود القارة الإفريقية على عدد من المستويات، يمكن إجمالها في مستويين؛ أحدهما يشتمل على أبرز التحركات المؤسساتية، بينما الآخر فيتعلق بالجهود الفردية لدول القارة، وذلك على النحو التالي:

- **على المستوى المؤسسي**: ثمة عدد من الجهود على المستوى المؤسسي، أهمها ما يتعلق بتحركات كل من الاتحاد الإفريقي، ولجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى، وذلك من خلال:

١- **الاتحاد الإفريقي**: على الرغم من طرح الملف الليبي في جميع قمم الاتحاد والاجتماعات التشاورية على مستوى قادة إفريقيا، إلا أن مساعي الاتحاد الإفريقي كافة لم تفلح في إنجاز المسار السياسي للتسوية السلمية للأزمة الليبية، إذ اشتملت أبرز جهود الاتحاد على:

أبرز جهود الاتحاد الإفريقي لاحتواء الصراع الليبي(٧)

التاريخ	المحطة السياسية	الموضوع
٢٠١١م	تشكل لجنة الوساطة في الأزمة الليبية	أعلن الاتحاد الإفريقي في قمته المنعقدة في أديس أبابا تشكيل لجنة للوساطة في الأزمة الليبية، إذ تتكون من ٥ رؤساء دول، هم رئيس مالي السابق أمادو توماني توري، وجنوب إفريقيا جاكوب زوما، وموريتانيا محمد ولد عبد العزيز، والكونغو دنيس ساسو نغيسو، وأوغندا يويري موسيفيني. وبعد رفض وساطته في فبراير ٢٠١١م، اعتزل الاتحاد الإفريقي التدخل في الأزمة الليبية.
سبتمبر ٢٠١٥م	اجتماع للمجموعة الدولية للاتصال حول ليبيا	أنشأ الاتحاد الإفريقي «المجموعة الدولية للاتصال حول ليبيا»، وتضم الجزائر وتونس ومصر والسودان والنيجر وتشاد وممثلين عن الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي. وهي محاولة لإحياء دور الاتحاد الإفريقي في استعادة زمام المبادرة في الملف الليبي.

(٧) جُمِعَت أبرز جهود الاتحاد الإفريقي لاحتواء الصراع من عدد من المصادر، انظر:
«الأزمة الليبية تهيمن على قمة الاتحاد الافريقي دون التوصل إلى اتفاق مشترك»، BBC News، (١، يوليو، ٢٠١١)، الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠، https://bbc.in/3b4uACg
«الزعماء الأفارقة يستعدون لعقد أول قمة لهم بدون القذافي» ، فلسطين اليوم، (٢٥، يناير، ٢٠١٢)، الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠، https://bit.ly/2ua8kGz
«الاتحاد الإفريقي: لا يمكن حل النزاع الليبي عسكرياً» ، موقع العربية، (٢٩، يناير، ٢٠١٥)، الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠، https://bit.ly/2GL8IxT
«الاتحاد الأفريقي يعلن عن مبادرة لحل الأزمة الليبية»، بوابة إفريقيا الإخبارية، (٩، نوفمبر، ٢٠١٦)، الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠، https://bit.ly/2GLAVog
«مصر.. قمة إفريقيا تطالب بوقف النار في ليبيا»، موقع العربية، (٢٤، إبريل، ٢٠١٩)، الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠، https://bit.ly/2SmSxMT

التاريخ	المحطة السياسية	الموضوع
يوليو ٢٠١٧م	اجتماع الاتحاد الإفريقي المعنية بالملف الليبي	عقدت لجنة رفيعة المستوى للاتحاد الإفريقي معنية بليبيا على هامش القمة رقم ٢٩ اجتماعاً على مستوى رؤساء الدول والحكومات، بالمقر الجديد للاتحاد الإفريقي، بحضور رئيس وزراء حكومة الوفاق، فايز السراج، ودون حضور ممثل عن البرلمان، وتحدث السراج أمام اللجنة عن آخر مستجدات الوضع السياسي في ليبيا، شاكراً اهتمام الدول الإفريقية وحرصها على تحقيق الاستقرار في ليبيا، والدفع بالعملية السياسية تجاه عقد مؤتمر وطني للمصالحة يضم جميع الأطراف الليبية.
نوفمبر ٢٠١٨م	الاجتماع الوزاري لدول الجوار الليبي	أعلنت الدكتورة أميرة الفاضل – ممثلة الاتحاد الإفريقي، أنه تم التوافق بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، على تنظيم «المؤتمر الليبي»، وإجراء الانتخابات بالتنسيق مع الجامعة العربية وجميع الأطراف الليبية المعنية، بهدف تشكيل حكومة جديدة ووضع خريطة زمنية وآلية لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.
أبريل ٢٠١٩م	قمة الترويكا ولجنة ليبيا بالاتحاد الإفريقي	ترأس الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في أبريل ٢٠١٩م اجتماع قمة الترويكا ولجنة ليبيا بالاتحاد الإفريقي، والتي هدفت إلى مناقشة آخر التطورات على الساحة الليبية وسبل احتواء الأزمة، وإحياء العملية السياسية في البلاد والقضاء على الإرهاب.
فبراير ٢٠٢٠م	القمة «٣٣» للاتحاد الإفريقي	جات القمة «٣٣» المنعقدة في أديس أبابا لتؤكد على دور الاتحاد الإفريقي في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم في ليبيا. وحدد المجلس بعض الخطوات للتعاطي مع الأزمة الليبية، منها: إرسال بعثة تقصي حقائق تضم رؤساء دفاع أفارقة من الأقاليم الخمس بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة. كما اقترح مجلس السِّلم خلال اجتماع عقده قبل بدء القمة الإفريقية الأخيرة في فبراير ٢٠٢٠م ثلاث خطوات مهمة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في ليبيا، تمثلت في: إرسال بعثة مراقبة عسكرية إفريقية من أجل مراقبة وقف إطلاق النار، وفتح قنوات اتصال مع الأطراف الليبية، وتشكيل فريق اتصال للجنة العليا رفيعة المستوى تابعة للاتحاد الإفريقي بشأن ليبيا، وتنفيذ العقوبات المتعلقة بانتهاكات حظر الأسلحة. ودعت الدول الأعضاء في المجلس إلى السماح لإفريقيا بالقيام بدور أكثر فاعلية في حلّ الأزمة الليبية، وإلى وضع حد للتدخل الأجنبي، وانتقاد تهميش إفريقيا ودورها في جهود تسوية الأزمة الليبية.

٢- **لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى المعنية بليبيا:** أنشئت بمبادرة من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في أثناء انعقاد دورته رقم ٢٦٥ في أديس أبابا في مارس ٢٠١١م، بهدف دعم إعادة الأمن والسلام في ليبيا، وشُكِّلت اللجنة من رؤساء كل من: موريتانيا، وجمهورية الكونغو، ومالي، وجنوب إفريقيا، وأوغندا، وكذا رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي.

تهدف اللجنة إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية وتجاوز حالة الانسداد السياسي، ودفع جهود المصالحة الوطنية في البلاد، كذلك تُعقد الاجتماعات -بصفة رئيسة- لتجاوز حالة الجمود السياسي التي تعوق استكمال تنفيذ المسار السياسي، ودفع جهود المصالحة الوطنية في البلاد في ظل العديد من المبادرات المطروحة إقليميّاً ودوليّاً، والتي يسعى من خلالها الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية للتوصل لتسوية مقبولة للجميع.

٣- **على المستوى الفردي**: اتخذت الجهود الفردية عدداً من اللمحات السياسية، تمثلت أغلبها في الجولات الثنائية واللجان المشتركة، وعدد من المبادرات الداعمة لحلحلة الأزمة الليبية، أبرزها ما يتعلق بـ:

أهم الجهود السياسية لدول الجوار الإفريقي لاحتواء الصراع الليبي

التاريخ	المحطة السياسية	الموضوع
٢٠١٤م	مجموعة دول الجوار الليبي	• تأسست تلك المجموعة بعضوية كل من: مصر والجزائر وليبيا وتونس السودان وتشاد والنيجر، وشُكّلت في أثناء القمّة الإفريقية في غينيا الاستوائية. • تعمل مجموعة دول الجوار الليبي، خاصة دول الجوار المباشر كمصر والجزائر وتونس بغرض تقديم الدعم السياسي والأمني لليبيا، من خلال العمل الجماعي للتعامل مع الموقف في ليبيا، بعد ما شهدته تلك الدول من تطور التهديد القادم من ليبيا في الفترة الأخيرة، وبعد رصد الأجهزة الأمنية لجوء عدة آلاف من عناصر الجماعات المتشددة من كل من العراق وسوريا إلى ليبيا .
ديسمبر ٢٠١٥م	اتفاق الصخيرات	وُقِّع اتفاق الصخيرات بالمغرب، ديسمبر ٢٠١٥م تحت إشراف الأمم المتحدة، وقع على هذا الاتفاق ٢٢ برلمانيّاً ليبيّاً، نصّ الاتفاق على تكوين «حكومة وفاق وطني» تدير المرحلة الانتقالية لمدة ثمانية عشر شهراً، ومنح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني، وكذلك نص الاتفاق على تشكيل المجلس الأعلى للدولة من أعضاء المؤتمر الوطني العام الجديد، وقد بدأ العمل به من معظم القوى الموافقة عليه في ٦ أبريل ٢٠١٦م.
أكتوبر ٢٠١٦م	التنسيق المشترك في شأن الهجرة	في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦م أطلقت خطة مشروع تحسين إدارة هجرة الأيدي العاملة وحماية حقوق العمال المهاجرين في مصر، تونس، والمغرب، وليبيا، حيث يستطيع المشروع أن يضطلع بدور مهم في تعزيز التوازن وتعزيز مفاهيم هجرة الأيدي العاملة، وتحسين أدواتها وظروفها.

التاريخ	المحطة السياسية	الموضوع
نوفمبر ٢٠١٧م	إعلان القاهرة	أصدر وزراء خارجية مصر وتونس والجزائر في ختام اجتماعهم بالقاهرة –نوفمبر ٢٠١٧م– للتشاور حول مستجدات الوضع الليبي وجهود دعم الحوار الليبي–الليبي إعلان القاهرة الوزاري لدعم التسوية الشاملة في ليبيا، وذلك في إطار المبادرة الثلاثية التي تضم الدول الثلاث، ومتابعة لاجتماعاتهم السابقة في تونس.
ديسمبر ٢٠١٧م	اجتماع دعم التسوية السياسية في ليبيا « تونس»	عُقد الاجتماع التنسيقي الرابع لوزراء خارجية مصر وتونس والجزائر، وتم من خلاله بحث آخر التطورات في ليبيا، واستعرض الجهود المبذولة من أجل دعم المسار السياسي وخطة المبعوث الأممي لليبيا «غسان سلامة».
مايو ٢٠١٨م	الاجتماع الوزاري لآلية دول الجوار العربي الثلاثية لليبيا	ضم ذلك الاجتماع كلاً من مصر وتونس والجزائر للتباحث بشأن آخر مستجدات الشأن الليبي، وسبل دعم الأشقاء الليبيين على الصعيدين السياسي والأمني من أجل تحقيق التوافق الوطني المنشود والدفع بالحل السياسي، فضلاً عن دعم جهود إقرار الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب بالبلاد، تم خلال الاجتماع تكثيف الجهود الأممية من أجل كسر حالة الجمود التي تنتاب المسار السياسي للأزمة الليبية واستكمال خريطة الطريق من خلال عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وكذا الجهود المصرية الرامية إلى توحيد المؤسسة العسكرية الليبية، فضلاً عن التصدي للتحديات الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتأتي المشاركة المصرية في إطار الاهتمام الخاص الذي توليه مصر لدعم جميع الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية، والمساعدة في بناء التوافق الوطني وتحقيق التسوية السياسية للأزمة الليبية.
نوفمبر ٢٠١٨م	الاجتماع الوزاري الثاني عشر لآلية دول جوار ليبيا «الخرطوم»	تم ذلك الاجتماع بمشاركة وزراء خارجية دول جوار ليبيا (مصر وتونس والجزائر وتشاد والنيجر)، وحكومة الوفاق الوطني، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليبيا غسان سلامة، والممثل الخاص للأمين العام للجامعة العربية لليبيا صلاح الدين الجمالي، ومبعوث مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى ليبيا أميرة الفاضل. وتبنى البيان الختامي للاجتماع الرؤية المصرية في حل الازمة الليبية، والتي تستند الى: ١. الحفاظ على وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، ورفض أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا، وتشجيع الحوار بين الليبيين أنفسهم. ٢. إيلاء الجنوب أهمية قصوى والدعوة إلى تكثيف التنسيق الفعلي بين الدول الإقليمية في إطار مكافحة الإرهاب والعنف والأنشطة الإجرامية ٣. مساندة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي الترحيب بكل المبادرات التي تمت لجمع القيادات الليبية المدنية والعسكرية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإيجاد مخرج للأزمة الليبية، بما في ذلك جهود توحيد المؤسسة العسكرية

التاريخ	المحطة السياسية	الموضوع
يونيو ٢٠٢٠م	إعلان القاهرة	جاء الإعلان عنه كمبادرة مصرية لدعم ليبيا تمهيدا لعودة الحياة الطبيعية إلى ليبيا، كما يتضمن الإعلان مبادرة ليبية-ليبية كأساس لحل الأزمة الليبية في إطار من مواثيق الأمم المتحدة، والجهود السابقة في باريس وروما وأبو ظبي وبرلين.
يوليو ٢٠٢٠م	لقاء بين الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مع ممثلي أطياف الشعب الليبي تحت عنوان: «مصر وليبيا .. شعب واحد.. مصير واحد»	في ١٦ يوليو ٢٠٢٠م اجتمع الرئيس عبدالفتاح السيسي مع مشايخ وأعيان القبائل الليبية تحت شعار «مصر وليبيا.. شعب واحد.. مصير واحد» وأكد الرئيس خلال كلمته على • لن نسمح بالرهان على المليشيات المسلحة في ليبيا. • مصر قادرة على تغيير المشهد العسكري تغييراً سريعاً وحاسماً. • مصر لن تقف مكتوفة الأيدي حال تجاوز خط سرت – الجفرة. • لن نقبل بزعزعة أمن واستقرار المنطقة الشرقية في ليبيا . • سنواجه بكل قوة أي تحركات مباشرة لتهديد الأمن القومي المصري والليبي . • الجيش المصري من أقوى الجيوش في المنطقة وإفريقيا . • مصر تدعم دائماً الحل السياسي في ليبيا، وليس لديها أي مواقف مناوئة للغرب الليبي. • عدم امتلاك أطراف النزاع الإرادة للحل السياسي سببه تدخل قوى خارجية توظف بعض الأطراف لمصالحها.
سبتمبر ٢٠٢٠م	الحوار الليبي – الليبي	عقد لقاء بين وفدي مجلس النواب المنتخب ومجلس الدولة الاستشاري في مدينة بوزنيقة بالمغرب «الجولة الأولى في ٥ و٦ سبتمبر»، وتم الاتفاق فيه على طريقة اختيار مرشحي المناصب السيادية التي تخص المؤسسات الكبرى التابعة للدولة، ومنها المؤسسة الوطنية للنفط والبنك المركزي ودائرة المحاسبات والنيابة العامة القضائية. وتلا ذلك الجولة الثانية بنهاية سبتمبر لاستكمال متطلبات الحوار كافة.
سبتمبر ٢٠٢٠م	المباحثات الأمنية والعسكرية بين الفرقاء الليبيين	عقدت في مدينة الغردقة بجمهورية مصر العربية مباحثات بين قيادات عسكرية وأمنية ليبية تمثل شرقي وغربي البلاد، للاتفاق على المسارين العسكري والأمني. وناقشت الاجتماعات التمهيد لاستئناف المشاورات العسكرية ٥+٥ برعاية أممية، فضلاً عن إنشاء لجنة عسكرية موسعة، لبحث دعم المؤسسة العسكرية. كذلك، تناولت الاجتماعات بحث المسار الأمني المتعلق بمدينة سرت، والاتفاق حول إنشاء لجنة أمنية من الشرق والغرب، مهمتها الاتفاق على تشكيل قوة مشتركة لتأمين مقر الحكومة الجديدة في سرت. كما وقع المشاركون في الاجتماع على مذكرة تفاهم أولية تنص على تشكيل هيئة عسكرية تضم جميع الطوائف الليبية، على أن يتم توزيع المناصب العسكرية بحسب الأقاليم الليبية، ضمن خطط دمج أبناء البلاد في مؤسسة عسكرية موحدة، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية المختلفة.

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات، https://sis.gov.eg/Story/154658?lang=ar

رابعا: فُرص الجهود الإفريقية وتحدياتها

على الرغم من تعدد وتباين الجهود الإفريقية لإنجاز جميع المسارات السياسية للتسوية السلمية بالملف الليبي، إلا أنه هناك عدد من الفرص التي قد تثمن مثل تلك الجهود، مقابل عدد من التحديات التي قد تعرقل نجاح مثل تلك الجهود، وذلك على النحو التالي:

- **فرص نجاح الجهود الإفريقية**

تتمثل أبرزها في:

- **الحياد الإفريقي**: إذ إن التحركات الإفريقية تأتي من منطلق حيادي، ولا ترتبط بأي مصالح سياسية أو حزم مادية بالدولة الليبية، على العكس من ذلك، يأتي التنافس الغربي بالداخل الليبي مقابل توزيع الموارد والثروات النفطية. وهو ما يرجح احتمالات فرص النجاح للجهود الإفريقية لإنجاز المسارات السياسية للتسوية السلمية.
- **تعزيز مبدأ الحلول الإفريقية للأزمات**: إذ إن ذلك يمكن أن يشكل فرصة لاختبار ثقل المساعي الإفريقية، ومدى قدرة المؤسسات الإفريقية وفي مقدمتها «الاتحاد الإفريقي»، بالتوازي مع حالة «التوافق الإفريقي» حول ضرورة الالتزام بمسارات التسوية السلمية للأزمة الليبية.
- **تقويض الأجندات الخارجية**: إذ من شأن الانخراط الإفريقي أن يعمل على تقويض ومحاصرة جميع التدخلات والأجندات الخارجية في الملف الليبي، كما أن فشل أغلب المسارات الدولية والإقليمية لإنجاز التسوية السلمية جراء تفاقم المهددات الأمنية والسياسية والاقتصادية بالداخل الليبي، من شأنه أن يعزز من فرص الحل الإفريقي استنادا إلى وحدة الهدف وحيادية الدور.

- **تحديات نجاح الجهود الإفريقية**

تتمثل أبرزها في:

- **تعدد الأجندات الأجنبية في ليبيا:** إذ تلعب الأجندات الدولية والترتيبات الإقليمية دورًا في إثناء الجهود الإفريقية عن التفاعل المؤثر في الأزمة الليبية؛ خاصة مع تضارب مصالح القوى الكبرى والإقليمية. وهو ما من شأنه إطالة أمد الأزمة في ليبيا في ظل المباراة الصفرية للأطراف الليبية -جنبًا إلى جنب- مع تعثر مسارات التفاوض والحوار مقابل تصاعد أدوار الاستقطاب السياسي، دون إغفال إشكالية انتشار الأسلحة والفشل في تطبيق القرارات الأممية المتعلقة بـ«حظر توريد الأسلحة»، وهو ما قد يدفع بليبيا إلى ساحة تجارب للتكنولوجيات العسكرية الجديدة للقوى الكبرى، وإعادة تدوير

الأسلحة القديمة خاصة في ظل تواطؤ عدد من الدول في نقل السلاح إلى ليبيا، بالإضافة إلى ارتباط تلك الدول بنقل وتوطين المرتزقة والميليشيات المسلحة لحماية مصالحها في ليبيا، وهو ما يدفع نحو مزيد من التأزم في ظل تصاعد قدرات مثل تلك الميليشيات عسكريًّا وانعكاس انتشارها على تزايد نشاط الجريمة المنظمة عبر الحدود مما يقوِّض السلامة الإقليمية وأمن المنطقة والقارة الإفريقية ككل.

- **التشكيك في فاعلية الجهود الإفريقية:** إحدى أهم التحديات التي تواجه فرص نجاح التحركات الإفريقية ما يتعلق في التشكيك في جدوى وفاعلية مثل تلك التحركات، ويرجع ذلك إلى عدد من الاعتبارات، أهمها ما يتعلق بـــ:

١- **التهميش المؤسسي**: إذ فرضت جغرافيا الأزمة الليبية وانعكاساتها السلبية «سياسيًّا وأمنيًّا» على القارة الأوروبية دورًا مهمًّا في تهميش المؤسسات الإفريقية وفي مقدمتها الاتحاد الإفريقي، إذ تولت الأمم المتحدة -بجانب عدد من القوى الدولية- التفاوض والحوار بشأن جميع مسارات التسوية بالملف الليبي دون أي تشبيكات مؤسساتية مع الاتحاد الإفريقي ودون مراعاة توجهات الاتحاد نحو المساهمة في مسارات التسوية السلمية للأزمة الليبية.

٢- **انقسام الخطاب الإفريقي**: حيث لا يوجد توافق تام بالخطاب الإفريقي حول كيفية الاستجابة واحتواء الأزمة الليبية، فعلى سبيل المثال: كشفت قمة الاتحاد الإفريقي في فبراير ٢٠٢٠م بأديس أبابا عن حجم الانقسام بالخطاب الإفريقي؛ إذ لم تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق حول نشر بعثة مشتركة لدعم السلام بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في ليبيا، والدول التي ينبغي إشراكها في مجموعة الاتصال الليبية الحديثة، والتي يتوقع منها تعزيز الوساطة السياسية والمشاركة في العمليات الدولية التي تهدف إلى إنهاء الصراع. فضلا عن أزمات الثقة المتبادلة ما بين أطراف الصراع الليبي وعدد من الدول الإفريقية، والتي ينظر إليها على أنها متعاطفة مع بعض أطراف الصراع دون الطرف الآخر، فضلاً عن الحديث عن أن بعض دول الجوار قد عقدت اتفاقات وصفقات ثنائية مع الأطراف الليبية المختلفة، بهدف تعزيز الأمن القومي لها، وهو ما ينفي بدور «صفة الحياد» عن الخطاب الإفريقي الموجه لتسوية الأزمة الليبية.

٣- **تداخل الاختصاصات**: يظهر ذلك بصورة أكثر وضوحًا عند النظر لعدد الكيانات التي أعلن عنها الاتحاد الإفريقي والمعنية بتسوية الأزمة الليبية، إذ قد يفرض ذلك تداخلاً في اختصاصات تلك الكيانات لبعضهم بعضًا. فهناك على الأقل أربعة كيانات: «مفوضية الاتحاد الإفريقي، ومجلس السلم والأمن الإفريقي، وبعثة الاتصال الجديدة، ولجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى لليبيا»، بالإضافة إلى عدد من المبعوثين الأفارقة المعنيين بالتواصل مع الأطراف المتحاربة في الداخل الليبي،

إذ إن «فرضية التداخل» ما زالت قائمة في ظل ضبابية خطة العمل المحركة لكل من تلك الكيانات التي تتقاطع جميعًا في وحدة الهدف، وهو ما قد يدفع بالنهاية إلى عرقلة مسارات الحل.

وختاما... ثمة عدد من الشواهد التي تدعم فرضية «إعادة إنتاج الدور الإفريقي» لإنجاز عدد من الأدوار الأمنية والجيوسياسية بالأزمة الليبية، سواء على المستوى المؤسسي والمتمثل في الاتحاد الإفريقي واللجان التابعة له والمعنية بالملف الليبي، أو على المستوى الفردي وهو ما تم اختباره في مبادرات دول الجوار بالشمال الإفريقي، مثل: «مصر، المغرب، الجزائر»، إلا أنه على الرغم من ذلك، ما زال هناك تشكك حول فرص نجاح مثل تلك الجهود الإفريقية في إنجاز أدوار الوساطة وتقديم هيكل فعلي لتطبيقات المسار السياسي للتسوية السلمية في ظل جملة من التحديات التي قد تُقوض الدور الإفريقي بالملف الليبي، إذ يعول البعض على فشل الجهود الإفريقية في هيكلة وإقرار اتفاق للتسوية السلمية «يحمل ضمن طياته صياغات إلزامية» بين أطراف النزاع الليبي، مقابل فريق آخر يرى احتمالية أن يقتصر الدور الإفريقي على دعم تنفيذ اتفاقات التسوية التي يمكن أن يصل إليها أطراف النزاع بوساطات دولية «أوروبية/ غربية»، وهو ما سيتم اختباره مستقبلاً استنادًا لما سيسفر عن الحوار «الليبي - الليبي» الذي قامت برعايته المغرب، وما سينعكس على مخرجات «إعلان القاهرة – يونيو ٢٠٢٠»، والتفاهمات الأمنية والعسكرية بين الفرقاء الليبيين الذي قامت بهيكلته ورعايته جمهورية مصر العربية، وكذلك الأدوار المتباينة لوساطات الاتحاد الإفريقي وتشكيلاته المعنية بالملف الليبي، مقابل استمرار تحديات إنجاز التعهدات الأممية الخاصة بـ«تثبيت وقف إطلاق النار الهش، حظر الأسلحة في ليبيا، التمهيد لإطلاق المسار السياسي».

أوضاع الأطفال في مخيمات اللاجئين بإفريقيا

د. سهام عبد الباقي محمد - باحثة في الأنثروبولوجيا الثقافية - كلية الدراسات الإفريقية العليا
جامعة القاهرة - القاهرة .

يعاني الأطفال اللاجئون في قارة إفريقيا آثار الحرب وقسوة الحياة، وأشكال الاستغلال كافة؛ مما أدى إلى القضاء على طفولة الملايين منهم بسبب ما يلحق بهم من أذى وانتهاكات قد تؤدي بهم إلى الوفاة وحرمانهم من حقوقهم الأساسية كالحق في الرعاية، الحياة، الغذاء والتغذية، الصحة، المأوى، التعليم بشكليه الرسمي وغير الرسمي، الحياة الآمنة والخالية من العنف وسوء المعاملة والاستغلال. ويزيد حرمانهم من تلك الحقوق الأولية أو قد تنعدم في مخيمات اللاجئين، ومن ثم يكونون عرضة للإصابة بكثير من الأمراض والاضطرابات النفسية، التي قد تتفاقم مع مرور الوقت إذا لم تعالج. لذا تعمل المنظمات الدولية على تذليل كثير من الصعوبات التي يواجهها الأطفال اللاجئون حتى يستطيعوا التكيف داخل مخيمات اللاجئين بإفريقيا، من خلال الجهود الدولية الرسمية وغير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني للحد من معاناة هؤلاء الأطفال وإنقاذاً لبراءتهم.
وسوف نلقي الضوء من خلال هذا الطرح على الاحتياجات الأساسية للأطفال في مخيمات اللاجئين بإفريقيا، وأوضاعهم الصحية، والمخاطر التي يتعرضون لها داخل مخيمات اللاجئين وخارجها، وأخيراً دور المنظمات الدولية كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الصليب الأحمر، وجمعية إنقاذ الطفل، وهيئة الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف وغيرها من المنظمات الدولية المختصة بشؤون الأطفال في تحقيق الدعم وتوفير الحماية اللازمة للأطفال اللاجئين.

التعريف بالأطفال اللاجئين

تعد مرحلة الطفولة من المراحل العمرية التي تبدأ بالولادة حتى البلوغ، والطفل في اللغة (هو الصغير في كل شيء، فالصغير من الناس والدواب يسمى طفلاً والصغير من السحاب يسمى طفلاً، والليل في أوله طفل) وأصل لفظ الطفل من الطفالة أو النعومة، ومصدره طفولة[١]. وهي مرحلة تحتاج إلى رعاية وعناية فائقتين؛ لأنها مرحلة أساسية في تكوينه وكل ما بعدها من مراحل عمرية يترتب عليها، ويكون الطفل في تلك المرحلة

(١) يسر نصير عواد، «جريمتي التجنيد والاغتصاب الواقعة على الأطفال في النزاعات المسلحة غير الدولية من قبل الكيانات غير الدولية،» (عمّان: كلية القانون، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٨م): ٦٣.

بحاجة إلى التربية السليمة حتى يكتمل عقله من خلال المواقف التي تكون شخصيته وتعدل سلوكه[٢]. ويتطور الطفل على الأصعدة الاجتماعية، الثقافية، الأخلاقية، والروحية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقع على عاتق أسرته ووسطه المجتمعي، ومن خلال التجارب التي يمر بها في نموه فتتحدد صفاته التي سيكون عليها عند مرحلة البلوغ[٣]. وبسبب الظروف الأمنية، السياسية، الاقتصادية، والبيئية الصعبة التي تمر بها القارة كالمجاعات والجفاف، النزاعات المسلحة، والحروب الأهلية، ينتهي الحال بأعداد كبيرة من أبناء القارة إما نازحين داخل حدود بلدانهم، أو لاجئين في إحدى دول الجوار. **واللاجئ** هو (الشخص الذي لا يستطيع العودة إلى بلده نتيجة خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو إلى آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد).[٤] وعادة ما يكون أكثر من نصف أي قطاع سكاني من الأطفال اللاجئين، ولكونهم أطفالاً فهم يحتاجون إلى اهتمام خاص وبوصفهم لاجئين فهم معرضون للأخطار، وفي مخيمات اللاجئين يوجد نوعان من الأطفال الأول: **غير المصحوبين بذويهم**، وهم الأشخاص المنفصلون عن كلا والديهم لموتهم بسبب التوترات في البلد الأصلي أو بسبب التوترات التي فصلت بينهم، ويحتاج هؤلاء الأطفال إلى جهد أكبر من أجل عملية تأهيلهم نفسياً، واجتماعياً، ورعايتهم لعدم وجود أشخاص تقع على عاتقهم بمقتضى القانون أو العرف المسؤولية الأولى عنهم. ويقدر عدد هؤلاء الأطفال بنحو ٢ و٥٪ من إجمالي عدد اللاجئين. أما النوع الثاني: **فهم الأطفال المصحوبون بذويهم** وهم يكونون بوضع أفضل لشعورهم النسبي بالأمان ويبلغ عددهم قرابة ١٠٠ ألف أو ما يعادل ١٪ من المجموع العام. ورغم أنّ هؤلاء الأطفال مستضعفون بدرجة كبيرة بسبب انفصالهم عن ذويهم، فليس بأفضل منهم الأطفال اللاجئون ضمن فئات الأسر، إذ قد يواجهون مختلف المخاطر المهددة لحياتهم. واستناداً إلى التقديرات القائمة على انتشار معدلات المخاطر الرئيسة، يمكن القول إنَّ عدد الأطفال اللاجئين المعرضين للمخاطر يرتفع إلى ١,٩ مليون طفل لاجئ[٥].

الاحتياجات الأساسية للأطفال داخل مخيمات اللاجئين

تعجز الكثير من الدول المضيفة للاجئين عن تأمين الاحتياجات الأساسية لهم، فعلى الرغم من وجود ١٩٣ دولة في العالم و٢١ مليون لاجئ نجد أكثر من نصف هؤلاء اللاجئين -أي قرابة ١٢ مليون لاجئ يعيشون

(٢) «تعريف الطفل لغة واصطلاحاً،» ملزمتي، (٢٢، أبريل، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١٢، يوليو، ٢٠٢٠م، https://www.mlzamty.com/definition-child-language-style/

(٣) هيام لطفي الزين، «الأطفال في الظروف الصعبة،» (بيروت: ورشة الموارد العربية، الإصدار الأول، ٢٠٠٧م): ٧.

(٤) «حماية اللاجئين أسئلة وأجوبة،» المفوضية السامية للأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٦م، ٤.

(٥) سليل شيتي، «التصدي للأزمة العالمية للاجئين من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها،» منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م، ٦.

في ١٠ دول فقط، مما يمثل عبئاً على تلك الدول فتعجز عن تأمين احتياجاتهم، ويعد الغذاء أحد الحقوق الأولية والاحتياجات الأساسية للإنسان؛ ولذا يرجع ارتفاع معدلات وفيات الأطفال في مخيمات اللاجئين إلى انخفاض كمية الطعام المقدمة إليهم وانخفاض القيمة الغذائية للوجبات التي يحصلون عليها، حيث يعمل سوء التغذية في مرحلة الطفولة على بطء النمو العقلي والبدني، ويزيد من فرص الإصابة بالأمراض المعدية والوفاة، لذا يقوم برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، والمفوضية بتعبئة الموارد الغذائية الأساسية، ويقدم المساعدة الغذائية لأكثر من ١٠ ملايين لاجئ. كما يعد الحق في المياه النظيفة والصرف الصحي والمأوى أحد أهم الحقوق التي لا غنى عنها، حيث يعد الماء النقي أحد العناصر الأساسية للحفاظ على نمو الأطفال وسلامتهم، فأكثر الأمراض التي تودي بحياة الأطفال كالإسهال يسببها تلوث الماء والغذاء، وفي المخيمات يحمل الأطفال المياه من نقاط مآخذ المياه إلى مخيمهم، لذا لا بد من توفير حاويات صغيرة بحيث يسهل على الأطفال حملها وتُشيّد الآبار بطريقة آمنة كي لا يتعرضوا للغرق[٦]. وتشكل محدودية المياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة الصحية خطراً إضافيّاً على الأطفال اللاجئين؛ مما يجعلهم أكثر عرضة للأمراض المعدية، فضلاً عن غياب المعايير الصحية للمأوى كالمساحة المناسبة والخصوصية والأمن، وخاصة عندما يشترك عدد من الأسر في المرافق العامة، مما يفقدهم الخصوصية الاجتماعية[٧]. لذا يجب أن تأخذ المكاتب الميدانية تلك المعايير الإنسانية بعين الاهتمام.

كما يعد التعليم أحد الحقوق الأساسية للأطفال اللاجئين ويعد الفقر هو أحد أهم الأسباب المؤدية إلى تخلف ملايين الأطفال في سن الدراسة عن المدرسة. في حين أن الحق في التعليم أحد حقوق الإنسان فمنذ نشأة الأمم المتحدة تم التخلي تدريجيّاً عن فكرة مجانية التعليم. وأثبتت التجربة أنه عندما يتراجع الإنفاق العام بالتخلي عن التعليم المجاني والإجباري، تتدنى فرص الوصول إليه. وحيث إن التعليم يعتبر عاملاً حيوياً في نمو الطفل تم الإقرار به كأحد حقوق الإنسان العالمية وتلزم المادة (٢٨) من اتفاقية حقوق الطفل الدول الموقعة على الاتفاقية بأن تفي بالتزامها بتوفيره حتى في وضع اللجوء، وتؤكد اتفاقية عام ١٩٥١م الخاصة بمركز اللاجئين مجدداً في المادة (٢٢) مسؤولية حكومة بلد اللجوء عن توفير التعليم للاجئين، وتشير التقارير إلى أن عدد الأطفال اللاجئين الذين يتلقون التعليم لا يزيد على ٣٠٪ مما يمثل انتهاكاً لحقوقهم الأساسية [٨].

وتتجلى مشكلات التعليم في مخيمات اللاجئين في سوء البنية الأساسية ونقص المدرسين المدربين، وسوء نوعية التعليم لأن الفترة المخصصة له تكون محدودة، فضلاً عن أن التعليم يكون بغير اللغة القومية

(٦) سليل سيتي، مصدر سبق ذكره، ٥٦.

(٧) صداكوأوغاتا، «الأطفال اللاجئون، مبادئ توجيهية بشأن الحماية والرعاية،» (جنيف: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ١٩٩٤م)، ٥٦.

(٨) خوان سومافيا، «التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل،» مؤتمر العمل الدولي الدورة ٩٥، التقرير الأول، (جنيف: مكتب العمل الدولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م)، ٥٧.

للأطفال اللاجئين وقد حدد مؤتمر القمة العالمي للأطفال المعقود في ١٩٩٠م ضرورة تيسير الوصول العام إلى التعليم الأساسي والابتدائي بنسبة ٨٠٪ مع عدم التمييز بين الإناث والذكور واتخاذ تدابير التدريب المهني والإعداد الوظيفي تفادياً للآثار النفسية لضياع فرص التعليم للاجئين. كما أقرت المفوضية السامية لحقوق اللاجئين، حق الطفل في المحافظة على هويته الثقافية طبقاً للمادة ٨ من اتفاقية حقوق الدول الأطراف، وتتمثل هذه الحقوق في المحافظة على الجنسية والاسم والعلاقات القرابية والعائلية على النحو الذي يقره القانون ودون تدخل غير قانوني، وفي الحالات التي يحرم فيها الطفل بصفة غير قانونية من بعض أو كل عناصر هويته، يجب على الدول الأطراف [٩] أن تقدم الحماية والمساعدة الملائمة بحيث تتم بسرعة استعادة هويته؛ لذا تحرص المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على إجراء تقييم لهوية الطفل فور وصوله إلى مخيمات اللاجئين بما في ذلك جنسيته، نسقه القيمي والثقافي، خلفيته العرقية واللغوية.

وقد تبين عجز الدول المضيفة عن تأمين احتياجات الأطفال اللاجئين، حيث تعتمد الدول في إجراءات اللجوء إلى القرب الجغرافي من البلدان التي تمزقها الحروب، بغض النظر عن قدرة تلك الدول المجاورة عن استضافتهم وتدبير سبل العيش الكريم لهم، ورغم ما تحظى به الدول المضيفة للاجئين من دعم دولي لا يحظى اللاجئون إلا بقدر ضئيل من الدعم الإنساني، مما يلقي بظلاله السيئة على أوضاعهم الصحية والنفسية. كما يواجهون أشكال سوء المعاملة كافة مما يمثل لهم تحدياً آخر لا يقل أهمية عن عدم تأمين احتياجاتهم الضرورية.

الوضع الصحي والنفسي للأطفال داخل مخيمات اللاجئين

تعاني إفريقيا الأمراض المتوطنة المهددة لحياة الملايين، ويواجه اللاجئون مخاطر صحية كبيرة بسبب الكثرة العددية داخل المخيمات، فضلاً عن مشكلات تلوث البيئة والماء والغذاء، وترتفع مستويات سوء التغذية الحاد، والتقزم وفقر الدم بين الأطفال اللاجئين، وتشهد معدلات وفيات الأطفال الرضع ومن هم دون سن الخامسة والأمهات ارتفاعاً ملحوظاً، إذ يموت طفل من بين كلّ خمسة أطفال قبل بلوغه الخامسة من العمر. ولا يتجاوز عدد الأطفال الذين تلقوا التحصينات الكاملة ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها النصف. وتعد التهابات الجهاز التنفسي والملاريا أكثر الأمراض فتكاً بالأطفال، وقد بلغ عدد الأطفال دون سن ١٤ المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز ١٨,٠٠٠طفل. ويعد الإسهال من أكثر الأمراض فتكاً بالأطفال بالمخيمات[١٠]. وعادة ما يسببه الصرف الصحي السيئ والمياه الملوثة، وسوء التغذية الحاد وعدم حصول الأطفال الرضع وصغار السن على تغذية مناسبة. وقديماً كان يتصدر الإسهال قائمة الأمراض

(٩) «حقوق الإنسان وحماية اللاجئين،» المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج التعليم الذاتي رقم (٥)، المجلد الثاني، ٢٠١٥م، ٩٣.

(١٠) .ميريام كيلباش، «أكبر مخيمات اللاجئين تواجه مشكلات وتحديات كبيرة،» (٨، مايو، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في ١، يونيو، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/4gWf7Qt

المتسببة في وفيات الأطفال وحتى الآن. كما ينتشر مرض فقر الدم بين الأطفال اللاجئين، وسببه الرئيس فقر الحديد، كما تساهم العديد من الأمراض المُعدية ذات الصلة بالنظافة ومعالجة المياه في حدوث فقر الدم بالإضافة إلى فقر الحديد[١١]. وإلى جانب الأمراض العضوية لا يمكننا إغفال الأمراض النفسية والتي تصيب الأطفال في ظل تلك الظروف القاسية التي يمرون بها وتتجسد في صورة اضطرابات نفسية بسبب مشاهد العنف اليومي التي يتعرضون لها، كالضرب، الاغتصاب، القتل والاختطاف؛ مما أدى إلى إصابتهم بأضرار نفسية بالغة تجسدت في الخوف الشديد، وكوابيس النوم والصمت المطبق. ويتبع المختصون عدة مسارات للعلاج، منها طريقة السرد بحيث يطلبون من الأطفال سرد ما مر بهم من مواقف صعبة، ومن خلال رسم الطفل ما يجول بخاطره للتنفيس عن انفعالاته، ومشاعره السلبية كافتقاره للحب والحنان والأمن والتقدير[١٢]. وقد أكدت إحدى الطبيبات النفسيات في برنامج الصليب الأحمر في أحد مخيمات النازحين في **كاغا باندورو** في شمال جمهورية إفريقيا الوسطى أن الأطفال حين يطلب منهم القيام بالرسم يرسمون مسلحين ودبابات ودماء، وأنهم كانوا يعانون اضطرابات النوم، وقد تُغُلِّب عليها من خلال المواظبة على ممارسة الرسم. وقد استطاع برنامج الصليب الأحمر تحديد ٢٣٣ طفلاً تُراوح أعمارهم بين ٥ و١٥ عاماً يعانون أعراض اضطراب ما بعد الصدمة. وقد تمت مساعدتهم من خلال تقنيات التنفس والاسترخاء[١٣].

مظاهر العنف التي يتعرض لها الأطفال داخل مخيمات اللاجئين

تتعدد مظاهر العنف والتنكيل بالأطفال في مخيمات اللاجئين بإفريقيا ما بين الاغتصاب، والسخرة، والتجنيد الإجباري أو الطوعي لهم فيتحولون لمقاتلين إما في جيوش دول اللجوء أو في صفوف الجماعات المسلحة التي تستخدمهم في النزاعات وتشركهم في تنفيذ بعض عملياتها الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وفي مناطق الصراع الأخرى، والمناطق الهشة التي تنتشر بإفريقيا نعرج عليها في هذا المحور.

الاستغلال والعنف الجنسي

يعرف الاستغلال الجنسي وفقاً لاتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي لسنة ٢٠٠٧م بأنه (ممارسة أنشطة جنسية مع الطفل سواء بالإكراه أو التهديد أو استخدام الثقة أو السلطة

(١١) هديل عبد الحليم خضر، وآخرون، «أهمية التربية الفنية في تنمية مهارات الرسم لدى أطفال مرحلة التعليم قبل المدرسي،» (الخرطوم: كلية التربية الفنية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٩م)، ٢٠.

(١٢) «الرسم يخلص أطفال جمهورية إفريقيا الوسطى من كوابيس الحرب،» عمون ، (٩ يونيو، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ٩، يونيو، ٢٠٢٠م، https://www.ammonnews.net/index.php?page=article&id=463321

(١٣) مارغوت وولستر، «الصحة النفسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي،» ترجمة: محمد عيسى زايد، ايميرميل سنترال، لكسومبرج، ١٨.

أو التأثير أو نتيجة حالة ضعف عقلي أو بدني للطفل)، وقد ربط هذا التعريف الاعتداء الجنسي بأمرين الأول: تحديد سن ممارسة النشاطات الجنسية، حيث إن بعض القوانين الداخلية تجيز لمن بلغ ١٦سنة حرية الممارسة الجنسية، والأمر الثاني: أن الاعتداء الجنسي لا ينصرف إلى الممارسات الجنسية التي تقع بالتراضي متى وقعت بين قاصرين، ويندرج تحت مفهوم الاستغلال الجنسي استخدام الطفل لغرض نشاطات جنسية مقابل المال أو المكافأة والمتاجرة لأغراض جنسية، كالزواج القسري، والزواج المبكر، والسخرة وجميع الممارسات والسلوكيات الضارة والمسيئة التي ترتكب ضد الأطفال الذين يكونون ضحية الخداع أو الإجبار تحت وطأة العوز والفقر، وتزداد الأمور سوءًا بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة لعدم قدرتهم على تجنب الاعتداءات الجنسية، أو فهم ما يحدث لهم والتعبير عنه، هذا إلى جانب القصور الواضح في تحقيق الرعاية والحماية اللازمة لهم، ويندرج أيضاً تحت مفهوم الاستغلال الجنسي أي تحرش أو عنف يحمل الطابع الجنسي يأتي من داخل البيت كأفراد العائلة أو الأقارب أو الأصدقاء[١٤] أو خارج البيت من المدرسين أو المدربين أو أي شخص مقرب من الطفل أو غريب عنه. وقد أكدت إحدى الدراسات أن نحو ٨٣ ٪ من الأطفال الممارسين للبغاء سبق أن تم استغلالهم في محيط أسرهم، ولا تعد الفتيات وحدهن ضحايا لهذه الجريمة، بل لوحظ في الفترات الأخيرة زيادة واضحة في عدد الضحايا من الذكور، وتقع المسؤولية كاملة على الجاني فهو مستحق للعقاب، سواء أكان المجني عليه هو الذي سعى إلى الجاني أم أن الجاني هو من استغله)[١٥]. وتتعدد أشكال الضرر الواقع على الأطفال اللاجئين من جراء الاعتداءات الجنسية ما بين ضرر مادي: ويتمثل في الإصابات الجسدية والموت. وضرر نفسي: يتمثل في شعور الطفل بالاكتئاب، والإحساس بالعار، وفقدان الثقة وعدم احترام الذات، والإقدام على الانتحار. وضرر اجتماعي: يتجسد في النبذ من المجتمع والرفض الأسري والمجتمعي، خاصة إن كانت الضحية طفلة صغيرة فربما تنعدم لديها فرص الزواج في المستقبل، وبسبب هذه المخاطر التي يتعرض لها الأطفال داخل المخيمات يقوم موظفو حقوق الإنسان ببحث طرق توفير الحماية لهم[١٦]. وتتخذ طرق الحماية أشكالاً متعددة، كتحسين الإضاءة داخل المخيمات، وتوفير الدوريات الليلية في المناطق الخطرة، واتخاذ تدابير لتقليل المخاطر التي تتعرض لها النساء والأطفال أثناء حصولهن على الغذاء وأخشاب التدفئة، وإقامة الحواجز الوقائية في مخيمات النساء اللاتي يقمن بإعالة أسرهن، والأطفال الذين يعيشون

(١٤) محمد تامر، «تعريف الاستغلال الجنسي للأطفال وفقا لاتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي لسنة ٢٠٠٧م»، الحوار المتمدن، العدد (٤٩٥٠)، ٢٠٠٨م، (٩، أكتوبر، ٢٠١٥م)، الاسترجاع في: ١، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=487976

(١٥) يسر نصير عواد، مرجع سابق، ٥٧.

(١٦) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، «رصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين والمشردين داخليا الذين يعيشون في المخيمات»، ٢٣. .http: hrlibrary.umn.edu/arab/HRM-CH-10.pdf

بمفردهم داخل المخيمات، وحماية ذوى الاحتياجات الخاصة الذين يعيشون دون مرافق لهم، وتعيين موظفين داخل المخيم لحمايتهم وتقديم الدعم لهم، وفي الكثير من الأحيان يكون الأطفال عرضة لخطر العنف الجنسي من قبل الأشخاص الذين يتولون رعايتهم أو القادرين على الوصول إليهم بحرية، كما يتضمن حماية الأطفال من العنف منع الممارسات التقليدية الضارة كختان الإناث والتي تشكل جزءًا من النسق الثقافي للمجتمعات التقليدية بإفريقيا[١٧].

تجنيد الأطفال

تنتشر ظاهرة تجنيد الأطفال بإفريقيا وكثيراً ما يُجنِّدهم الجيش أو الجماعات المسلحة، ويعد تجنيد الأطفال تحت سن ١٥ سنة بمثابة انتهاك للقانون الدولي بغض النظر عما إذا كان الطفل متطوعاً أو مجنداً، وإذا ما كان الجيش حكوميّاً أو تابعاً للمعارضة. ويعد إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة ليس بظاهرة جديدة وإنما له جذور قديمة عبر الأزمنة والحضارات المختلفة، إلا أن هذه الظاهرة قد أخذت أبعاداً جديدة في ظل النزاعات المعاصرة حتى صار الأطفال يحملون السلاح ويتقدمون الصفوف الأمامية في النزاعات المسلحة[١٨]، وقد قدمت الأمم المتحدة في تقريرها الأول تعريفاً للطفل الجندي بأنه (كل طفل أقل من ١٨ سنة يتم تجنيده بالقوة أو بشكل يتعارض مع إرادته أو حتى برغبته فيما لو رغب الطفل أن يكون جندياً، فالأمر لا يتعلق بحرية الاختيار أو بإشراكه بأي شكل كان بالأعمال العسكرية من قبل مجموعات مسلحة). ويؤخذ على هذا التعريف أنه حصر التجنيد بالجماعات المسلحة دون الدولة. ويعد إرغام اللاجئين على التجنيد انتهاكاً للمبدأ الذي يقضي بأن اللاجئين قطاع سكاني محايد في بلد اللجوء. ويأخذ تجنيد الأطفال المشاركين في النزاعات المسلحة أحد الشكلين: الاختياري أو الإجباري، وفي كلتا الحالتين توجههم دوافع مختلفة كشعورهم بالظلم الواقع عليهم، وسوء الأوضاع الاقتصادية، والتسرب الدراسي من أجل إعالة أسرهم، مما يدفعهم للانضمام إلى المجموعات المسلحة أو الجيوش النظامية[١٩]. ويعد الفقر من أبرز العوامل التي تدفع الأطفال إلى الانضمام للقوات العسكرية النظامية أو المجموعات المسلحة ويكون غالبيتهم من دول جنوب إفريقيا. كما يعتبر خطف الفتيات القاصرات من قبل الجماعات المسلحة وإجبارهم على ممارسة الرذيلة من العوامل التي تدفع بهن للبقاء ضمن هذه المجموعات وعدم العودة لأسرهن لاعتبارات

(١٧) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشعبة الحماية الدولية، «العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس إستراتيجية محدثة،» أوبيستر، ٢٠٠٦م، ١٦.

(١٨) صباح سامي إبراهيم، إسراء عبد الصاحب جاسم، «الركن المادي بجريمة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة،» مجلة: العلوم القانونية، (بغداد: كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الخاص الرابع لبحوث التدريسيين مع الطلبة، ٢٠١٨م)، ٣٢١.

(١٩) صفوان مقصود خليل، «التجريم الدولي لتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة،» مجلة: جامعة الشارقة للعلوم القانونية، (الشارقة: جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٦، العدد (٢)، ٢٠١٩م)، ٧.

اجتماعية قد تصل لحد القتل. وعليه فتجنيد الذكور يكرس أغلبه للأعمال القتالية أو المرتبطة به، في حين يكون تجنيد الإناث لغرض الخدمة المنزلية والمعاشرة الجنسية[٢٠].

وتتم عمليات التجنيد داخل مخيمات اللاجئين عن طريق اختطاف الأطفال أو إغوائهم، ويتم تجنيد الأطفال من خلال إحداث نوع من التشويه الفكري لهم وتلقينهم أفكاراً مشوهة عن الدين والمجتمع، وترسيخ بعض المفاهيم لديهم كالجنة والحور العين والشهادة. وفي مرحلة لاحقة يتم تدريبهم على المراقبة، وجمع المعلومات أو بأعمال أكثر خطورة كالقتل وزرع المتفجرات. ولذا يتسم الأطفال الذين تم تجنيدهم بالجماعات المسلحة وشاركوا في ارتكاب بعض الجرائم، بالعنف والقسوة[٢١]. ولا يكونون أفضل حالًا في حال انخراطهم في الجيش الرسمي، حيث يرسخون بداخلهم مفاهيم المواطنة، والانتماء، والتضحية من أجل الوطن ونهضته، فيتحول الطفل إلى آلة قتل تعمل لصالح القوة التي توجهه، دون وعي أو إدراك منه لمجريات الأمور من حوله. ويعتقد أن الأطفال اللاجئين في نامبيا تم تجنيدهم للخدمة في الحرب الأهلية ابتداءً من مارس ٢٠٠٤م وحوالي ١٦,٠٠٠ طفل مُجند تم تسريحهم في أنجولا في أبريل عام ٢٠٠٢م؛ لأن الحكومة لم تصنفهم كجنود. وتم تجنيد الأطفال اللاجئين في بوركينا فاسو على أيدي الجماعات المسلحة في سيراليون وليبريا في أوائل العقد الأول من القرن العشرين. وفي بوروندي تم تجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم ٨ سنوات بانتظام في الجيش البوروندي، لأهداف استطلاعية. ولم يحصل ٩٤ ٪ من الجنود الأطفال على أجر مقابل خدمتهم بالجيش[٢٢]. وفي الكاميرون على الرغم من عدم وجود دليل على استخدام الجنود الأطفال فيها فإن البلاد هي موطن للاجئين من البلدان المجاورة التي مزقتها الحرب مثل تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، حيث تلقى العديد من الأطفال اللاجئين والجنود الأطفال السابقين منحاً من منظمات غير حكومية، وكانت هناك تقارير غير مؤكدة عن عمليات اختطاف على أيدي الجماعات المسلحة من مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة لتجنيد الأطفال. كما أن ارتفاع عدد اللاجئين يعني أن بعض الولادات لم تكن مصحوبة بسجلات قانونية، مما زاد من المخاوف بشأن الاتجار بالأطفال غير المسجلين من أجل تجنيدهم في الجيش، وفي ليبيا قام تنظيم الدولة الإسلامية داعش بتجنيد الأطفال بشرق ليبيا في درنة وبنغازي وغيرهما من المدن، وفقد كثير من الأسر أبناءها بسبب تجنيدهم لإرسالهم إلى جبهات القتال في سوريا. وفي مالي في ٢٠١٢م، أبلغت اليونيسيف أن المتمردين المسلحين في مالي قاموا بتجنيد ما لا يقل عن ١٧٥ صبيّاً تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ عاماً[٢٣].

(٢٠) خليل، «التجريم الدولي لتجنيد الأطفال»، ١٠.

(٢١) منال مروان منجد، «الطفل في جريمة تجنيد الأطفال بقصد إشراكهم في أعمال قتالية مجرم أم ضحية،» مجلة: جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (دمشق: قسم القانون الجزئي، كلية الحقوق، جامعة دمشق، المجلد ٣١ – العدد الأول، ٢٠١٥م)، ١٢٩.

(٢٢) «أطفال إفريقيا من مأساة العمالة إلى خطر التجنيد،» مرصد بوابة إفريقيا الاخبارية، (٤، أبريل،٢٠١٥م)، الاسترجاع في: ١١، يوليو، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/KgmAatv

(٢٣) مرصد بوابة إفريقيا الإخبارية، «أطفال إفريقيا من مأساة العمالة إلى خطر التجنيد».

دور المنظمات الدولية في حماية الأطفال اللاجئين

بذلت المنظمات الدولية جهوداً كبيرة في مساعيها لحماية الأطفال اللاجئين وتعددت أدوارها ما بين توفير الاحتياجات الأساسية بالمخيمات، ووضع خطط طويلة المدى لمكافحة الأمراض المتوطنة، والعمل على حماية الأطفال اللاجئين من الانخراط في أعمال العنف، من خلال التوعية بأهمية التعليم وتوفير آلياته داخل المخيمات. وفي إطار دور المنظمات الدولية في تقديم المساعدات الإنسانية للأطفال اللاجئين لعبت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين دوراً رئيساً في توفير الغذاء، والدواء، والمياه الصالحة للشرب، والمرافق الصحية وغيرها. وتقوم المفوضية عادة بحصر احتياجات اللاجئين الأساسية وتحديد ميزانية لها، وتخصيص جزء منها لحالات الطوارئ ثم تقوم بتقديمها إلى لجانها التنفيذية سنويّاً من أجل إقرارها وعرضها على المانحين بغرض الحصول على الدعم المادي اللازم لتنفيذها.

كما اعتمدت اليونيسف خطط التغذية العلاجية لأكثر من ٩,٥٠٠ طفل يعانون سوء التغذية، وقدمت لهم جرعات كبيرة من فيتامين أ، ود لتعويضهم عن ضعف القيمة الغذائية للوجبات بالمخيمات، ووفرت لهم حوافظ المياه والأغطية، ومولت اليونيسف وشركاؤها بناء ٢٥٠ مدرسة مؤقتة يتسع كل فصل منها لـ٨٠ طفلاً، و١٠ خيم مدرسية، وأتاحت أكثر من ٦٠٠ حافظة مواد تعليمية لـ٤٥,٠٠٠ طفل لاجئ سوداني بعضهم التحق بالمدرسة للمرة الأولى[٢٤]، ولمساعدة النازحين في جنوب تشاد، تبرعت اليونيسف بحوافظ المياه والأغطية وناموسيات الأسرّة، وخيم مدرسية وأنشأت٣٠ منطقة ترفيهية في مخيمات النازحين مخصصة لـ٢٧,٠٠٠ طفل، مما أتاح لهم الفرصة لممارسة اللعب والتعليم وتحسين حالتهم النفسية. وفي إطار جهود المنظمات الدولية نحو تعزيز الصحة الجيدة ومكافحة الأمراض المتوطنة في مخيمات اللاجئين قدمت اليونيسف وشركاؤها نحو ٤٥,٠٠٠ ناموسية معالجة بمبيدات ضد البعوض للأطفال والنساء الحوامل في مخيمات اللاجئين[٢٥]، ووزعت إمدادات مواد تطهير المياه وحوافظ المياه للأسر وقطع الصابون لأكثر من ١٠٠,٠٠٠ لاجئ، و١,٠٠٠ جرعة لقاح ضد مرض الحصبة. ومعالجة حالات الإسهال باستخدام محلول معالجة الجفاف وإعطاء مكملات من البروتين والزنك للقضاء عليه؛ وتوفير لقاح فيروس الروتا، وتطوير خطط صرف صحي على مستوى مجتمعي. وفي عام ٢٠٠٥م، أنشأت اليونيسف ثلاثة مكاتب في شرق تشاد لتوفير المساعدة الصحية بالقرب من مخيمات النازحين المنتشرة على مسافة ٥٠٠ كيلومتر. وبدأت برامج التحصينات الروتينية لمكافحة شلل الأطفال والحصبة في مخيمات النازحين حال الإبلاغ عن وقوع

---

(٢٤) بلال حميد بديوي، «دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين،» المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجاً، (عمّان: قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط،٢٠١٦م)، ١١١.

(٢٥) مرصد بوابة إفريقيا الإخبارية، «أطفال إفريقيا من مأساة العمالة إلى خطر التجنيد».

حالة شلل أطفال في شرق وجنوب تشاد، وشملت ٩٤ ٪ من الأطفال ممن لم يبلغوا عامهم الأول. وفيما يخص الجهود الدولية لمنع تجنيد الأطفال، قدمت المنظمات الدولية الدعم للأطفال الجنود السابقين في مساعيهم التعليمية، وقامت اليونيسف برفع مستوى الوعي بخطورة التورط مع الجماعات المسلحة، كما قامت منظمتا War Child و UNICEF بمساعدة الأطفال والآباء على مقاومة إغراءات التورط مع الجماعات المسلحة، ودعت منظمة Child Soldiers International إلى رفع الحد الأدنى لسن التجنيد في البلدان والحد الأدنى لسن التجنيد الطوعي، وأوصت منظمة الصليب الأحمر بالامتناع عن تسليح الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة، وطالبت[٢٦] الهيئات والمنظمات على بلورة تدابير وقائية وبرامج تكفل للأطفال ضحايا التجنيد مساعدات طبية ونفسية واجتماعية من أجل إعادة دمجهم في المجتمع. وقد كان دور الجهات الفاعلة الدولية حاسماً في حماية الأطفال من التجنيد في القوات المسلحة حيث تنص البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م، التي أضيفت في عام ١٩٧٧م، إلى أن سن ١٥ هو الحد الأدنى لسن الخدمة في القوات المسلحة، وفي عام ١٩٨٩م أقرت الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل، وتنص المادة ٣٨ على أن «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة لضمان ألا يشارك الأشخاص الذين لم يبلغوا سن ١٥ عامًا بشكل مباشر في الأعمال العدائية». في عام ١٩٩٩م دخل الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهه حيز التنفيذ، وهو المعاهدة الإقليمية الوحيدة التي تتناول قضية الجنود الأطفال، والذين هم دون الثمانية عشرة عاماً وفقاً للميثاق[٢٧]. وفي عام ٢٠٠٢م دخل البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة حيز التنفيذ وصدقت ٤٨ دولة إفريقية الآن على البروتوكول الاختياري. وبحلول عام ٢٠٠٤م أصبحت إفريقيا أول قارة يواجه فيها مجندون من الجنود الأطفال عواقب القانون الدولي بتوجيه اتهامات من المحكمة الخاصة لسيراليون، وتم التحقيق في تجنيد الأطفال في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأطلقت الأمم المتحدة حملة في عام ٢٠١٤ بعنوان (الأطفال، وليس الجنود) للتأكيد على أنه لا ينبغي إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة[٢٨]. وتم إطلاق هذه الحملة في ٥ دول إفريقية، هي تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان والسودان، واعتبرت الحملة ناجحة بصفة خاصة في تشاد، وجنوب السودان والصومال.

(٢٦) شهاب سلمان عبد الله، «التشريعات السودانية ومدى مواءمتها للبرتوكول الإضافي الخاص بحظر إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة،» منظمة مبادرة الأمن الإنساني، الاتحاد الأوروبي، بدون سنة نشر، ٢٤.

(٢٧) مرصد بوابة إفريقيا الإخبارية، «أطفال إفريقيا من مأساة العمالة إلى خطر التجنيد».

(٢٨) مرصد بوابة إفريقيا الإخبارية، «أطفال إفريقيا من مأساة العمالة إلى خطر التجنيد».

الخاتمة

عانى الأطفال اللاجئون داخل المخيمات الإفريقية ظروفًا قاسية وانتهاكات جسيمة ورغم تضافر جهود الدول المضيفة للاجئين والمنظمات الدولية من أجل تحسين أوضاعهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية كالغذاء، والمأوى، والمياه النقية، وشبكات الصرف الصحي، والعمل على الحفاظ على الهوية الثقافية لهؤلاء الأطفال اللاجئين وحمايتهم من بعض الممارسات الثقافية الضارة، وجميع أشكال العنف والإيذاء البدني. كثيراً ما تعجز تلك الجهود عن الإيفاء بتلك الخدمات في ظل التدفق المستمر لمخيمات اللاجئين في إفريقيا الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى شل تلك الخدمات لتزايد الطلب عليها وتصبح الأمور أكثر سوءًا في فترات الأوبئة والكوارث، والتي يكون ضحيتها الأولى الأطفال والنساء، وجدير بالذكر أن جائحة كوفيد -١٩ الذي اجتاح العالم، قد قلص قدرة الدول المانحة على تقديم مساعداتها التقليدية داخل مخيمات اللاجئين. ورغم ما تبذله المنظمات الدولية من جهود، تواجه الكثير من التحديات خاصة في ظل الاعتداءات المتكررة على مخيمات اللاجئين واختطاف العديد من الأطفال من أجل تجنيدهم في الجيوش الرسمية للدول الإفريقية أو من قبل الجماعات المسلحة التي حولت القارة الإفريقية لساحة صراع لا تنتهي، ومنذ ظهور الإرهاب الدولي، أولت الدول قضية الأمن أولوية كاملة عند النظر إلى طلبات اللاجئين، وشهدت معظم أنحاء إفريقيا عدم ترحيب باللاجئين رغم مبدأ المناصرة والتضامن الذي أوجدته اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية. وهذه المستجدات تهدد بقاء واستمرار مؤسسة اللجوء في إفريقيا وهذا تحدٍ آخر. ولا تزال المنظمات الدولية تقوم بالدور المنوط بها في حماية اللاجئين من خلال ما تقدمه من دعم للدول الإفريقية وتقاريرها الدورية ولجانها الإشرافية وما تصدره من قوانين وتسنه من تشريعات تعمل على حماية الأطفال اللاجئين ومن خلال تدريبهم وتوعيتهم بما ينتظرهم من مخاطر وسبل مواجهة تلك المخاطر.

مستقبل الصومال في سياق الانتخابات المقبلة ٢٠٢١م: الأطراف الفاعلة والتحالفات الممكنة

مبارك أحمد محمد - باحث في الشؤون الإفريقية - مقديشو.

تستعرض هذه الورقة أبرز القوى السياسية المعارضة وأبرز المرشحين المستقلين في الاستحقاقات الصومالية المقبلة، كما تتناول الأطراف الفاعلة في سير عملية الانتخابات والتي تحدد بدورها الرئيس القادم. وتطرقت الورقة -كذلك- إلى التحديات التي تعيق تنظيم انتخابات مباشرة يشارك فيها الشعب، بالإضافة إلى النموذج الانتخابي الذي ستتم على أساسه تلك الانتخابات القادمة، بجانب استشراف المستقبل في عرض بعض السيناريوهات المحتملة، إضافة إلى التأثير الأجنبي في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

تعيش الصومال حالة من الترقب مع اقتراب موعد انعقاد الانتخابات الصومالية والنموذج الانتخابي الذي سيتم اختباره حال تعذر تنظيم انتخابات مباشرة يشارك فيها الشعب في مختلف أنحاء البلاد، من المرجح بأنه لا مفر من إعادة تجربة النموذج الانتخابي لعام ٢٠١٦م بشكل واسع وأكثر مشاركة من السابق[١]. كما ساد في الساحة الصومالية توتر أمني وأزمات سياسية متكررة أدت إلى مواجهات عسكرية في بعض الأحيان بين الحكومة الفيدرالية والولايات، ويأتي ذلك في وسط استقطاب سياسي حاد بين الحكومة والمعارضة السياسية حول الانتخابات، إذ تتهم الحكومة الحالية بخروقات للدستور الصومالي في القرارات التي يصدرها الرئيس في عدد من المسائل من بينها عزل رئيس الوزراء وتعيين حكومة تصريف أعمال. في الصومال في كل أربع سنوات تتشكل حكومة جديدة تتولى شؤون البلاد، مع أن الدستور يسمح بولاية ثانية إلا أنه من الصعب بمكان أن ينتخب الرئيس مرة أخرى في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية المعقدة[٢]. كثيًرا ما يتزايد التدخل والتأثير الخارجي في مجريات الانتخابات الصومالية خلال الحملات الانتخابية وعند موعد قرب الانتخابات نظرًا لطبيعة الدولة الصومالية الهشة، بحيث يسهل تأثير نتائج

(1) Sakariye Hussein, "Somalia Heads for Indirect Elections For The Sixth Time," *Middle East Monitor*, September 18, 2020, https://www.middleeastmonitor.com/20200918-somalia-goes-for-indirect-elections-again-for-the-sixth-time/

(2) "Beyond Anger: A Look at Farmaajo's Obsession With Self-Advancement ," *Goobjoognews*, September 15, 2020, http://goobjoog.com/english/beyond-anger-a-look-at-farmaajos-obsession-with-self-advancement/

العملية الانتخابية لصالح قوى سياسية إقليمية أو دولية ضد القوى السياسية الأخرى والتي عادة ما يكون بينهما توتر سياسي حاد كالمحاور الخليجية. وقد تكون منطقة القرن الإفريقي مقبلة على تفاعلات إستراتيجية كبيرة، حيث في السودان تجري على قدم وساق عمليات مسار السلام والتي ترعاها قوى إقليمية ودولية من بينها دول القرن الإفريقي كإثيوبيا وجنوب السودان، ولكن في المقابل، تبدو ملامح نزاعات داخلية ودعوات انفصالية تطفو على السطح في إثيوبيا، إضافة إلى أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر إلى جانب استمرار الخلافات الخليجية كونها تجعل الانتخابات الصومالية المقبلة أكثر تعقيدًا من سابقاتها بحيث يكون استخدام المال السياسي الأجنبي واستضافة المرشحين البارزين أبرز ملامحها. فكيف يمكن أن تتفاعل القوى الصومالية مع الأحداث وكيف توفق المصالح المتضاربة للدول وكذلك التباين في الرؤى السياسية للمحاور الإقليمية والدولية على المنطقة ككل والصومال خاصة في محاولاتهم في كسب نفوذ سياسي في دوائر صنع القرار السياسي في الصومال.

أولا: الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي

• الولايات الفيدرالية

تمثل الولايات الفيدرالية قوة سياسية مهمة في المشهد السياسي الصومالي وهي تقوم بمعارضة سياسات الحكومة الاتحادية، ما أدى إلى تأزم العلاقة بين الطرفين، ومن أبرزها ولايات، «جوبالاند» و«بونت لاند» إلى جانب «صومالي لاند». وقد سعت الحكومة الاتحادية للإطاحة بحكام بعض الولايات وتصعيد موالين لها بدلاً عنهم، إلا أنها فشلت وترتب على ذلك تعميق الأزمة، وهو ما تجلى في رفض تلك الولايات النظام الانتخابي الجديد كونه يرسّخ لديكتاتورية جديدة في البلاد من وجهة نظرها[٣]. كما نجحت في تنصيب حكام موالين لها في بعض الولايات كولايه «غلمدغ» و«جنوب غرب الصومال» عبر استخدام القوة الأمنية والمال السياسي.

• حركات الإسلام السياسي

وتعد «جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة» «السلفية»، وحركة الإصلاح «الإخوان المسلمين» بجناحيها «الدم القديم» المرتبط بالتنظيم الدولي و«الدم الجديد» الذي فك ارتباطه بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وجماعة آل الشيخ، من أبرز القوى الإسلامية في المشهد الصومالي، وتنخرط بشكل قوي في المجالات التعليمية والدعوية والتجارية والسياسية في مناطق عديدة من البلاد مثل ولاية «بونت لاند» و«صومالاند» وبقية

(3) Mohamed Hassan, "Somali Regional States Suspend Ties With Federal Government," *Voasomali*, September 8, 2020, https://www.voanews.com/africa/somali-regional-states-suspend-ties-federal-government.

الجنوب الصومالي[٤]. وبدأ في العلن خلال السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظًا بخصوص اهتمام الحركات الإسلام السياسي السلفي في الصومال في الدخول إلى المعترك السياسي من خلال محاولاتهم في تنصيب حكام ولايات كما حدث في ولاية بونتلاند خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة في ٨ يناير/ كانون الثاني لعام ٢٠١٩م، وهذا مؤشر خطير في التحول الفكري والسياسي للتيار السلفي دون مراجعات فكرية واضحة عن أفكارهم القديمة في عدم التدخل في الشؤون السياسية في البلاد.

• أبرز الأحزاب السياسية والقوى المعارضة الصومالية

تشكل المعارضة في الصومال حضورًا مهمًّا في المشهد السياسي المحلي في الآونة الأخيرة. وتتمثل الأحزاب السياسية التي يتجاوز عددها في البلاد أكثر من ٨٢ حزبًا حسب ما تم تسجيله من قبل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ويقود أبرزها سياسيون سابقون بارزون، إضافة إلى المستقلين الذين يتمتعون برصيد شعبي كبير وملحوظ. وتلعب قوى المعارضة الصومالية دوراً فعالاً في المشهد السياسي، ولها صدى ملحوظ لدى الرأي العام الداخلي، حيث تقوم بتحركات رسمية وشعبية في داخل البلاد وخارجها في المهجر[٥]، كما أن لها حضوراً بارزاً في المشهد الإعلامي المحلي ووسائل منصات التواصل الاجتماعي. وتحاول المعارضة تشكيل تحالفات مضادة للنظام الحاكم، مثل منتدى الأحزاب الصومالية، في إطار مساعيها لتوحيد جهودها في مواجهة حكومة فرماجو في الانتخابات المقبلة؛ على الرغم مما تواجهه من تضييق حكومي على نشاطاتها. واشتدت الفجوة الخلافية بين الحكومة والمعارضة السياسية بعد منع سفر الرئيس السابق شريف شيخ أحمد ووفده من حزبه «هيميلو» في الثالث عشر من شهر ديسمبر من عام ٢٠١٩م لحضور حفل تنصيب رئيس ولاية جوبالاند الجديد، أحمد مدوبي وسط أزمة سياسية مستمرة بين الحكومة المركزية والولاية وتطورت لاحقًا إلى نزاع مسلح في إقليم جيدو، جنوب البلاد[٦].

وفيما يلي نستعرض أبرز الأحزاب السياسية والقوى المعارضة والمرشحين المستقلين:

- **حزب الاتحاد من أجل السلام والتنمية:** يتزعمه الرئيس الأسبق، حسن شيخ محمود، ويعد من أبرز الأحزاب المعارضة، ومن أشدها معارضة للحكومة القائمة، ويضم عددًا بارزًا من السياسيين

(4) Ken Menkhaus, "Political Islam in Somalia," *Middle East Policy Council* IX, no.1 (2002): 2–3, https://mepc.org/journal/political-islam-somalia

(٥) «مستقبل نظام الحكم في الصومال في ضوء الانتخابات الرئاسية المقبِلَة،» مركز الإمارات للسياسات، (٢٦، أبريل،٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٦، يوليو، ٢٠٢٠م، https://epc.ae/ar/whatif-details/15/future-of-somalias-ruling-system-in-light-of-upcoming-presidential-elections

(6) "Safarkii Sh Shariif Kismayo Looga Joojiyay Oo La Cambaareeyay," BBC News Somali, September 23, 2019, https://www.bbc.com/somali/49792497

والمسؤولين الصوماليين السابقين الفاعلين في المشهد السياسي، كما أنه يضم أيضًا عددًا كبيرًا من النواب بالبرلمان. ويتمتع الحزب بعلاقات داخلية وخارجية جيدة، وخاصة مع الجمهورية التركية، حيث كانت العلاقات التركية الصومالية في أوج ازدهارها في أيام الفترة التي تولى فيها رئيس الحزب الحكم بالبلاد بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٦م.

- **حزب هيميلو (حزب الأمل):** يتزعمه الرئيس الصومالي الأسبق، ورئيس اتحاد المحاكم الإسلامية، شريف شيخ أحمد، ومن أبرز مسؤوليه، محمد عثمان جواري، الرئيس السابق للبرلمان الصومالي. ويعارض الحزبُ النظامَ الحاكم بشدة، كما يستضيف ويقود التحالفات والائتلافات الحزبية في البلاد، ولديه جماهير معقولة نظرًا لإرثه السياسي والنضالي في فترة دخول القوات الإثيوبية إلى داخل الحدود الصومالية لعام ٢٠٠٦م، حيث قاد المقاومة المسلحة ضد الغزو الإثيوبي في حينها، وله علاقات جيدة مع بعض رؤساء الولايات الفيدرالية الصومالية كما يتمتع بعلاقات دولية وإقليمية طيبة.
- **حزب ودجر (حزب الوحدة):** تأسس في ديسمبر في عام ٢٠١٤م، ويتزعمه عبد الشكور عبد الرحمن ورسمة، الوزير السابق للخارجية والتعاون الدولي في حكومة شيخ شريف، والمرشح الرئاسي السابق للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٧م. ويعد رئيس الحزب أبرز شخصية معارضة والأعلى صوتًا في وجه الحكومة الاتحادية وحلفائها في المشهد السياسي والإعلامي في السنوات الثلاث الأخيرة، وهو أكاديمي، وناشط اجتماعي في الجاليات الصومالية والإسلامية في بريطانيا، وكان له نشاطات في داخل الصومال، حيث شغل منصب نائب المجلس الشورى لتحالف إعادة التحرير في الصومال المتركز في العاصمة الإريترية لعام ٢٠٠٦م، كما كان عضوًا دائمًا في المركز الملكي للدراسات الدولية في لندن، كما شغل منصب المستشار السياسي للمبعوث الخاص للأمم المتحدة في الصومال (٢٠١٣-٢٠١٦)، نكلوس كاي Nicholas kay [٧]. ويتمركز مؤيدوه في العاصمة مقديشو وعدد من المدن في الصومال وبلاد المهجر.
- إلى جانب هذه الأحزاب، توجد أحزاب سياسية أخرى كثيرة على الساحة، من بينها «حزب المؤتمر الصومالي» بقيادة محمد عبد الرحمن سيرين و«حزب السلام والعدالة» بزعامة دكتور حسين نونوا عبدي و«الحزب الديمقراطي الوطني» بقيادة وزيرة الخارجية السابقة فوزية حاج آدم. بالإضافة إلى أحزاب سياسية جديدة قيد التشكيل والتأسيس، مثل «حزب العدالة والمصالحة» بزعامة قيادات من حركة الإصلاح «جناح الدم الجديد».

(٧) «المعارضة السياسية في الصومال الواقع والمستقبل،» مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (٢٩، فبراير، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٠، يوليو، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/MgWaojq

- **منتدى الأحزاب الوطنية المعارضة:** أعلِنَ عنه في أكتوبر ٢٠١٩م بهدف تحقيق إجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلاد، ويضم ستة أحزاب سياسية، هي: «هميلوقرن» و«الاتحاد من أجل السلام والتنمية» و«إليس» (حزب النور) و«كلن» (حزب التجمع) وحزب «السلام» قبل أن ينسحب منه حزب «ودجر» (حزب الوحدة) الذي يتزعمه عبد الرحمن عبد الشكور بسبب اعتراضه على تعيين رئيس المنتدى. ويتزعم المنتدى شريف شيخ أحمد، وقد اتخذ قراراً خلال مؤتمر عقد في إسطنبول بتركيا في الفترة ٢٩ فبراير إلى ٤ مارس ٢٠٢٠م بتشكيل حزب سياسي موحد للمنافسة في الانتخابات المقبلة.
- **المستقلون: أبرز المرشحين البارزين والمحتملين**

يمثلون تياراً معتبراً على الساحة السياسية الصومالية، حيث يتمتعون بقبول ملحوظ داخل المجتمع، لا سيما بين القيادات المجتمعية ونقابات رجال الأعمال والتيارات الإسلامية، ومن أبرزهم عبد الكريم جوليد رئيس ولاية جلمدغ الأسبق، وطاهر محمود جيلي وزير الإعلام السابق. ولديهم فرصة قوية في المنافسة على الانتخابات المقبلة رغم أن بعضهم يُشاركون لأول مرة، فضلاً عن علاقاتهم القوية بالمؤسسات الحكومية في البلاد. وأغلبهم شغلوا مناصب عليا في مؤسسات الدولة على المستوى الولائي والاتحادي.

١- محمد عبد الرحمن علي (سيرين)

سياسي صومالي ورجل أعمال وناشط في مجال الإغاثة، ورئيس حزب المؤتمر الصومالي، وكما تقلد مناصب ومهام أخرى متعددة من بينها: أنه انتخب عضوًا في مجلس الشورى لجبهة المؤتمر الصومالي الموحد (جناح الرئيس الأسبق على مهدي)، كما رأس اللجنة الخارجية للجبهة، وكان قد عمل ضمن مسار مؤتمرات المصالحة السياسية الوطنية، كما شغل منصب محافظ إقليم بنادر[٨]، وعمل مستشارًا للرئيس الأسبق شريف شيخ أحمد، كما أن له خبرة واسعة في الشؤون السياسية الصومالية كونه عاش في داخل الصومال منذ انهيار الحكومة المركزية وما قبلها، وبفضل مشاركاته العديدة في مؤتمرات المصالحة الوطنية وعمليات بناء الدولة الصومالية الحديثة. كذلك يتمتع الرجل بعلاقات إقليمية ودولية وخاصة مع حلفاء الصومال كالمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات، ويعتقد الرجل بجدوى ربط علاقات متينة مع المملكة العربية السعودية، كما يؤمن بضرورة عودة الصومال إلى حضنها العربي وارتباطه بالأمن القومي العربي وكل شبه الجزيرة العربية. وكذلك له علاقات وطيدة مع الدول الراعية والداعمة لعملية بناء الدولة الصومالية كالمملكة المتحدة والولايات الأمريكية المتحدة. من هنا تبدو له حظوظ ممكنة في الفوز بالانتخابات القادمة مقارنةً مع غيره من

(8) "XISBI loogu Magac-daray KULAN oo Muqdisho looga Dhawaaqay, "*Barkulannews*, February 27, 2015, http://barkulannews.com/articles/9040/XISBI-loogu-Magac-daray-KULAN-oo-Muqdisho-looga-DhawaaqaySAWIRRO

المرشحين المنتمين من نفس الانتماء القبلي في سباق الاستحقاقات الرئاسية، نظرًا لكونه وجهًا جديدًا في المشهد الانتخابي الرئاسي، حيث يفضل الناس الوجوه غير المألوفة والشخصيات ذات الحضور الكبير في المجتمع المدني والعاملة في المؤسسات الإنسانية وهو ما يعزز فرص نجاحه[٩]. على الرغم من أن الانتخابات ستكون غير مباشرة إلا أنها بإمكانها أن تحدث كما حدث في الانتخابات السابقة، حيث تم انتخاب الرئيس الصومال الحالي محمد عبد الله فرماجو بأغلبية ساحقة في الدورة الثانية من السباق الرئاسي، حيث كان يعتقد فيه الكثير من نواب البرلمان الصومال شخصية وطنية وذات كفاءة بإمكانها تقود البلاد إلى بر الأمان.

٢- طاهر جيلي محمود جيلي

أصبح جيلي عضوًا في البرلمان الصومالي في الفترة من يناير ٢٠٠٩م حتى أغسطس ٢٠١٢م، كما شغل منصب وزير الإعلام في الحكومة الانتقالية في الفترة من أغسطس ٢٠٠٩ حتى يوليو ٢٠١٠م، وتولى جيلي رئاسة «منتدى دلجر للحوار الصومالي» في ١٤ فبراير٢٠١٢ حتى فبراير ٢٠١٣م. كما أصبح مستشارًا لرئيس الجمهورية الفيدرالية في الشؤون العربية والإسلامية في الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٥م. وفي الفترة من ٢٠١٥ إلى الـ٢٤ مايو لعام ٢٠١٨م كان سفير الجمهورية لدى المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، ومملكة الأردن الهاشمية. ويعتبر السفير طاهر جيلي من الشخصيات السياسية المهمة في الساحة السياسية الصومالية ولديه شعبية نوعًا ما في أوساط النخب الصومالية المثقفة والمتعلمة، وهو ينتمي إلى التيار السلفي[١٠].

٣- عبد الرحمن عبد الشكور ورسمة

سياسي صومالي معارض مشهور، رئيس حزب ودجر، ترشح في الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٧م مستقلاً حيث خسر فيها، وأصبح وزيرًا للتخطيط والتعاون الدولي في الحكومة التي ترأسها السيد عمر عبد الرشيد في عهد الرئيس السابق شريف شيخ أحمد، وكان من المتحالفين مع الرئيس فرماجو في انتخابات عام ٢٠١٦م، لكن انقلب عليه وأصبح من أشد المعارضين للرئيس فرماجو بعد مداهمة منزله من قبل قوات الاستخبارات واعتقاله في ديسمبر عام ٢٠١٧م. وله علاقات مع الحكومة الكينية، حيث لعب دورًا في توقيع مذكرة التفاهم بين الصومال وكينيا عام ٢٠٠٩م والتي نصت على إنهاء النزاع بين البلدين بشأن الحدود البحرية بالمفاوضات، حيث استخدمت ضده للتشهير به، وهذه تعد من أهم نقاط ضعفه، ومن شأنها أن تقلل فرص فوزه في الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ إلا أنه يعد أيضًا أحد

(٩) مقابلة مع المرشح عن طريق تطبيق واتساب بتاريخ: ٨، يوليو، ٢٠٢٠م.

(١٠) عمر فارح، «من هو طاهر محمود جيلي وزير الإعلام الصومالي الجديد؟»، موقع الصومال الجديد، (٢٨، يونيو، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١١، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/vgWotVV

أوجه المعارضة الصومالية الشرسة في المشهد السياسي المحلي، وله حضور قوي في الوسائل الإعلامية الصومالية في انتقاداته المستمرة للحكومة الحالية وحلفائها القطريين، وهو مما يعزز احتمال فرص فوزه في الانتخابات الرئاسية المقبلة[١١].

٤- عمر عبد الرشيد علي شرماركي

تقلد منصب رئيس الوزراء مرتين عام ٢٠٠٩م وعام ٢٠١٦م ويعتبر من الشخصيات البارزة والمؤثرة في المشهد السياسي الصومالي ولديه حظوظ في الفوز بمنصب رئيس الصومال رغم خسارته في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٧م. وقد تقلد عددًا من المناصب الدبلوماسية بالأمم المتحدة في سيراليون وسريلانكا، وعمل مستشارًا سياسيًّا إبان أزمة دارفور في السودان، كما شغل منصب سفير الصومال لدى واشنطن في عهد الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله يوسف، إلا أنه لم يتمكن من مواصلة عمله لأسباب منها أن الحكومة الأمريكية لم تكن تعترف بالحكومة الصومالية الانتقالية بشكل رسمي[١٢]. وتقيم عائلته بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة حاليًّا. ويتمتع شرماركي بعلاقات وطيدة مع دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وفقا لمراقبين تقل حظوظ فوزه في الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ نظرًا لكونه وجهًا مألوفًا في السياسية الصومالية، حيث كان رئيسًا للوزراء لمرتين، وملاحقة قضية النزاع البحري بين الصومال وكينيا، حيث اتهم بالضلوع في توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين مما أدت إلى نزاع حول المياه الإقليمية الصومالية على الحدود المتاخمة للحدود البحرية الكينية.

٥- محمد عبد الله فرماجو

الرئيس الحالي ورئيس الوزراء الأسبق حظي بتأييد شعبي منذ انتخابه رئيسًا للبلاد في فبراير/ شباط بأغلبية ساحقة من البرلمان؛ لكن رصيده الشعبي في انخفاض مستمر بعد فشله في تحقيق الوعود التي قطعها أثناء الحملة الانتخابية، فضلاً عن تردي الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد، لا سيما الوضع الأمني للعاصمة مقديشو وكذلك المسائل الدستورية العالقة. ويعتبر الكثير من المراقبين والمحللين في الشأن الصومالي أن قضية تسليم القيادي والمناضل عبد الكريم شيخ موسى[١٣] كانت أول ضربة قاضية لسمعة الرئيس فرماجو ورصيده الشعبي في أول أيامه الأولى في سدة الحكم. ونظرًا لطبيعة المنظومة

(١١) «السياسي عبد الرحمن عبد الشكور يعلن عن ترشحه لرئاسة الجمهورية،» مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (٦، يونيو، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٢، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/rgWosXp

(12) Allgover, "Somalia's Ambassador to the United States: Who Is Omar Abdirashid Ali Sharmarke?," December 13, 2014, http://www.allgov.com/news/appointments-and-resignations/somalias-ambassador-to-the-united-states-who-is-omar-abdirashid-ali-sharmarke-141213?news=855089

(١٣) عبد الكريم شيخ موسى هو مواطن صومالي ومناضل وقيادي كبير في جبهة تحرير أوغادين في إثيوبيا، وشارك في حرب ١٩٧٧م بين إثيوبيا والصومال. تم تسليمه إلى إثيوبيا من قبل أجهزة المخابرات الصومالية بتهمة بأنه ينتمي إلى منظمة إرهابية في أغسطس عام ٢٠١٧م في ظل إدارة الرئيس الحالي محمد عبدالله فرماجو.

المرجعية للانتخابات الصومالية وحرص المشاركين فيها على التوازن القبلي، فإن منصب الرئيس القادم في الفترة المقبلة سيكون لغير عشيرة الرئيس الحالي فرماجو. ويتمتع الرئيس الحالي بفرصة مقارنة مع الرؤساء السابقين، ولكن فرص نجاحه تبدو ضعيفة مقارنة بالمرشحين الجدد.

٦- عبد الكريم حسين جوليد

عمل جوليد -الذي يعتبر أحد نشطاء حركة الإصلاح- في المؤسسات التعليمية، وصار من رئيس لمكتب العون المباشر ولجنة مسلمي إفريقيا إلى رئيس سابق، وتولى رئاسة رابطة التعليم الأهلي في الصومال. ودخل جوليد الساحة السياسية في الصومال في نوفمبر عام ٢٠١٢م عندما تم تعيينه وزيرًا للداخلية والأمن القومي في أول حكومة رسمية برئاسة عبده فارح شيردون، ثم أصبح مستشارًا لرئيس الصومال في عام ٢٠١٤م، بعد استقالته من منصبه على خلفية هجوم شنّته حركة الشباب على مقر البرلمان الصومالي في مقديشو في شهر مايو عام ٢٠١٤م[١٤]. ويعتبر من السياسيين المقربين للرئيس الصومالي السابق حسن شيخ محمود، كما كان الرئيس الأسبق لولاية غلمدغ واستقال منها قبل انتهاء فترة ولايته، كما تورط في شبهة فساد مالي وإداري في فترة حكومة حسن شيخ محمود، كل ذلك يقلل من فرص نجاحه في الانتخابات المقبلة.

٧- حسن علي خيري

رئيس الوزراء السابق، رجل أعمال صومالي وعمل في المنظمات الإنسانية، كما شغل منصب مدير لشركة صوم أويل التي تعمل في مجال استكشاف النفط والغاز في الصومال. اختاره الرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو في عام ٢٠١٧م رئيسًا للحكومة وأُعفِيَ من منصبه في ٢٥ يوليو ٢٠٢٠م[١٥]. وأعلن ترشحه للرئاسة الصومالية، ولكن مما يضعف فرص عودة القيادة الحالية في البلاد، كونه الواجهة الرئيسة لمكاسب الحكومة الحالية؛ لذلك له حظوظ كبيرة في الفوز في كرسي الرئاسة مقارنة مع الرئيس الحالي محمد عبدالله فرماجو.

ثانيًا: التحالفات الممكنة

كثير من المحللين والمراقبين للمشهد السياسي الصومالي يؤكدون أن هناك نية للحكومة الحالية للاستمرار في الحكم لولاية رئاسية ثانية، ويدل على ذلك المحاولات المستمرة للحكومة للتأثير على الولاءات وخلق تحالفات

(١٤) «عبد الكريم حسين جوليد رئيسا لإدارة جلمدج في وسط الصومال،» مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (١٤، يونيو،٢٠١٥م)، الاسترجاع في: ١٠، أغسطس، ٢٠٢٠م). https://cutt.ly/wgWobo3

(١٥) «رئيس الوزراء الصومالي السابق علي خيري يعلن ترشحه لانتخابات الرئاسية،» موقع قناة العربية، (١٣، سبتمبر،٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٩، سبتمبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/HgWoUC6

ممكنة داخليّاً وخارجيّاً؛ فهي تسعى إلى تحصين جبهاتها في بعض الولايات الإقليمية، ومحاولة كسب ولاءات القبائل في تلك الولايات، واجتذاب قطاعات واسعة من المجتمع الصومالي إلى جانبها، لا سيما الشباب وبعض القبائل والعشائر الصومالية. كما أنها تسيطر على إجراءات العملية الانتخابية وفقاً لما ينص عليه قانون الانتخابات الجديد؛ مما يمنحها أفضلية التحكم في نتائج الانتخابات، وإن لم يتم الإعلان عن حزب سياسي يقوده الرئيس فرماجو لخوض الانتخابات المقبلة، الأمر الذي يحمل دلالات متعددة حول إمكانية انعقاد الانتخابات المقبلة في موعدها المحدد، ونجاح الحكومة المركزية في إحكام قبضتها على إقليمين مهمين: ولاية «غلمدغ» وسط الصومال بعد نجاحها في هزيمة تنظيم أهل السنة والجماعة واستسلام قادته، وولاية «بيدوا» جنوب غرب الصومال بعد اعتقالها لمختار روبو، وزيارة رئيس الوزراء السابق حسن خيري مؤخراً للإقليم وتدشينه لمشاريع تنموية وتوطيد علاقته مع شيوخ العشائر هناك؛ لتكون منطلقاً لحملته الرئاسية. في حين تمثل الولايات بونتلاند وجوبالاند، أكبر الجهات التي تعارض سياسيات الحكومة الفيدرالية في جميع المسائل الدستورية، لا سيما الانتخابات، كما يلعبون دورًا مهمًّا وفعالاً في التأثير على عدم عودة الحكومة الحالية في السلطة لدورة رئاسية ثانية[١٦].

• المحاصصة القبلية: كنموذج بديل لتقاسم السلطة والنفوذ

لكي نفهم سياق الديناميكيات السياسة الصومالية خلال العشرين السنة الأخيرة، لا بد أن نلفت النظر إلى طبيعة معادلة تقاسم السلطة والثروة في البلاد كمنظومة حاكمة للسياسة الصومالية المحلية. بعد سقوط الحكومة المركزية العسكرية والتي حكمت البلاد عقدين من الزمن، دخلت البلاد مرحلة من الفوضى، تلاها انهيار مؤسسات وأجهزة الدولة في عام ١٩٩١م واستمر الوضع على هذا النحو إلى أن تأسست حكومة انتقالية في عرتا بجمهورية جيبوتي ٢٠٠٠م، ولم تكن هناك أحزاب سياسية في البلاد. عُقِد كثير من المؤتمرات للسلام والمصالحة بين الفرقاء الصوماليين، وجاءت فكرة معادلة المحاصصة القبلية (٤,٥) نتيجة لمؤتمر عرتا الذي واجه عقبات كثيرة في سبيل **توافق** على تأسيس برلماني وطني على آلية اختيار أعضاء البرلمان بأسس قبلية بعد فشل المقترحات الأخرى. وهي عبارة عن أربع كتل عشائرية كبيرة، وهي: (هوية، دارود، در وقبائل دغل ومرفلي) ونحصل على نسب متساوية من الحصص، بينما الكتلة الخامسة تحصل على نصف حصة، والتي تجمع الأقليات غير المنتمية إلى أي من الكتل الأربعة والمهيمنة على الوضع السياسي في البلاد منذ الاستقلال[١٧].

(16) Xasan Haybe, «Maxaa Kala Heysta Maamul Goboleedyada Iyo Dowladda Federaalka?,” *BBC Somali*, May 22, 2019, https://www.bbc.com/somali/war-48014383 .

(١٧) علي شيخ آدم يوسف، «الأحزاب السياسية أو العشيرة: من سيرسم مستقبل الصومال في انتخابات ٢٠٢١»، مركز الصومالي للبحوث والسياسات، (٩، سبتمبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١٥، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/rgWoJDG

• **المشهد الانتخابي والبدائل الممكنة: رؤية ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م**

في ٢١ فبراير ٢٠٢٠م، وقع رئيس الصومال، محمد عبد الله فرماجو، على مشروع القانون الانتخابي الذي طال انتظاره سنوات. احتفلت قادة الحكومات الفيدرالية بتوقيع مشروع القانون الانتخابي واعتبروه إنجازًا تاريخيًّا، وأن القانون يسمح نظريًّا للمواطنين بانتخابات مباشرة في حصولهم لتمثيل حقيقي في مجلس النواب منذ عام ١٩٦٩م. علاوة على ذلك، تم تصميم القانون لتنفيذه خلال الانتخابات البرلمانية المقررة في وقت لاحق من هذا العام، والانتخابات الرئاسية تكون في أوائل العام المقبل كما هو مقرر لها[١٨]. يعتقد الكثير من المحللين والمراقبين عدم إمكانية تنظيم انتخابات مباشرة يشارك فيها الشعب نظرًا لعوامل عدة من بينها

- **الظروف الاقتصادية:** حيث لا تزال البلاد في اعتماد صرف الرواتب لجنودها والموظفين الحكوميين الآخرين على المعونات الخارجية، وكذلك يتم رعاية عمليات بناء الدولة الصومالية من قبل المجتمع الدولي وفي مقدمتها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية[١٩].
- **التحدي الأمني:** حيث لا يزال عائقًا أمام الحكومات الصومال المتعاقبة في ظل سيطرة حركة الشباب الصومالية في كثير من المناطق في وسط البلاد وجنوبها، حتى الوضع الأمني للعاصمة ما زال عائقًا للحكومة حيث تشارك الحركة في إدارة العاصمة في كثير من الأحياء في مواردها.
- **عقبات في تسجيل الناخبين:** عند الحديث عن تسجيل الناخبين تبرز عقبات كثيرة، في مقدمتها عدم وجود ملف التعداد السكاني أو السجل المدني وغياب نظام الهوية الوطنية للبلاد. يتطلب تسجيل الناخبين إلى استقرار سياسي وأمني وهو ما لم يتوفر حتى الآن في كثير من المناطق، خاصة وسط البلاد وجنوبها. إضافة إلى أن تقنية تسجيل الناخبين مكلفة وتكلف أموالاً كثيرة تصل إلى ٢١ مليون دولار حسب ما صرحت رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، حيث ستعتمد الحكومة على الدعم الخارجي وقد تكون هذه الجهات غير مستعدة في الدفع[٢٠].

في حال عدم إمكانية إقامة مثل هذه الانتخابات المباشرة نظرًا للعوامل المذكورة سابقًا، فمن المرجح إعادة تجربة نموذج الانتخابات غير المباشرة لعام ٢٠١٦م في اختيار نواب البرلمان في صورة أوسع انتشارًا

(18) "Expanded Participation Model: Alternative for Somalia's 2020 One-Person One-Vote Plan," *Heritage Institute for Policy Studies* 1, May 2020, http://www.heritageinstitute.org/expanded-participation-model-alternative-for-somalias-2020-one-person-one-vote-plan/

(١٩) الشافعي ابتدون، «مستقبل الصومال في الانتخابات المقبلة»، معهد المصري للدراسات، (٢٠، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٠، سبتمبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/AgWo1Wl

(20) "Falanqeyn Nidaamka Doorasho ee Horreeyaa Guuleysta," *Somali Public Agenda*, January 1, 2020, https://somalipublicagenda.org/falanqeyn-nidaamka-doorasho-ee-horreeyaa-guuleysta/

ومشاركة من ذي قبل لتفادي شراء الأصوات كما حدث في التجارب الماضية، وهي كالتالي

١- أن يكون عدد المندوبين الذين ينتخبون كل عضو من أعضاء البرلمان الاتحادي ٣٥٠ مندوبًا يمثلون عشيرة المقعد البرلماني.

٢- أن يتعاون شيوخ العشائر والمجتمع المدني والحكومات الإقليمية في كيفية اختيار المندوبين القبليين.

٣- أن تكون حصة المرأة في البرلمان ٣٠ ٪.

٤- أن تنتخب برلمانات الولايات الإقليمية أعضاء الغرفة العليا (مجلس الشيوخ) للبرلمان الاتحادي.

٥- أن تُجرى انتخابات أعضاء البرلمان من إقليم أرض الصومال في مقديشو.

ثالثًا: التأثيرات والأبعاد الجيوسياسية في الانتخابات الصومالية

كان الصومال على مدى ثلاثة عقود مسرحًا للفوضى والحروب الأهلية، وشهدت البلاد تدخلات إقليمية ودولية عدة، كانت لها الأثر السالب على الأوضاع الداخلية للبلاد. كما حاولت الدول الكبرى إيجاد حلول للأزمة التي عانتها البلاد عبر محاربة الإرهاب عبر وكلائها المحليين أطلق عليهم «أمراء الحرب» أو حلفائها في المنطقة كإثيوبيا. وشاركت دول إسلامية وعربية وإفريقية في محاولات استعادة الدولة الصومالية من خلال عقد مؤتمرات السلام والمصالحة الصومالية أو استضافة مؤتمرات تشكيل الحكومات الصومالية على أراضيهم كإثيوبيا وكينيا بغية التحكم في السياسة الصومالية المحلية. ولكن في السنوات الأخيرة طرأ نمط جديد في التدخل في الشؤون السياسية في الصومال، ويتمثل محاولات بعض القوى التأثير في نتائج الانتخابات الصومالية، ومن ثم التحكم في القرار الصومال عن طريق شراء ولاءات المرشحين البارزين والمحتملين في الفوز في الرئاسيات الصومالية، كدولة قطر والإمارات وهما أكثر الدول العربية حضورًا في المشهد الصومالي حاليًّا. وأصبح الصومال موقعًا للحروب الإقليمية بالوكالة بين إثيوبيا وكينيا وإريتريا وجيبوتي[٢١]، والتي شاركت في مساعدة قوى عظمى لديها مصالح خاصة في الصومال. وفي بعض الأحيان، تحالفوا في بعض العشائر الصومالية أو بعض الولايات الفيدرالية من أجل تخريب في فوز مرشح دون آخر. والصومال يتمتع بموقع إستراتيجي مهم وحيوي لجميع الجهات الأجنبية لأسباب مختلفة، منها تأمين طرق الشحن في باب المندب والخليج عدن والقرب من الصراع الدائر في اليمن والرغبة في حشد القوات في المنطقة جنبًا إلى جنب مع الخصوم بما في ذلك الولايات الأمريكية المتحدة وروسيا إضافة إلى الدول الإقليمية كالإمارات والمملكة العربية السعودية الذين أقاموا قواعد عسكرية في القرن الإفريقي في جيبوتي والصومال وإريتريا. حققت الإمارات

(٢١) مبارك أحمد محمد، «التأثير الأجنبي في الاستحقاقات الصومالية»، مجلة: متابعات إفريقية، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٠م)، العدد الأول، ص٣٤. الاسترجاع في: ٢٤، سبتمبر، ٢٠٢٠م، https://www.kfcris.com/ar/view/post/269

وتركيا في القرن الإفريقي نتائج مختلفة في الصومال، قام كلا البلدين في الماضي بضخ الدعم النقدي والمالي في الصومال لتأسيس المؤسسات الخاصة لمحاربة تهديدات حركة الشباب الإرهابية. علاوة على ذلك، فاقت تركيا التوقعات من حيث المساعدات الإنسانية، مما جعل الصومال واحدة من أكبر خمسة متلقين للمساعدات التركية منذ عام ٢٠١١م. من هنا فإن نموذج المساعدات التركية أبهر الصوماليين في المجال الخاص والعام؛ لذا تلقت أكبر تدخل في الصومال عن طريق استخدام القوة الناعمة، بينما علاقات الإمارات والصومال متوترة خاصة مع الحكومة الاتحادية إلا أنها تتمتع بعلاقات ممتازة مع إقليم أرض الصومال وإدارة بونتلاند. أما إثيوبيا فهي أقوى لاعب إقليمي في المنطقة، فمنذ انهيار حكم سياد بري في الصومال في عام ١٩٩١م، كانت طبيعة العلاقات بين إثيوبيا والصومال كانت غير متكافئة، حيث كان ميزان القوى يرجح لصالح إثيوبيا لا محالة؛ مما أدى إلى هيمنة جديدة على منطقة القرن الإفريقي حتى عام ٢٠١٧م، عندما كان رئيس الوزراء السابق محمد عبد الله، أصبح سادس رئيس بعد انهيار الحكومة المركزية. لم يكن الرئيس فرماجو المرشح المفضل لأديس أبابا أثناء الحملة الرئاسية الصومالية في عام ٢٠١٧ [٢٢]. وبدلًا من ذلك دعمت الحكومة الإثيوبية السابقة رئيس الدولة حسن شيخ محمود حينها. لكن مع التغير الحاصل في إثيوبيا، بعد صعود السلطة رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، أصبحت القيادة الجديدة أقرب في سياسات المنطقة وإلى إقامة تحالفات إستراتيجية لفتح عهد جديد للتعاون بين دول القرن الإفريقي مما أدى إلى التدخل الإثيوبي نسبيًّا وخاصة تعاملها في الولايات الفيدرالية، إلا أن الوجود العسكري الرسمي وغير الرسمي ما زال قائمًا. أما الجارة الكينية، فما زال توتر الدبلوماسي والنزاع البحري مع الحكومة الحالية قائمًا مما يؤدي إلى استضافة المعارضين الصوماليين بغية التأثير في الانتخابات المقبلة. من بين الدول ذات الحضور الكبير في الصومال أمريكا التي تدعم القوات الصومالية وبرامج التعليم، أيضًا يوجد حضور متنامٍ من قبل دول مثل النرويج والسويد في سعيهم لدعم المرشحين بغية حصول حصص لشركاتهم في تنقيب النفط الصومالي[٢٣].

رابعًا: السيناريوهات المحتملة

على الرغم من أن الاقتراع العام له صدى عميق لدى عموم الشعب الصومالي وهو حق دستوري، إلا أنه غير ممكن؛ نظرًا لمتطلبات الانتخابات المباشرة الكثيرة مثل عدم وجود السجل المدني للمواطنين وغياب الاستقرار السياسي والأمني[٢٤]. وفقًا إلى ما خلص إليه تقرير «اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات»

(22) Ali A. Abdi, "President Farmajo's Election: A Brief Hiatus or Hype in Ethiopian's regional Hermogenes ambitions," Academic and Applied Research in Military and Public 18, no. 1 (2019): 6–7,

(23) "Muxuu ku salaysan yahay xidhiidhka Norway iyo Soomaaliya xilligan xasaasiga ah?," *BBC Somali*, June 11, 2019, https://www.bbc.com/somali/war-48595202

(24) AbdiMalik Abdullahi, "Somalia 2020/21 Elections: Context, Challenges, and Prospects for Timely Election," June 12, 2020.

(NIEC) في السادس من يونيو ٢٠٢٠م وتوصيات اللجنة المخصصة، فإن بعض السيناريوهات المحتملة حول الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، يمكن أن تكون على النحو التالي:

- **السيناريو الأول:** أن يكون هناك تأخير فني في حدود ٦-١٠ أشهر أو أكثر قليلاً، حدث الشيء نفسه في انتخابات عام ٢٠١٦م، من المحتمل أن يكون هذا النهج مرحبًا به من قبل معظم أصحاب المصلحة[٢٥]. سيكون الدافع وراء هذا التأخير التقني هو النموذج الانتخابي الذي يتفق عليه الفاعلون السياسيون أو أصحاب المصلحة. إنه متوافق بوجه خاص مع النموذج الانتخابي لعام ٢٠١٦م، لكن بمشاركة أوسع، انطلاقًا من تأكيد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على عدم إمكانية إجراء اقتراع شعبي مباشر في الموعد المحدد لعوامل أمنية ومالية. وهذا سيناريو يرضي جمع الأطراف في المصلحة؛ نظراً لأن البلاد تتمتع بخبرة طويلة في إجراء انتخابات من هذا النوع. وفي وقت وجيز، فقد تنعقد الانتخابات المقبلة بهذه الصيغة، وخاصة في ظل صعوبة عقد انتخابات مباشرة للأسباب الأمنية والسياسية والإجرائية التي تشهدها البلاد. وهذا السيناريو أكثر واقعيًّا وهو احتمال كبير، وشبه مقبول لجميع أصحاب المصلحة.
- **السيناريو الثاني:** إذا أصرت الحكومة الفيدرالية على الاقتراح العام سيؤدي هذا القرار إلى تمديد لأكثر من عام، ومن غير المرجح أيضًا أن يمهد الطريق أمام حكومة وحدة انتقالية تستوعب المعارضة السياسية. في هذه الحالة رئيس الوزراء الصومالي السابق علي خيري يعلن ترشحه لانتخابات الرئاسة ستواجه الحكومة تعقيدات أكثر ومع انتهاء صلاحيات الحكومة القائمة وفقًا للفترة الزمنية المتبقية من الولاية حسب الدستور. وأيضا مما يساهم في تفاقم الأزمة ظهور حكومة تصريف الأعمال في المشهد لعدم تطابق الدستور الصومالي المؤقت في تعيين الرئيس لرئيس حكومة تصريف الأعمال ليخالف بند ١٣٠ من الدستور. لذلك سيكون الشركاء الدوليون هم الضامنين للاتفاقية والذين سيشرفون على تنفيذها. وهذا مطلب شبه إجماع لجميع قادة الإدارات الفيدرالية.
- **السيناريو الثالث:** أن يكون هناك ترتيب جديد تمامًا يخضع لاتفاق سياسي؛ يمكن أن يكون هذا اقتراعًا عامًا صغيرًا متوقعًا يستهدف قسمًا من الشعب، ويتم تحديد عدد الأشخاص الذين سيصوتون من كل ولاية فيدرالية ومقديشو وتحديدها مسبقًا. قد يتطلب هذا السيناريو أيضًا تأخيرًا فنيًّا لا يزيد على ٩ أشهر تقريبًا. ومع ذلك، فإن تهديد COVID-19 جائحة كورونا وكيفية معالجة الخلافات السياسية والغموض الانتخابي من شأنه أن يؤثر على القرارات التي سيتم اتخاذها في الأسابيع والأشهر المقبلة. وسيضمن هذا الخيار للحكومة عودتها إلى السلطة في فترة انتخابية جديدة، غير أن قوى المعارضة تقف بشدة ضد هذا الخيار.

(25) Abdi Guled, "Somalia to delay elections by 13 months," *APNews*, June 30, 2020, https://apnews.com/article/e252bd5be4215415d181401c86f520c6

الخاتمة

في نهاية المطاف، ستكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة منعطفًا جديدًا في المسار السياسي في البلاد، في حال إجراء انتخابات عامة في البلاد في ظل الظرف الزمني والوضع المالي المحدودين لانعقاد مثل هذه الانتخابات العامة. من المرجح إجراء مثل هذا النوع من الانتخابات غير عملي وواقعي؛ نظرًا للعوامل التي ذكرناها آنفًا. غير أنه لا مفر من إعادة تجربة النموذج الانتخابي لعام ٢٠١٦م بصورة واسعة الانتشار وأكثر مشاركة من ذي قبل. وعلى الرغم من وجود أحزاب سياسية في البلاد منذ الاستقلال وما بعده لم تتغير سياساتها وطبيعة تمثيلاتها في السياسة الصومالية، حيث إن أغلب الأحزاب الصومالية تمثل بمجموعة عرقية أو فئوية أو مصالح شخصية بحتة. كثيرًا ما تزيد التدخلات الأجنبية الأزمات والاضطرابات الداخلية في البلاد، وإن كانت لا تخلو من منافع جمة للشعب في أحيان أخرى. وإذا استمر المشهد المحلي على النحو في التأثير المباشر حتمًا سيكون له تبعاته الخطيرة، ولا سيما مع بروز المحاور الجديدة على الساحة الإقليمية. من الصعب الجزم بمن سيفوز في الانتخابات المقبلة في الوقت الحاضر، ومن المحتمل أن يكون الفاصل بين المرشحين المال السياسي الأجنبي والتحالفات القبلية بين العشائر الصومالية في الفوز بمنصب رئيس الصومال القادم.

قمة دول البحيرات.. الآمال والتحديات

عبد القادر كاوير - باحث في شؤون شرق إفريقيا - نيروبي.

التأمت يوم ٧ أكتوبر الحالي قمة افتراضية مصغرة لزعماء دول منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية، بدعوة من رئيس جمهورية الكنغو الديمقراطية فيليب تشيسكيدي، وشارك فيها رؤساء كل من: أوغندا، رواندا، أنغولا بالإضافة لرئيس جمهورية الكنغو الديمقراطية، واعتذر عنها رئيس جمهورية بورندي إيفاريست نيدايشيمي بدعوى إنهاء مفاوضاته الجارية حاليًّا مع رواندا حول مسائل الأمن واللاجئين، وناقشت القمة آليات التصدي لتحديات الجماعات المسلحة التي تجوب الحدود المشتركة بين جمهورية الكنغو الديمقراطية ورواندا وبورندي، بجانب إحياء الأنشطة الاقتصادية على خلفية انتشار جائحة كورونا، بالإضافة إلى تنشيط العلاقات السياسية والدبلوماسية بين هذه الدول، كما أتاحت القمة المصغرة لرؤساء الدول الفرصة مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك لأجل تعزيز حسن الجوار وزيادة التعاون الأمني والاستخباراتي الذي يستهدف الجماعات المتمردة والعمل على إزالة سوء التفاهم بين بعض قادة دول المنطقة تجاه بعضهم بعضًا.

بالإضافة للدول الخمس يضم المؤتمر الدولي لمجموعة دول البحيرات الكبرى الإفريقية في نطاقها الأوسع دولاً أخرى مثل كينيا، تنزانيا، مالاوي، السودان وجنوب السودان، وتتميز بموقعها الإستراتيجي المهم واستحواذها على ثروات طبيعية هائلة من المعادن الثمينة كاليورانيوم، الماس، الذهب، الكوبالت، النحاس والأحجار الكريمة فضلاً عن المخزون الضخم من المياه الذي يوفر مياهًا عذبة وقدرة على توليد الطاقة الكهرومائية بكمية كبيرة، حيث يمكن لشلالات إنجا على نهر الكنغو أن تولد طاقة كهربائية تكفي حوالي ٤٠٪ من احتياجات القارة الإفريقية، هذا غير الاكتشافات النفطية الأخيرة التي ظهرت في أوغندا، مما يعطي المنطقة أهمية جيوسياسية تجعلها قبلة للأطماع الإقليمية والدولية ومحلاً للتنافس والصراع الإستراتيجي.

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحيرات

تعد منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية ذات أهمية إستراتيجية كبرى بفضل موقعها الجغرافي المميز في وسط القارة الإفريقية فهي تربط أطراف القارة بوسطها، وتعتبر الوحدات المكونة لها غنية جدًّا بالثروات

الطبيعية، أهمها الموارد المائية، حيث تعتبر البحيرات الإفريقية؛ بحيرة فكتوريا، تنجانيقا، مالاوي، توركانا، ألبرت، كيفو وإدوارد مصدرًا مهمًّا للمياه الصالحة وتكمن أهميتها أيضًا في أنها تمثّل منابعَ لنهر النيل الذي يغذي دولاً كثيرة بالمياه، منها مصر، السودان، وجنوب السودان، ويشتد الصراع حاليًّا بين مصر وإثيوبيا والسودان على سد النهضة الإثيوبي، بالإضافة للمورد المائي تزخر المنطقة بكميات كبيرة من المعادن الإستراتيجية مثل اليورانيوم، الكوبالت، النحاس، الماس، الذهب والأحجار الكريمة.(١)

أدى اندلاع الصراع والعنف القبلي والإثني خلال السنوات الماضية في كل من بورندي ورواندا وجمهورية الكنغو الديمقراطية إلى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، وقادت المذابح وعمليات التطهير العرقي إلى مقتل وتشريد الملايين من البشر، تدهورت الأوضاع الأمنية إلى حد بعيد، ولا تزال دول المنطقة تعاني آثار هذا الصراع حتى الآن رغم تعافيها بدرجة كبيرة، خاصة رواندا، ولكن لا تزال كل من جمهورية الكنغو الديمقراطية وبورندي تعانيان تردي الأوضاع الأمنية وانتشار السلاح والجماعات المسلحة، خاصة في منطقة شرق الكنغو، ويبدو أن حالة من الاستقرار السياسي النسبي بدأت تسود في كلتا الدولتين، حيث أجرت كلتاهما انتخابات ديمقراطية بعد عقود من الانقلابات العسكرية، ففي الكنغو الديمقراطية فاز المعارض فيليكس تشيسكيدي بالانتخابات التي أجريت في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨م، حيث تعتبر هي المرة الأولى التي يفوز فيها مرشح للمعارضة بالرئاسة منذ انتخاب جوزيف كابيلا رئيساً في عام ٢٠٠٦م، ثم أعيد انتخابه في عام ٢٠١٢م، كما أنها المرة الأولى التي يوافق فيها رئيس على التنحي احتراماً للدستور وليس تحت قوة السلاح.(٢)

وفي بورندي فاز مرشح الحزب الحاكم إيفاريست نيداشيمي وهو قائد عسكري متقاعد حارب في حركة تمرد الهوتو ضد الجيش بالانتخابات التي أجريت في مايو الماضي رغم انتشار جائحة كورونا، وهزم نيداشيمي مرشح المعارضة الرئيسي أجاثون رواسا وساد الهدوء فترة الانتخابات سيما بعد أن تراجع الرئيس السابق بيير نكورونزيزا عن الترشح للمرة الثالثة، حيث كانت المعارضة رفضت ترشحه وهددت بالتصعيد.(٣)

في رواندا يحكم الرئيس بول كاغامي منذ عام ٢٠٠٠م، وكاغامي ينحدر من عرقية التوتسي والقائد السابق للجبهة الوطنية الرواندية التي قادت الحرب ضد نظام الهوتو في عام ١٩٩٤م، وظل يفوز بالانتخابات في الأعوام ٢٠٠٣، و٢٠١٠ و٢٠١٧م، وتم تعديل الدستور عام ٢٠١٥م حتى يتسنى له البقاء في الحكم حتى

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، «صراع البحيرات العظمى.. صناعة محلية وخبرة، أجنبية»، الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤م، تاريخ آخر زيارة ٧/ ١٠/ ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/xgWsRMa

(٢) «المعارض فيليكس تشسكيدي يفوز بالانتخابات الرئاسية وفق نتائج جزئية»، موقع فرانس ٢٤، ١٠/ ١/ ٢٠١٩، تاريخ آخر زيارة يوم ١٣/ ١٠/ ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/1gWsOaV

(٣) «مرشح الحزب الحاكم في بورندي يفوز بالانتخابات»، العين الإخبارية، ٢٥/ ٥/ ٢٠٢٠م، تاريخ آخر زيارة بتاريخ: ١٢/ ١٠/ ٢٠٢٠م، https://al-ain.com/article/burundi-ruling-presidential-election

عام ٢٠٣٤م،[٤] وقاد كاغامي رواندا للاستقرار والازدهار وتصفير مشاكلها مع الجيران وبالتحديد مع بورندي وجمهورية الكنغو الديمقراطية فيما يسعى لتطبيع علاقاته مع أوغندا، حيث تخيم على العلاقات بين رواندا وهذه الدول قضية وجود مسلحين ولاجئين من الكنغو وبورندي ينشطون في منطقة شرق الكنغو الديمقراطية.

تأجيل وخلافات مستمرة

كان من المقرر مبدئياً عقد القمة المشار إليها في يوم ١٧ سبتمبر الماضي في مدينة (غوما) الحدودية بجمهورية الكنغو الديمقراطية، بحضور رؤساء الدول مباشرة، لكن القمة تأجلت بسبب انشغال الرؤساء بالاستعداد للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحسب بيان صدر من وزارة خارجية جمهورية الكنغو الديمقراطية،[٥] لكن في الحقيقة الخلافات بين الدول هي التي أدت للتأجيل، وللأهداف ذاتها كان من المتوقع أن يناقش الزعماء قضايا السلام والأمن والعلاقات السياسية والاقتصادية في قمة غوما المؤجلة، لكن شكّل اعتذار الرئيس البورندي أحد أسباب التأجيل، حيث قالت الرئاسة في بورندي إن بورندي ترى أن الأولوية حاليّاً في تنظيم لقاءات ثنائية على المستوى الوزاري مع جمهورية الكنغو بدل من عقد قمة، كما أن بورندي لديها مشاورات واتصالات لم تنتهِ مع رواندا بشأن اللاجئين والمسلحين عبر الحدود المشتركة، وفي السياق ذاته استضاف الرئيس البورندي وفدًا من جمهورية الكنغو الديمقراطية لإجراء محادثات دبلوماسية يومي ٤ و٥ أكتوبر الجاري بناء على دعوته، وذلك كان جزءًا من الجلسة الثانية للمشاورات حول السلام والأمن، وأشار بيان صادر عقب المحادثات أن من بين التوصيات المقدمة وضع مذكرة تفاهم بشأن تعزيز وحفظ السلام والأمن على الحدود، ووضع إطار لتبادل المعلومات والشروع في اجتماعات منتظمة للأمن في المقاطعات الحدودية بين بورندي وجمهورية الكنغو الديمقراطية،[٦] ووفقاً لبيان صادر عن القمة المصغرة فقد استعرض القادة الوضع الأمني في منطقة البحيرات الكبرى، وأشاروا إلى اتفاقية أديس أبابا الإطارية في فبراير ٢٠١٣م، والتي تؤكد على المخاوف الأمنية لبلدان المنطقة وعلى استعدادهم لتوحيد جهودهم للقضاء على القوات السلبية والجماعات المسلحة، ومعلوم أن اتفاقية أديس أبابا الإطارية الموقعة قَبل سبع سنوات من قِبل كل من الكنغو الديمقراطية وأوغندا وإفريقيا الوسطى وجنوب السودان والكنغو برازفيل وتنزانيا ورواندا جاءت كجزء من الجهود الواسعة لإعادة السلام إلى شرق الكنغو المضطرب في أعقاب خروج حركة

(٤) «بول كاغامي.. زعيم حرب اصبح رئيس دولة»، الجزيرة نت، ٢٠١٩/١/١٨م، https://cutt.ly/WgWsA1G

(٥) «تأجيل ال القمة الأمنية لمنطقة البحيرات العظمى»، مجلة قراءات أفريقية، ٢٠٢٠/٩/١٥م، https://cutt.ly/BgmPmiH

(٦) «بورندي وجمهورية الكنغو الديمقراطية ، تحركات لتحييد المتمردين على الحدود»، صحيفة (ذا ستار) الكينية ،٢٠٢٠/١٠/١٠م، https://www.the-star.co.ke/siasa/2020-10-10-burundi-drc-move-to-neutralise-cross-border-insurgents/

٢٣ مارس، والتزمت الدول بالابتعاد عن الشؤون الداخلية لجمهورية الكنغو الديمقراطية وعدم التسامح مع الجماعات المسلحة أو تقديم الدعم لها، جاء ذلك بعد أن اتهم تقرير للأمم المتحدة صادر عام ٢٠١٢م كلاً من أوغندا ورواندا بمساعدة حركة ٢٣ مارس.[٧] مما يجدر ذكره أن منطقة شرق الكنغو الديمقراطية وإقليم كيفو على وجه التحديد تمثل بؤرة الأزمة التي تؤدي إلى تعقيد العلاقات بين دول المنطقة، حيث يتمركز في هذا الإقليم عدد من الجماعات المسلحة المعارضة للأنظمة والساعية للإطاحة بها، ومن هذه الجماعات: القوى الديمقراطية لتحرير رواندا، تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية، والقوى الوطنية لتحرير بورندي، مع إشارات لوجود قوات تنظيم داعش، وتتبادل الدول الاتهامات بدعم هؤلاء المتمردين مما يؤدي إلى توتر العلاقات السياسية ويرفع من مخاطر عدم الاستقرار.[٨]

كان آخر اجتماع قمة موسع لمؤتمر دول البحيرات الكبرى قد انعقد قبل ثلاث سنوات في دورته السابعة وتحديدًا في أكتوبر ٢٠١٧م بالكنغو برازفيل، وناقش الاجتماع عددًا من القضايا منها الأمن والسلام في جمهورية الكنغو الديمقراطية والأوضاع في جنوب السودان وإفريقيا الوسطى، ومحاولة إيجاد قواسم مشتركة لمواجهة الحركات السالبة والمتمردة في المنطقة،[٩] ومنذ ذلك الحين لا تزال الخلافات تضرب دول المنطقة وحاليًّا فإن العلاقات الرواندية والأوغندية متوترة على خلفية اتهامات متبادلة بزعزعة الاستقرار الداخلي ودعم المتمردين للإطاحة بالأنظمة الحاكمة، وقد سعى الرئيسان الأنغولي جواو لورينسو والكنغولي فيليب تشسيكيدي في لقاءين رباعيين خلال الشهور الماضية لحل الخلافات بين الرئيسين الأوغندي والرواندي لكن دون الوصول لتطبيع العلاقات وإنهاء الخلافات، كما تخيم على العلاقات بين الكنغو الديمقراطية من جهة ورواندا وبورندي من جهة ثانية مسائل أمنية سببها وجود المتمردين واللاجئين في منطقة شرق الكنغو الديمقراطية.

من النزاع إلى التعاون

ربما يكون التوجه الجديد الذي يقوده رئيس جمهورية الكنغو الديمقراطية والساعي لتعزيز الصلات الاقتصادية والتجارية بين دول المنطقة حافزًا لتجاوز الأزمات الأمنية وعوامل عدم الثقة السائدة بين عدد من الزعماء، وقد يسفر عن إعادة بناء منظومة دول منطقة البحيرات لتنبعث من جديد كقوة إقليمية

(٧) انعدام الأمن في الكنغو الديمقراطية يتصدر قمة زعماء المنطقة»، ديلي مونتور الأوغندية، ٨/ ١٠/ ٢٠٢٠م، https://www.monitor.co.ug/uganda/news/national/insecurity-in-congo-tops-regional-leaders-summit-2460136

(٨) علي متولي احمد، «تصاعد العنف في شرق الكنغو الديمقراطية، الأسباب والآثار»، قراءات أفريقية، (٣، ديسمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٣، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/BgmPH37

(٩) «مشاركة السودان في قمة دول البحيرات العظمي،، المكاسب والدلالات»، تقرير على موقع وكالة السودان للانباء ،(٢٥، أكتوبر، ٢٠١٧م)، https://www.suna-sd.net/ar/single?id=22367

صاعدة وواعدة، وإذا ما سخرت إمكاناتها الاقتصادية الضخمة ونجحت في تحقيق نوع من التكامل والربط الحدودي والجوي فستشكل كتلة اقتصادية وسياسية ضاربة في المنطقة وتكون منافسًا قويًّا للتكتلات الإقليمية الأخرى، مثل مجموعة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، وفي هذا الإطار أعلن الرئيس الأوغندي يوري موسفيني أثناء احتفال بلاده بعيد الاستقلال أن حكومته وحكومة جمهورية الكنغو الديمقراطية وقعتا اتفاقاً للعمل على بناء ثلاث شبكات طرق رئيسة تربط بين البلدين بطول ١,١٨٢ كلم، وقال موسفيني إن هذه الطرق تجلب سنويّاً لبلاده ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار، وتخطط بلاده أيضاً لبيع الكهرباء لجمهورية الكنغو الديمقراطية.(١٠) وعلى صعيد العلاقات بين مالاوي وتنزانيا قام الرئيس المالاوي لازوراوس تشاكويرا بزيارة لتنزانيا يوم ٦ أكتوبر الجاري استمرت ثلاثة أيام التقى خلالها بنظيره التنزاني جون ماغفولي، ووضع الزعيمان حجر الأساس لمحطة عابرة للحدود لحافلات نقل الركاب في منطقة (مبيزي) الحدودية والواقعة في ضواحي مدينة دار السلام، بتكلفة حوالي ٢٢ مليون دولار بقدرة استيعابية تبلغ (٣٤٣٠) حافلة يومية تنقل الركاب بين البلدين، وتعتبر تنزانيا هي رابع محطة يزورها رئيس مالاوي وهي دولة غير ساحلية بعد كل من زامبيا، زيمبابوي وموزمبيق للبحث عن تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذه البلدان.(١١)

يعتبر توقيع اتفاق خط أنابيب شرق إفريقيا لنقل النفط الأوغندي من مناطق غرب أوغندا إلى السواحل التنزانية من أبرز الاتفاقات المهمة التي أُبرِمَت مؤخرا بين أوغندا وتنزانيا، وسيحدث توقيع الاتفاق نقلة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين اللذين طالما كانا على خلاف بسبب عدد من القضايا، منها تباين وجهات النظر بين الزعيمين يروي موسفيني وجون ماغفولي، ويتوقع المراقبون أن يؤدي هذا الاتفاق أيضًا إلى تعزيز مجالات اقتصادية أخرى في المنطقة، ومنها قطاع السياحة ومشاريع الطرق والبنية التحتية والاستثمار النفطي والوظائف، وتهدف الحكومة الأوغندية من خلال ذلك إلى تحقيق أهدافها الطموحة وفق رؤية ٢٠٤٠م، وسط توقعات بأن يبلغ النمو المحلي الإجمالي الأوغندي حوالي ٥,٧٪ على مدى السنوات الثلاث المقبلة.(١٢)

---

(١٠) «موسيفيني: أوغندا بحاجة ماسة إلى مشاريع الطرق في جمهورية الكنغو الديمقراطية»، ديلي مونتور الأوغندية، (١٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، https://www.monitor.co.ug/uganda/news/national/museveni-uganda-badly-needs-dr-congo-road-projects-2461582

(١١) أبوليتاري تايرو، رئيس مالاوي تشاكويرا يزور تنزانيا لتعزيز العلاقات الثنائية»، ايست افريكا أون لاين، (٧، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٣، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://www.theeastafrican.co.ke/tea/news/east-africa/malawi-president-chakwera-visits-tanzania-boost-bilateral-ties-2459586

(١٢) جون أوينو، «موسفيني وماغوفولي يوقعان اتفاقية لخط انابيب النفط الخام بشرق أفريقيا بطول ١٤٤٥ كلم،» كابيتل نيوز كينيا، (١٣، سبتمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٣، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://www.capitalfm.co.ke/news/2020/09/museveni-magufuli-sign-pact-to-commission-1445-km-east-african-crude-oil-/pipeline

التأثير على قضية سد النهضة

تعتبر البحيرات الكبرى الإفريقية رافدًا مهمًّا لنهر النيل، صحيح أن معظم مياه نهر النيل الرئيس تأتي من الهضبة الأثيوبية، لكن تظل البحيرات الإفريقية تغذي النيل بنسبة مقدرة من المياه وتحديدًا تلك المياه التي تجري من بحيرة فكتوريا وهضبة البحيرات للنيل الأبيض الذي يمر بجنوب السودان ويلتقي بنهر بالنيل الأزرق عن مدينة الخرطوم، وبالتالي تكتسب البحيرات الإفريقية أهمية جيوسياسية متعاظمة في ظل الصراع الدائر حاليًّا حول مصادر المياه، ومن ذلك أزمة سد النهضة الإثيوبي. تعتبر اتفاقية عنتيبي لتقاسم مياه التي وقِّعت في أوغندا عام ٢٠١٠م بين ٤ دول من دول حوض نهر النيل وهي أوغندا، رواندا، بورندي وتنزانيا اتفاقية ذات أهمية كبيرة باعتبارها دعت لتقاسم مياه النيل بين دول الحوض وهو ما اعتبر مطالبة من هذه الدول بحقوقها المائية التاريخية، مما شكّل ضغطًا كبيرًا على كل من مصر وإثيوبيا وهذا بحسب محللين؛ مما دعا إثيوبيا للتفكير جديًّا في إنشاء سد النهضة، ولم توقع مصر على الاتفاقية لأنها تنقض حقها التاريخي الذي يمنحها حصة تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويًّا من مياه النيل، وفقًا لاتفاقية عام ١٩٢٩م والمعدلة عام ١٩٥٩م.[١٣]

تبذل مصر خلال الآونة الأخيرة جهودًا كبيرة لزيادة اهتمامها وتواصلها مع دول منطقة البحيرات، حيث كثفت القاهرة من الاتصالات مع المسؤولين في كل من الكنغو، تنزانيا وبورندي ورواندا وتشمل التحركات المصرية بحسب المصادر محورين: أولهما منع استكمال التوقيعات على اتفاقية عنتيبي حتى لا تدخل حيز التنفيذ والمحور الثاني هو فرض مزيد من الضغوط على إثيوبيا لإجبارها على الرجوع لطاولة المفاوضات وعدم استمرارها في اتخاذ إجراءات أحادية في ما يتعلق بملء سد النهضة، وتقول المصادر إن المسؤولين المصريين عرضوا على دول اتفاقية عنتيبي حزمة من المحفزات، من بينها إمكانية مشاركة القاهرة في مشروعات تحسين الاستفادة من المياه على غرار ما حدث في تنزانيا في بناء سد (ستيجلر جورج) على نهر روفينجي.[١٤]

وتشارك مصر مع جمهورية الكنغو الديمقراطية في بناء سد (إنغا) على نهر الكنغو الذي يعتبر أكبر سد في العالم وتبلغ تكلفة بنائه حوالي ١٤ مليار دولار، ويتوقع أن ينتج طاقة كهرومائية بحدود ٤٨٠٠ ميغاواط توفر حوالي ٤٠٪ من احتياجات القارة الإفريقية من الكهرباء،[١٥] وفي سبيل تعزيز علاقاتها السياسية مع جمهورية الكنغو الديمقراطية قدمت القاهرة دعوة للرئيس فيليكس تشسكيدي لزيارتها في شهر نوفمبر القادم.[١٦]

---

(١٣) «تعثر مفاوضات سد النهضة: اتصالات مصرية لعرقلة تفعيل اتفاقية عنتيبي»، العربي الجديد، (٢٩، جون، ٢٠١٩م)، https://cutt.ly/KgWsKQW

(١٤) «دولة افريقية تعلن عن بناء أكبر سد في العالم، ومصر تتحرك»، صحيفة البيان، (٢٨، يناير، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٢، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/pgWsXEV

(١٥) «تعثر مفاوضات سد النهضة، . مرجع سابق.

(١٦) «فيليكس تشسكيدي يسافر إلى القاهرة في نوفمبر القادم للقاء السيسي»، افريكا انتليجنس، (٣٠، سبتمبر، ٢٠٢٠م) ، الاسترجاع في: ١٤، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/DgWsMm0

مستقبل التعاون بين دول منطقة البحيرات

في ظل هذه التحولات الجديدة في المواقف السياسية والتوجهات الاقتصادية لدول المنطقة من المتوقع أن نشهد المزيد من التقارب والتحسن في العلاقات البينية بين هذه الدول التي تشترك في حدود برية مفتوحة وتداخل سكاني ونشاط تجاري على الحدود بدرجة كبيرة، وإذا ما تم استغلاله فيمكن أن يحدث نوعًا من التكامل الاقتصادي والتجاري يستفيد منه كل مواطني الدول عبر الحدود، كما يمكن لرؤساء الدول الاستفادة من أجواء المصالحات السائدة حاليّاً لتطوير إطار تعاوني كتلوي جديد أكثر فاعلية من إطار المؤتمر الدولي لدول البحيرات الحالي، وشبيه بالتكتلات الاقتصادية والسياسية مثل مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك)، ومجموعة شرق إفريقيا والتي تحقق نجاحا معقولا، كما يمكن لدول منطقة البحيرات أن تكون طرفًا في هذه المنظومات المجاورة لبناء علاقات وترابط أوثق.

على الجانب الأمني والعسكري تحتاج دول المنطقة لتحييد دعم الجماعات المسلحة الساعية للإطاحة بالأنظمة الحاكمة، عبر تفعيل برتوكولات التعاون العسكري والأمني القائمة وتفعيلها وتطويرها والنظر في مبادرة الرئيس الكونغولي بتأسيس قوة عسكرية موحدة لمنطقة البحيرات تتطلع بمهام تصفية وجود الحركات المتمردة وتحقيق الأمن.

إبعاد المنطقة عن صراع النفوذ والتكالب على الموارد الدائر حاليًّا حول القارة بين القوى الكبرى كالولايات المتحدة، الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي وغيرها من القوى الإقليمية الطامحة مهم جدًّا بالنسبة لمنطقة البحيرات، حيث إن هذا التجاذب والتنافس قد يضرّان باستقرار المنطقة؛ لذا فإنها تحتاج لبناء علاقات متوازنة مع هذه القوى بما يضمن المصالح المشتركة ويحقق النمو والازدهار.

واقع الاقتصاد الرقمي وتحديات التطبيق بإفريقيا في ضوء جائحة وباء كورونا

د. جيهان عبد السلام عباس، كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة - القاهرة.

مع النمو السريع للتكنولوجيا الرقمية الذي بدأ في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، ظهر وبوضوح التطور الرقمي في تيسير بعض الأنشطة الاقتصادية، مثل التجارة والتسويق والمعاملات المالية، وقطاع التصنيع، والتعليم... وغيره. ويعتبر مصطلح الاقتصاد الرقمي من المصطلحات الحديثة نسبيّاً، حيث نشأ في أواخر القرن العشرين وبالتحديد فترة التسعينيات منه، تزامناً مع ظهور الإنترنت وتوسع استخداماته في العديد من المجالات. ولا شك أن للاقتصاد الرقمي أهمية كبيرة، حيث يساعد على نشر ما يسمى بمجتمع المعلومات والمعرفة؛ وبذلك فهو يساعد على تغيير أنماط النشاط الاقتصادي خاصة ما يتعلق بالتجارة والاستثمار والأعمال والتجارة وتحسين المراكز التنافسية للاقتصاد، فضلاً عن زيادة درجة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق العالمية. كذلك يساعد الاقتصاد الرقمي على سهولة الحصول على المعلومات وتوظيفها وإدارتها بالأسلوب الفعال بما يخدم سرعة وكفاءة اتخاذ القرارات التي تخدم السياسات الاقتصادية المطبقة في الدول.

وقد ارتبط مفهوم التحول الرقمي مؤخرًا بتفشي وباء كورونا المستجد الذي أثّر على معظم القطاعات الاقتصادية، وأدى انتشاره إلى اتخاذ الدول بعض الإجراءات الاستثنائية التي أوقفت حركة العمل بدرجة كبيرة. كما أدى انتشار الوباء إلى تغير نمط الحياة، وتنامى الاعتماد على الوسائل الإلكترونية لإنجاز المهام من المنزل، لذا أصبح التحول نحو الاقتصاد الرقمي أمرًا حتميًّا ولم يعد رفاهية، فقد أدت أزمة كورونا إلى تسريع عملية الاستفادة من الحلول والتطبيقات والخدمات الرقمية، وهو ما أدى بدوره إلى تسريع التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي ودخول التكنولوجيا إلى جميع الأنشطة الاقتصادية. وقد بدأ هذا التنامي في الاعتماد على الاقتصاد الرقمي بوضوح ضمن نتائج أحدث التقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الصادر في يوليو ٢٠١٩م، والذي أشار إلى أن حجم الاقتصاد الرقمي يُراوح بين ٤,٥٪

و١٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أي ما يُراوح بين ٣,٨ تريليونات دولار و١٣ تريليون دولار، ومن المتوقع أن ينمو ليصل إلى ٢٤,٣٪ بحلول عام ٢٠٢٥م.

ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد الرقمي في إفريقيا، وكيف تنامى هذا الاقتصاد خلال تفشي أزمة وباء كورونا، مع التركيز على أهم تجارب بعض الدول الإفريقية في استخدام النظم التكنولوجية الحديثة لإنجاز المهام الاقتصادية خلال فترة الإجراءات الاحترازية، مثل: (استخدام الإنترنت، والمعاملات المالية عبر الهواتف النقالة، والتجارة الإلكترونية). كما تسلط الدراسة الضوء على المزايا الاقتصادية الناجمة عن تبني الاقتصاد الرقمي في إفريقيا، كذلك التعرض بالتحليل إلى طبيعة التحديات الرئيسة التي تواجه التحول الرقمي بالقارة الإفريقية. وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً- مفهوم الاقتصاد الرقمي ومجالات استخدامه

تتعدد تعريفات الاقتصاد الرقمي تعددًا كبيرًا، وإن كان من أهم تلك التعريفات أن الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد القائم على استخدام شبكات الإنترنت والمعلومات الرقمية، أي أنه التفاعل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي القطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية في جميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة(١).

كما يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي. يضاف إلى ذلك تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه الاقتصاد الذي يدو حول المعرفة وكيفية الحصول عليها وتوظيفها من أجل تحسين نوعية الحياة في مختلف مجالاتها، وتوظيف البحث العلمي لخلق تغييرات إستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة لمتطلبات التنمية الجديدة(٢).

(١) نور الدين بن سولة، «الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية»، مجلة: تطوير، العدد ٢ المجلد ٥، (جامعة سعيدة، مخبر تطوير للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر٢٠١٨م)، ٣٣٦. الاسترجاع في: ١٠، أغسطس، ٢٠٢٠م،
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/69933K and The Asian Development Bank Institute, "Understanding the Digital Economy: What Is It and How Can It Transform Asia?," February 22, 2018, https://www.adb.org/news/events/understanding-digital-economy-what-it-and-how-can-it-transform-asia.

(2) Kevin Barefoot, Dave Curtis, William Jolliff, Jessica R. Nicholson, and Robert Omohundro, "Defining and Measuring the Digital Economy," Bureau of Economic Analysis (2018): 6–7.

ويمكن استخدام الاقتصاد الرقمي في العديد من المجالات أهمها[٣]

١- **الأعمال الإلكترونية**: وتعرَّف بأنها التحول في الأداء من التقليدي إلى الإلكتروني، ويندرج تحتها كل من:

- **الإدارة الإلكترونية:** وهي تنفيذ وظائف الإدارة وممارسة النشاطات الإدارية باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات واستخدام المعدات الإلكترونية وعلى رأسها الحاسوب، وتنقسم الإدارة الإلكترونية إلى الإدارة الداخلية والإدارة الخارجية، فأما الأولى فتتعلق بتنفيذ الأعمال الإدارية والأنشطة الإدارية داخل المنشأة.
- **الأرشفة الإلكترونية**: وهي استخدام أنظمة الأرشفة الإلكترونية لأرشفة الأعمال والوثائق وحفظها على أجهزة الحاسوب.
- **الخدمات الإلكترونية**: وهي تقديم الخدمات وتنفيذها إلكترونيًّا، مثل الخدمات الحكومية الإلكترونية.

٢- التجارة الإلكترونية

تعرف التجارة الإلكترونية على أنها تنفيذ النشاط الاقتصادي من بيع وشراء وتبادل للسلع والخدمات والمعلومات ما بين أطراف النشاط الاقتصادي عبر المجال الإلكتروني، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط يندرج تحت التجارة الإلكترونية عدة مكونات، من أهمها:

- **الشراء الإلكتروني**: تنفيذ النشاط المسؤول عن شراء وتوفير السلع والخدمات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية .
- **البيع الإلكتروني**: قيام المنتجين والموردين بعرض منتجاتهم وبضائعهم على شبكة الإنترنت، أو باستخدام الوسائط الإلكترونية الأخرى بغرض البيع المباشر للمستخدمين، وتنفيذ عملية البيع باستخدام الوسائط الإلكترونية.
- **التسويق والإعلان الإلكتروني**: عرض السلع والخدمات والترويج لها والتعريف بها على شبكة الإنترنت، إما على موقع المنشأة الإلكتروني، أو على المواقع الأخرى المتخصصة بالدعاية والإعلان، وكذلك من خلال طرق محركات البحث، وكذلك باستخدام الرسائل الإلكترونية، أو استخدام خدمة الرسائل القصيرة على أجهزة الاتصالات الخلوية.

(3) Rumana Bukht and RichardRichard Heeks, "Defining Conceptualising and Measuring the Digital Economy," GDI *Development Informatics* Working Papers 68 (2017): 4–14.

- **المعاملات المصرفية الإلكترونية:** منها إنجاز الأعمال البنكية وإدارة الحسابات باستخدام تقنية الصيرفة الإلكترونية عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، واستخدام حسابات الهواتف المحمولة كوسيلة لنقل الأموال. كذلك ظهور النقود الإلكترونية أي استخدام البطاقات الممغنطة لتسوية المعاملات المالية.
- **الصحة والتعليم:** مع انتشار الاقتصاد الرقمي بُدِئ استخدامه بدرجة كبيرة في مجالات التعليم والصحة، حيث ظهرت الخدمات التعليمية الإلكترونية، كذلك تقديم الدورات عن بعد دون الحاجة للتفاعل وجهًا لوجه من خلال تقنيات مثل مؤتمرات الفيديو والبث وعبر الإنترنت. كذلك في مجال الصحة، حيث أحدث الاقتصاد الرقمي ثورة في الرعاية الصحية من تمكين التشخيص عن بعد إلى تعزيز كفاءة النظام وتجربة المريض من خلال السجلات الصحية الإلكترونية.

ثانياً- واقع الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته في إفريقيا

يمثل حجم الاقتصاد الرقمي عالميّاً نحو ٣,٥ تريليون دولار أمريكي، بما يمثل ٥,١٥٪ من الناتج المحلي العالمي لعام ٢٠١٩م مقارنة بنحو ٤,٥٪ فقط في عام ٢٠١٥م[٤]. حيث تمثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين نحو ٤٠٪ من الناتج العالمي لهذا الاقتصاد[٥]. وفي إفريقيا، بدأ الاقتصاد الرقمي في النمو والتطور بدرجة ملحوظة في السنوات الأخيرة من العقد الثاني للقرن الواحد والعشرين، خاصة في ظل وجود إستراتيجية التحول الرقمي التي يتبناها الاتحاد الإفريقي ضمن أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٦٣. وتتلخص أهم مظاهر تطبيقات الاقتصاد الرقمي في إفريقيا فيما يلي:

- **ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت:** شهدت إفريقيا زيادة النسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت من إجمالي السكان من ٢,١٪ في عام ٢٠٠٥م إلى ٢٥٪ في ٢٠١٩م[٦]، وسجلت كل من نيجيريا ومصر وكينيا وجنوب إفريقيا أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت سنويّاً[٧]. وإن كانت تلك النسبة ما زالت منخفضة مقارنة بدول أخرى، إذ بلغت في الاقتصادات المتقدمة ٨٦٪، ودول غرب آسيا ٧٩٪، بينما بلغ المتوسط العالمي لتلك النسبة نحو ٥٧٪.
- **استخدام الهواتف المحمولة:** تمتلك إفريقيا أسرع سوق متنقّل للهواتف المحمولة على مستوى العالم. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع المنطقة بأحد أسرع النظم الناشئة في مجال التكنولوجيا، والتي تلعب دورًا متزايد

(4) Bukht and Heeks, Defining Conceptualising and Measuring the Digital Economy,"16–17; United Nations, Digital Economy Report 2019 (New York: United Nations, 2019): 4–5.

(5) Digital Economy Report, 4–-5.

(6) Alice Manyua, "5 policy hotspots that are key to Africa's digital transformation," *World Economic Forum*, August 26, 2019, https://www.weforum.org/agenda/2019/08/5-policy-hotspots-that-are-key-to-africas-digital-transformation/

(7) "Number of Internet Users in Selected Countries in Africa as of June 2019, by Country," *Statista*, August 20, 2020, https://www.statista.com/statistics/505883/number-of-internet-users-in-african-countries/ .

الأهمية في تطوير المحتوى الرقمي والخدمات الهاتفية وقد بلغ عدد مستخدمي خدمات الإنترنت عبر الهواتف المحمولة في إفريقيا جنوب الصحراء نحو ٨,٤٧٥ مليون نسمة عام ٢٠١٩م، ومن المقرر أن تصل إلى ٦,٦١٧ مليون نسمة عام ٢٠٢٥م، مع توقعات ببقاء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة الأسرع نموًّا، بمعدل نمو سنوي مركب لاستخدام الهواتف المحمولة يبلغ ٤,٦٪، وسوف يزيد عدد المشتركين في خدمات الإنترنت عبر الهواتف المحمولة إلى نحو ١٦٧ مليون مشترك إضافي سنويًّا حتى عام ٢٠٢٥م. وسيصل إجمالي قاعدة المشتركين إلى أكثر من ٦٠٠ مليون بقليل، ويمثلون حوالي نصف السكان [٨].

وقد ساهم نظام الهواتف المحمولة في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ١٠٢ مليار دولار أمريكي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠١٤م، وبنسبة ٥,٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا، ثم ارتفع إلى ٧,٥٪ عام ٢٠١٥م، واستمر في الارتفاع ليصل إلى ٤,٧ ٪ في عام ٢٠١٩م، ومن المتوقع أن يتجاوز ما نسبته ٧,٦ ٪ (٢١٤ مليار دولار) من إجمالي الناتج المحلي الإفريقي بحلول نهاية عام ٢٠٢٠م، كذلك ستساهم بمبلغ ٣٠٠ مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥م[٩]. هذا فضلًا عن تعدد الوظائف التي يخلقها اقتصاد الهواتف المحمولة، إذ يعمل نحو ٧,١ مليون شخص في قطاع الخدمات المتعلقة بالهواتف المحمولة في إفريقيا[١٠].

- **التجارة الإلكترونية:** شهدت عملية استخدام تطبيقات التجارة الإلكترونية في إفريقيا تقدماً ملحوظاً، حيث تشير التقديرات إلى أن هناك ما لا يقل عن ٢١ مليون متسوق عبر الإنترنت في إفريقيا حتى عام ٢٠١٩م، ومن المتوقع أن تتزايد قيمة تلك العمليات في السنوات القادمة، ففي تقرير صادر عن شركة ماكينزي العالمية للاستشارات McKinsey & Company يشير إلى أن قيمة عمليات التجارة الإلكترونية في إفريقيا يمكن أن تصل إلى ٧٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥م[١١].

وقد بلغت قيمة مؤشر التجارة الإلكترونية[١٢] في إفريقيا ٢٩ نقطة عام ٢٠١٩م، مقارنة بما قيمته ٨٧

(8) "The Mobile Economy 2020," *GSMA*, August 17, 2020, https://www.gsma.com/mobileeconomy/#key_stats

(9) Eric Osiakwan, "The Kings of Africa's Digital Economy," in *Digital Kenya*, ed. Bitange Ndemo and Tim Weiss (London: Springer Nature, 2017): 58–59; Alistair Tempest, *The Digital Economy and Ecommerce in Africa – Drivers of the African Free Trade Area?* (Johannesburg: South African Institute of International Affairs, 2020), 9.

(10) "The Mobile Economy in Sub-Saharan Africa 2019," *GSMA*, July 16, 2019, https://www.gsma.com/mobileeconomy/sub-saharan-africa/

(11) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *UNCTAD B2C E-Commerce Index 2019* (Geneva: UNCTAD, 2019), 6.

(١٢) ويُقاس مؤشر التجارة الإلكترونية من قطاع الأعمال والشركات إلى المستهلكين B2C E-commerce index من خلال مؤشر التجارة الإلكترونية الصادر عن منظمة الأونكتاد United Nations Conference On Trade & Development (UNCTAD)، ويقيس المؤشر مدى استعداد الاقتصاد لدعم التسوق عبر الإنترنت في ١٥٢ دولة، ويتكون المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية ترتبط ارتباطًا كبيرًا بالتسوق عبر الإنترنت، ويعطي كلٌ منها وزنًا نسبيًّا واحدًا، حيث يُحسب المؤشر على أنه المتوسط الحسابي لأربعة مؤشرات فرعية، وهم (نسبة السكان البالغين الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً ويمتلكون حسابًا ماليًّا في أي مؤسسة مالية أو لديهم خاصية التزود بخدمة الأموال النقالة عبر الهاتف المحمول، ونسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت، ومؤشر الاعتماد على الخدمات البريدية، مدى توافر خوادم الإنترنت الآمنة لكل مليون شخص)، وتُراوح قيمته ما بين صفر و١٠٠، وكلما اقترب من ١٠٠ كان وضع التجارة الإلكترونية في تلك الدولة أفضل حالاً.

نقطة في الاقتصادات المتقدمة، و٥٩ نقطة لدول غرب آسيا، بينما يصل المتوسط العالمي لهذا المؤشر ٥٥ نقطة للعام ذاته. وعلى الرغم من انتشار التجارة الإلكترونية انتشارًا مطردًا في الشمال الإفريقي كذلك دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلا أن ما زال هناك ثلاثة اقتصادات تهيمن بدرجة كبيرة على عمليات التجارة الإلكترونية، وهي: موريشيوس، وتونس، وجنوب إفريقيا كما هو موضح بالشكل رقم (١). وتعتبر موريشيوس هي الأعلى مرتبة لعام ٢٠١٩م، حيث إن ٩٠٪ من سكانها يمتلكون حسابات إلكترونية لعمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، كما أطلقت الدولة بوابة إلكترونية للتسوق عبر الإنترنت في عام ٢٠١٨م، وربطت الشركات الصغيرة والمتوسطة بتلك البوابة[١٣].

شكل رقم (١) قيمة مؤشر التجارة الإلكترونية في دول إفريقيا لعام ٢٠١٩م

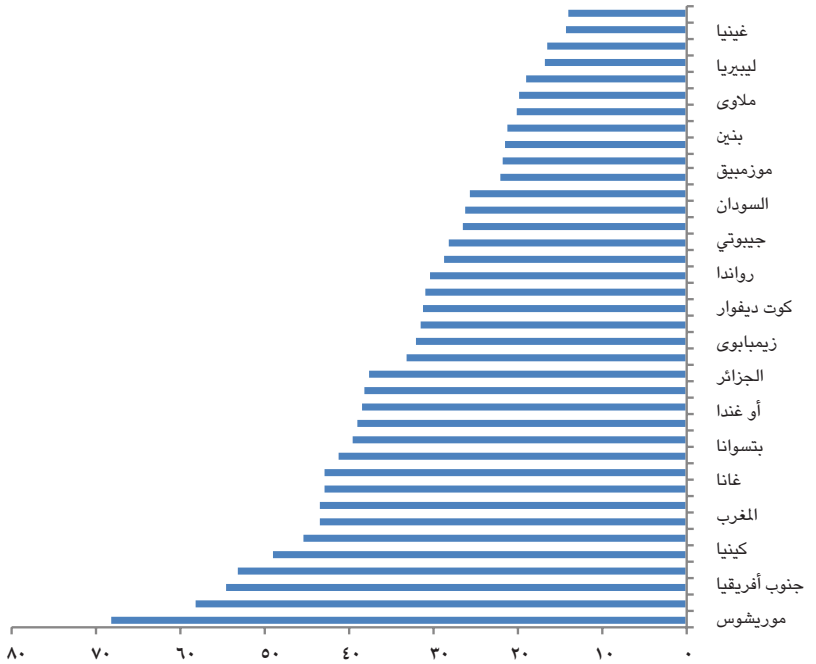

من إعداد الباحثة استنادا إلى المرجع التالي:

Statista, UNCTAD B2C E-commerce index value in Africa in 2019, by country, at: https://www.statista.com/statistics/1125563/e-commerce-readiness-in-africa-by-country/

(13) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *UNCTAD B2C E-Commerce Index 2018*: Focus on Africa (Geneva: UNCTAD, 2018), 12–14.

وعلى الرغم من تحسن حجم العمليات التي تتم في نطاق التجارة الإلكترونية في إفريقيا، إلا أنها ما زالت تسهم بضعف في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تزايدت تلك النسبة من ٠٤,٠٪ عام ٢٠٠٩م إلى ١٢,٠٪ عام ٢٠١٨م كما هو موضح بالشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢) نسبة مساهمة التجارة الإلكترونية في الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨م)

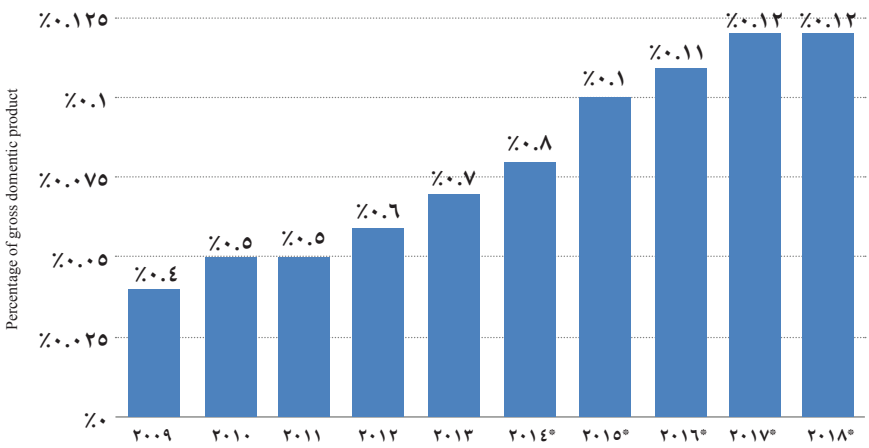

Source : Statista, B2C e-commerce as percentage of GDP in the Middle East and Africa from 2009 to 2018, at: https://www.statista.com/statistics/324608/b2c-e-commerce-as-percentage-of-gdp-mea/

- **استخدام تقنية البلوك تشين BlockChain :** ويقصد بها البيانات الّتي تُخَزّن ويُحافظ عليها من خلال شبكة لا مركزية من أجهزة الحاسوب، حيث تمكن تقنية البلوك تشين من نقل الأموال الرقمية من دون اللجوء إلى المرور بالبنوك، وتقلل هذه التقنية من الحاجة إلى وسيط في كثير من القطاعات التقليدية، مثل: البنوك، والتأمين، والوسائل الترفيهية والحكومية وغيرها. وعلى الرغم من كون البلوك تشين في مراحل مبكرة من تطورها، إلّا أنّ هذه التقنية قد بدأ استخدامها في الحياة الواقعية في العملات المشفرة، وتخزين البيانات الحكومية، وغيرها من المجالات[١٤]. ويتوقع أن تساهم تكنولوجيا البلوك تشين في القضاء على تحديات التجارة البينية بين الأسواق الإفريقية ومضاعفة حركة وتدفق رؤوس الأموال.

(14) Georgia Wilson, "The future of blockchain and cryptocurrency in Africa," *FinTech Magazine*, February 19, 2020, https://www.fintechmagazine.com/financial-services/future-blockchain-and-cryptocurrency-africa.

وقد بدأ تطبيق تقنية البلوك تشين في عدد من الدول الإفريقية، مثل: كينيا التي تطبقه في القطاع الزراعي وتسمح للمزارعين بالتعرف على المشترين وأسعار السوق، كذلك غانا تستخدم هذه التقنية أيضاً في مجال تسجيل الأراضي، وفي جنوب إفريقيا طبقت التقنية في القطاع المالي والتجاري بوجه عام[١٥].

ثالثاً- أهم تجارب الدول الإفريقية في مجال تطبيقات التحول الرقمي

بدأ عديدٌ من الدول الإفريقية بتبني النظم الرقمية الحديثة، استجابةً منها لضرورة التحول الرقمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. ومن أبرز تلك التجارب في دول الشمال الإفريقي، قيام جمهورية مصر العربية بعدة خطوات بارزة في مجال التحول إلى الاقتصاد الرقمي، وكان من أبرزها إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية في ٢٠١٧م، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، وذلك في إطار تشجيع التجارة الإلكترونية، وكذلك تدشين مشروع البنية المعلوماتية المصرية لربط أكثر من ٧٠ قاعدة بيانات حكومية ببعضها البعض، وإطلاق مبادرات الشمول المالي لدعم استخدامات السيل التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي[١٦]. فضلًا عن إطلاق برنامج GoDigital لتعزيز الابتكار في قاطرة التحول الرقمي المصرية للسير قُدُماً نحو بلوغ أهداف التنمية بالمجتمع المصري. ويدعم هذا البرنامج القطاعات الرئيسة في الدولة، ومنها: الصحة ومكافحة الأوبئة وأنظمة التعليم عن بعد، والترويج السياحي ومواجهة تحديات قطاع الضيافة والفندقة، وتطبيقات الواقع الافتراضي لصناعة المؤتمرات والمعارض عن بعد وتطبيقات التباعد الاجتماعي وتعزيز الإجراءات الاحترازية وغيرها، ومن المقرر أن يساهم البرنامج بعد التعاون مع مختلف القطاعات دعم الابتكار لدى الشركات المصرية وتفضيل وزيادة الاعتماد على المنتجات المحلية، وتشجيع لمفاهيم الشركات الناشئة وريادة الأعمال من خلال حزمة الحوافز التشجيعية وجوائز تشجيع الأفكار الابتكارية، وتقديم باقة متكاملة من الحلول الذكية للقطاعات كافة، التي تأثرت بأزمة جائحة انتشار وباء كورونا[١٧].

أما بالنسبة إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء، تعتبر دولة كينيا أنموذجًا إفريقيًّا يُحتذى به في مجال التحول الرقمي، حيث تبنت خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول عبر منصة M-PESA، وهي منصة تقدم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول للكينيين، خاصة لمن يفتقرون للخدمات في المناطق الريفية. وقد حققت المنصة نجاحًا باهرًا وسريعًا منذ إنشائها. كما ظهر اتجاه الحكومة الكينية نحو تطبيق التحول الرقمي في كل القطاعات،

(15) Osato Avan-Nomayo , "Africa Using Blockchain to Drive Change, Part Two: Southern Solutions," *Cointelegraph* , April 5, 2020, https://cointelegraph.com/news/africa-using-blockchain-to-drive-change-part-two-southern-solutions.

(١٦) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، «الشمول الرقمي»، (١٧، يوليو، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٧، أغسطس، ٢٠٢٠م، http://www.mcit.gov.eg/Ar/Digital_Citizenship

(١٧) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، «غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،» بوابة Go Digital ، (٢، سبتمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٣، سبتمبر، ٢٠٢٠م، https://www.cit-fei.org/en/Page/ae/en-activities-events

ومنها قطاع الصحة لما يمثله من أهمية للشعب والدولة، ورُبِط عدد من المستشفيات إلكترونيًّا في المقاطعة الأولى في كينيا، واستعدادًا منها لربط وتعميم باقي المشروع في أنحاء مقاطعات الجمهورية. كما طبّقت كينيا التكنولوجيا الحديثة في مختلف الخدمات الحكومية، كذلك في أقسام الشرطة، ومكاتب المحليات، ليُحول ذلك كينيا إلى مدينة ذكية؛ الأمر الذي ساهم في تراجع معدلات الجريمة خلال المرحلة الماضية بنسبة بلغت ٤٦٪، ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٥.٨٪، وزيادة الوفود السياحية بنسبة ١٤٪ خلال عام ٢٠١٩م.

كذلك الحال بالنسبة إلى نيجيريا، حيث يمثل الاقتصاد الرقمي أولويةً رئيسةً للدولة، ففي عام ٢٠١٥م، اقترحت لجنة الاتصالات النيجيرية انتقال الاقتصاد إلى اقتصاد رقمي من خلال الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، وبصفة أكثر تحديدًا النطاق العريض. وطُوِّر الاتصال الدولي لنيجيريا تطويرًا جيدًا، وهناك منصات رقمية جديدة متاحة مثل البوابة المركزية للخدمات الحكومية، كما تلتزم نيجيريا أيضًا بالتعليم الشامل، بما في ذلك توفير التدريب على المهارات الرقمية، وهي موطن للعديد من الشركات الرقمية عالية النمو[١٨]، كما تنمو في نيجيريا النظم الرقمية المناسبة لريادة الأعمال في مدينتي أبوجا وبورت هاركورت، مع إمكانية التوسع في مدن أخرى. لكن الافتقار إلى التمويل في مرحلة مبكرة وفرص السوق المحدودة خارج لاغوس وأبوجا تظل من القيود الرئيسة[١٩]. كما وضعت السنغال هدفاً يتمثل في ألا يقل مساهمة الاقتصاد الرقمي عن ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٥م. وأطلقت رواندا الجيل الرابع من خدمات شبكات الإنترنت، والربط بالألياف لتوفير خدمات الحكومة الإلكترونية وغيرها في مختلف أنحاء البلاد[٢٠].

رابعاً- المزايا الاقتصادية التي يحققها التحول الرقمي للقارة الإفريقية

تتعدد المزايا التي يحققها التحول الرقمي إلى اقتصادات الدول الإفريقية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- **تحقيق مكاسب في القطاعات الاقتصادية الرئيسة:** حيث يسهم التحول الرقمي في دعم وتعزيز المكاسب الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الحيوية، مثل: التعليم، الصحة، الزراعة، النقل، تجارة التجزئة، والطاقة... وغيرها من القطاعات المهمة، وتيسير الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما يتفق مع سياسات التنمية المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة[٢١]. وتوقعت المؤسسات الدولية مثل

(18) Nigeria Digital Economy Diagnostic: A Plan for Building Nigeria's Inclusive Digital Future," *The World Bank*, November 28, 2019, https://www.worldbank.org/en/country/nigeria/publication/nigeria-digital-economy-diagnostic-a-plan-for-building-nigerias-inclusive-digital-future.

(19) "Nigeria's First Digital Economy Diagnostic Reveals a Vibrant Entrepreneurial Ecosystem," *Modern Diplomacy*, November 29, 2019, https://moderndiplomacy.eu/2019/11/29/nigerias-first-digital-economy-diagnostic-reveals-a-vibrant-entrepreneurial-ecosystem/ .

(٢٠) بوابة إفريقيا الإخبارية، «رواندا تتزود بالجيل الرابع للإنترنت»، (١١، نوفمبر، ٢٠١٤م)، الاسترجاع في: ١٣، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/DgWxWwQ

(21) G7 Information Centre, "Digital Transformation in Africa," University of Toronto (2019): 1–2, http://www.g7.utoronto.ca/summit/2019biarritz/digital-transformation.html

البنك الدولي أن هذه المكاسب من المتوقع أن تصل إلى ١٤٨ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢١م، و٣١٨ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥م[٢٢].

- **تحسين الإيرادات الحكومية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للقارة:** حيث يتيح الاقتصاد الرقمي سبل توظيف التكنولوجيا في صالح موازنات الدول؛ وبالتالي توفير الفرصة لتمويل برامج التنمية الوطنية المهمة بدرجة كافية. فعلى سبيل المثال، زادت قدرة رواندا على تحصيل الإيرادات الحكومية بنسبة ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال إدخال تكنولوجيا الضرائب الإلكترونية، كذلك تستخدم جنوب إفريقيا مدفوعات الضرائب عبر الإنترنت لتقليل تكاليف الامتثال لها بنسبة ٢٢,٤٪، مع تقليل وقت الامتثال إلى ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٢١,٨٪[٢٣].
- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يقود الابتكار والتكنولوجيا الحديثة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل في العديد من قطاعات الاقتصاد الرئيسة، كما يسهم في تحقيق الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية والمصرفية لا سيما في المناطق المهمشة التي تهملها المؤسسات المالية التقليدية. كما تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدراسات القياسية التي أكدت أن زيادة استخدام التطبيقات الرقمية في الاقتصاد بنسبة ١٪ فقط من شأنها المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ١٣,٠٪[٢٤].
- **تلبية متطلبات أجندة التنمية المستدامة لإفريقيا ٢٠٦٣:** وضع الاتحاد الإفريقي الرقمنة في قائمة أولويات خطة التنمية في إفريقيا، وصاغ الإستراتيجية الإفريقية للتحول الرقمي، والتي قدمها أثناء انعقاد اللجنة الوزارية المعلوماتية بإفريقيا التي عقدت في شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠١٩م، والتي أقرها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في القمة الإفريقية في فبراير ٢٠٢٠م. ومما لا شك فيه أن استخدام التكنولوجيا والخدمات الرقمية سوف يسهم في تحقيق طموحات أجندة الاتحاد الإفريقي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٦٣، وهي تحويل إفريقيا إلى سوق رقمية واحدة. وتستند هذه الرؤية إلى عدة مبادئ، أهمها وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صميم جدول الأعمال الوطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة ذوي النطاق العريض، وتحسين سبل المساءلة والكفاءة والانفتاح من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها لتعزيز التنمية المستدامة[٢٥]، فضلًا عن إنشاء وتحسين الشبكات والخدمات الرقمية بهدف تعزيز

(22) Tempest, *The Digital Economy*, 9.

(23) United Nations, Economic Commission for Africa, *Digital Transformation and Economic Diversification in Central Africa, Issues, Challenges, and Opportunities* (Addis Ababa: United Nations, Economic Commission For Africa, 2019, 21.

(24) United Nations, Economic Commission for Africa, *Digital Transformation*, 27; G7 Information Centre "Digital Transformation in Africa,", 1–2.

(25) United Nations, Economic Commission for Africa, *Digital Transformation*, 20.

التجارة بين الدول الإفريقية، وتدفقات رأس المال، والتكامل الاجتماعي والاقتصادي للقارة، مع الحفاظ على توازن في العلاقات مع دول العالم[٢٦].

وتتعدد مزايا التحول الرقمي في إفريقيا لتشمل أيضًا تسريع الحصول على الخدمات العامة ورفع مستوى كفاءتها، وتحسين الشفافية ومساءلة الحكومات. كما تسمح بترابط أكبر للأسواق الإفريقية مع بعضها البعض ومع بقية العالم؛ مما يعزز من فرص الوصول إلى الأسواق خارج إفريقيا ورفع درجة التنافسية[٢٧].

خامساً- عقبات التحول الرقمي في إفريقيا

على الرغم من تعدد مكاسب التحول الرقمي في إفريقيا، إلا أنه يواجه أيضاً تحديات كبيرة يتعين التصدي لها ووضع الحلول المناسبة لها، أهمها ما يلي:

- **التحايل الإلكتروني**: صعوبة اتباع نظم تكنولوجية تعمل على حماية البيانات الشخصية للمتعاملين، وخصوصية بياناتهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعرض المتعاملين عبر الإنترنت إلى التحايل الإلكتروني. كما يستخدم القراصنة مهاراتهم الرقمية لسرقة المعلومات الإلكترونية وتعطيل وظائف الحكومة. والعالم الرقمي هو أيضًا بيئة خصبة للاستهداف من المحتالين، بمن فيهم المحتالون في بورصات العملات المشفرة، وسرقة بيانات بطاقات الائتمان وغيرها.
- **ضعف البنية التحتية اللازمة لتطبيق الرقمنة**: من أكبر العوائق التي تعترض تطوير البنية التحتية للإنترنت في العديد من الدول الإفريقية هو غياب الخبرة الهندسية الكافية والأيدى البشرية المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن الافتقار إلى الاستثمارات الضخمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي يؤسس بدوره بنية أساسية صالحة للتحول الرقمي.
- **ارتفاع تكاليف خدمات الإنترنت**: مثَّل ارتفاع تكاليف الحصول على الإنترنت عائقًا رئيسًا أمام انتشار تلك الخدمة بين فئات المواطنين الأفارقة، حيث تُظهر بيانات البنك الدولي أن الوصول إلى الإنترنت يكلف في المتوسط ٢٠٦,٦ دولار أمريكي لكل ميجابت / ثانية شهريًا في الدول الساحلية في إفريقيا، مقارنةً بـ ٤٣٨,٨٢ دولارًا أمريكيًا لكل ميجابت / ثانية شهريًا في الدول غير الساحلية، فعلى سبيل المثال تعتبر كل من: تشاد والكاميرون وغينيا الاستوائية وليسوتو ومالي والنيجر من أعلى الدول الإفريقية من حيث تكاليف الوصول إلى الإنترنت[٢٨].

---

(٢٦) الاتحاد الإفريقي، «مشروع إستراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا ٢٠٢٠–٢٠٣٠،» (أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي، ٢٠١٥م): ١–٣.

(27) Andrus Ansip and Amani Abou-Zeid, *New Africa – Europe Digital Economy Partnership* (Addis Ababa: African Union, European Commission, 2019) :12–15.

(28) Kesa Pharatlhatlhe,"The Digital Economy in Sub-Saharan Africa: What's Missing?" *The Collaboration on International ICT Policy in East and Southern Africa (CIPESA)*, Jan 16, 2018, https://cipesa.org/2018/01/the-digital-economy-in-sub-saharan-africa-whats-missing/

كما أن نقص الخبرات اللازمة لتطبيق الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في الاقتصاد الإفريقي، وارتفاع تكاليف هذا التحول، يدفع الحكومات هناك نحو رفع أسعار الخدمات الإلكترونية وفرض ضريبة رقمية على الخدمات الشائعة، مثل اشتراكات الإنترنت، رسوم إنهاء بعض الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، والخدمات المالية الإلكترونية الفورية. وسيكون لهذه التكاليف المتزايدة تأثير غير متناسب على المستخدمين في إفريقيا خاصة ذوي الدخل المنخفض وهو الأمر الذي يحول دون انتشار تطبيق الرقمنة والشمول المالي[٢٩].

- **محدودية الوصول إلى خدمات الإنترنت والتغطية الإلكترونية:** إذ يبلغ معدل انتشار الإنترنت في إفريقيا ٢١,٨٪ من السكان، مما يترك غالبية سكان القارة خارج نطاق الوصول إلى خدمات الإنترنت. كما الثورة الرقمية في إفريقيا ليست موحدة على مستوى القارة بالتساوي، إذ يختلف التحول الرقمي من دولة لأخرى. فمنذ عام ٢٠١٤م إلى عام ٢٠١٨م، تم توصيل ١٣٠ مليون مستخدم للهاتف المحمول في إفريقيا جنوب الصحراء بشبكة الإنترنت عبر الهاتف المحمول. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات في التغطية والوصول. كما يشير مؤشر الابتكار العالمي إلى أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها والخدمات الحكومية عبر الإنترنت والمشاركة الإلكترونية أعلى في شمال إفريقيا منها في إفريقيا جنوب الصحراء. حيث تتصدر موريشيوس القارة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تليها جنوب إفريقيا، ثم تونس، والمغرب[٣٠].
- **صعوبة إدماج الشركات متناهية الصغر والصغيرة ضمن نظم التحول الرقمي:** حيث يسهل نسبياً على الشركات الكبيرة والمتوسطة تبني نظم تكنولوجية حديثة لتيسير الأعمال بها، بينما يصعب على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في إفريقيا تطبيق تلك النظم الحديثة؛ نظرًا لارتفاع تكلفة تطبيقها، وندرة القوى البشرية المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، مع العلم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل عصب الاقتصاد الإفريقي وتسهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وهو ما يشير إلى أهمية إدخال النظم التكنولوجية الحديثة إلى تلك المشروعات لرفع مستوى كفاءتها[٣١].
- **صعوبة فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي:** إن مشكلة فرض الضريبة على الاقتصاد الرقمي تمثل تحدياً أمام الدول النامية بوجه عام والإفريقية بوجه خاص، حيث إن الاختلاف في فرض ضريبة على الاقتصاد الرقمي، أساسها يعود إلى كونها تمثل أصلاً معنوياً، وفرض الضريبة مرتبط بالأساس بفكرة دولة المقر الموجودة فيها الشركة الأم، ولكن الاقتصاد الرقمي غيَّر المعايير تمامًا، حيث أصبحت

(29) Manyua, "5 policy hotspots".
(30) Pharatlhatlhe, The Digital Economy in Sub-Saharan Africa.
(31) Craig Terblanche, "Digital Transformation challenges in Africa," *Linked in*, October 31, 2017, .https://www.linkedin.com/pulse/digital-transformation-challenges-africa-craig-terblanche

السلع يتم تداولها في غير المناطق التي يوجد بها مقر الشركات. وهنا ظهرت إشكالية طبيعة الضرائب المفروضة على الشركات والخدمات الإلكترونية بما لا يسبب الازدواج الضريبي ولا يضر بمصلحة الدولة في تحصيل الضرائب بصفتها مصدرًا مهمًّا من مصادر الموازنة العامة. وفي هذا الإطار ظهر الجدل بشأن كيفية فرض الضرائب وتحديد الربح محل الضريبة، بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد تدابير لفرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي من شأنه أن يعمل على تقليل المزايا التنافسية للشركات العاملة في الاقتصاد الرقمي. في الوقت الذي زادت فيه مخاوف الدول الإفريقية من أن تفقد حصيلتها الضريبية نتيجة المعاملات الإلكترونية[٣٢].

- **ارتفاع نسبة الفقر والأمية في إفريقيا:** تعاني القارة الإفريقية وخاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر[٣٣]، لتصل تلك النسبة إلى نحو ٧,٤٤٪ لعام ٢٠١٩م، كذلك ارتفاع معدلات الأمية بين البالغين (١٥ سنة فأكثر) لتصل إلى ٣٥٪ لعام ٢٠١٨م[٣٤]. ليصبح الفقر والأمية عاملين مؤثرين في الحد من تطبيقات الاقتصاد الرقمي واستخدامه بما يفيد التنمية الاقتصادية في إفريقيا، حيث عادة ما يتبعهما ما يعرف بالأمية الرقمية وعدم القدرة على النفاذ إلى شبكات الإنترنت أو ماكينات الصرف الآلي وغيرها من الخدمات المالية التكنولوجية، إلى جانب غياب الثقافة المالية وعدم الجاهزية لتقبل الواقع الرقمي الجديد، حيث لا تبدي غالبية المجتمعات الإفريقية ثقة كافية في عملية الرقمنة، أمام تواصل حالة التردي الاقتصادي والاجتماعي وصعوبة تحقيق إصلاحات حقيقية.

سادساً- تطبيقات التحول الرقمي في إفريقيا في ظل جائحة كورونا

تعتبر أزمة وباء كورونا أحد أهم محفزات التحول الرقمي في إفريقيا مع استمرار الحكومات في فرض حظر التجول والإغلاق لتعزيز التباعد الاجتماعي، حينما أدركت القارة أنه ليس هناك خيار بل ضرورة حتمية إذا كانت تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية. حيث جاءت استخدامات التكنولوجيا الرقمية وبكثافة أثناء انتشار وباء كورونا في مجالات متعددة، أهمها إدارة الأعمال، والتعليم عن بعد، والاستشارات الصحية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية، ودفع الرسوم والفواتير المتعلقة بالخدمات الحكومية عبر شبكات الإنترنت[٣٥].

(32) Lyla Latif, "The Challenges in Imposing the Digital Tax In Developing African Countries," *Journal of Legal Studies and Research* 5, no.3 (2019): 113–117,

(٣٣) يحدد البنك الدولي خط الفقر العالمي بنحو ٩٠,١ دولار في اليوم، ومن يقل دخله عن هذا الحد يقع ضمن الفقراء.

(34) World Bank, "Literacy Rate, Adult Total (% of People ages 15 and above)," *World Bank*, June 19, 2020, https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS.

(35) "Africa's Digital Transformation during Covid-19," *NanoBNK*, May 29, 2020, http://www.nanobnk.com/africas-digital-transformation-during-covid-19/.

وأحد أهم الأمثلة على استخدامات الرقمنة الحديثة أثناء انتشار وباء كورونا، قيام **كينيا** بتسريع الحلول الرقمية المتعلقة بالقطاع الزراعي بها، حيث قدمت خدمات الإرشاد الزراعي عبر الإنترنت، وتوفير منصات إلكترونية لبيع البذور والأسمدة والمنتجات الزراعية؛ وهو الأمر الذي حافظ على كفاءة القطاع الزراعي خلال الأزمة[٣٦].

وفي موريشيوس وجنوب إفريقيا وناميبيا، زادت عمليات استخدام النظم الرقمية الحديثة في قطاع التعليم، والصحة، والتجارة، كذلك قيام المؤتمرات والمنتديات العلمية عن بعد. أما في رواندا، فقد حدَّثت تقنيات الهاتف المحمول لإنهاء معظم الخدمات دون الحاجة إلى انتقال الأفراد أثناء فترة الحظر الاجتماعي، حيث ارتفع الحجم الأسبوعي للتحويلات المالية عبر الهاتف المحمول بمقدار خمسة أضعاف خلال فترة الإغلاق، وفقًا لبيانات هيئة تنظيم الاتصالات الرواندية[٣٧]، كما دعمت التكنولوجيا الرقمية الملائمة لبيئة الأعمال والمشروعات الريادية الصغيرة ومتناهية الصغر[٣٨].

وفي أوغندا، ظهر استخدام الرقمنة في قطاعات لم تكن أبدًا محل اهتمام في هذا الشأن، حيث ظهرت مَحَال الجزارة الإلكترونية Online Butchery، هو موقع إلكتروني لبيع اللحوم عالية الجودة للفنادق والمطاعم والمدارس. **وفي توغو**، استخدمت الحكومة التحويلات الإلكترونية لدعم أكثر من ٥٠٠ ألف شخص خلال الأزمة. وفي نيجيريا، ظهرت منصات المدفوعات والتحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة USSD، حيث ارتفع عدد الاشتراكات الجديدة في تلك المنصة الإلكترونية بنسبة ٣٣٠٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م مقارنة بالربع السابق من عام ٢٠١٩م. كذلك أعلنت جوميا -أكبر بائع تجزئة عبر الإنترنت في إفريقيا- عن ارتفاع المبيعات خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٠م في عدد من الدول الإفريقية وخاصة دول الشمال الإفريقي مثل تونس والمغرب[٣٩].

كما تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تطال فيه تداعيات تفشي وباء كورونا القطاعات الاقتصادية كافة بالسلب، انتعشت حركة التجارة الإلكترونية انتعاشًا كبيرًا في إفريقيا، وكانت شركات التسوق عبر الإنترنت الأكثر استفادة وتربحاً من الأزمة القائمة. فعلى سبيل المثال أعلنت شركة (جوميا) عن ارتفاع في كل مبيعات منتجات البقالة والسلع الأساسية أربعة أضعاف في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م مقارنة بالعام الذي يسبقه، خاصة عمليات التجارة الإلكترونية التي تمت في دول الشمال الإفريقي. حيث أدى فرض الحظر في معظم

(36) Xinhua, "COVID-19 accelerates digital transformation of African agriculture value chains," *Africa News*, May 27, 2020, http://www.xinhuanet.com/english/2020-05/27/c_139092514.htm.

(37) Liam Taylor, "Covid-19 accelerates Africa's digital transformation," *African Business Magazine*, July 9, 2020, https://africanbusinessmagazine.com/sectors/technology/covid-19-could-accelerate-africas-digital-transformation/.

(38) "Covid-19 is Fuelling Acceleration in Digital Transformation in Africa," *United Nations Economic Commission for Africa*, July 19, 2020, https://www.uneca.org/stories/covid-19-fuelling-acceleration-digital-transformation-africa.

(39) Taylor, "Covid-19 Accelerates Africa's Digital Transformation".

الدول الإفريقية، وقيود الإغلاق على المحال التجارية إلى تفضيل التعامل الإلكتروني، ففي كينيا مثلاً قام عدد من المحال التجارية المشهورة (Twiga Food) بالشراكة مع شركات عالمية إفريقية معروفة مثل شركة (جوميا) لتوسيع نطاق انتشارها وإمكانية بيع منتجاتها الغذائية والزراعية عبر الإنترنت. وبالمثل، أطلقت شركة (FarmCrowdy)، وهي منصة نيجيرية للتكنولوجيا الزراعية بالسماح للناس بالاستثمار في المزارع القائمة والحصول على حصة من الأرباح، بالإضافة إلى توسيع نطاق وصول المزارعين إلى الأسواق داخل شبكتها[٤٠]. وفي نيجيريا أيضاً، يشهد متجر البقالة عبر الإنترنت (Applecart) المزيد من زيادة الطلب عبر الإنترنت، حيث يقوم المشترون بتخزين الأساسيات من السلع للاستعداد لإغلاق السوق المحتمل أو تقييد الحركة في البلاد. وفي سيراليون وليبيريا، أكدت المتاجر الإلكترونية أنها تشهد زيادات طفيفة في الطلب بعد انتشار وباء كورونا. وفي جنوب إفريقيا، أظهر استطلاع أجرته شركة Visa أن ٦٤٪ من المستهلكين في جنوب إفريقيا قد اشتروا معظم احتياجاتهم الأساسية عبر الإنترنت للمرة الأولى بسبب تفشي وباء كورونا، وأن ٥٣٪ قاموا بأول عملية شراء عبر الإنترنت تتركز معظمها في شراء الأدوية من الصيدليات[٤١].

وفي الختام، يمكن القول بأن التحول الرقمي هو أساس التنمية الاقتصادية المستدامة في إفريقيا ٢٠٦٣، والذي زادت من أهميته جائحة كورونا لتؤكد على القارة السمراء ضرورة وسرعة تبني النظم الرقمية الحديثة لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي، ومواجهة الأزمات والصدمات الاقتصادية المفاجئة. وعلى إفريقيا أن تكثف جهودها نحو سد الفجوة الرقمية من خلال تطوير المهارات الرقمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية المستدامة والآمنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تساعد على الابتكار، ودعم سبل التوعية بين المواطنين بأهمية تطبيقات الرقمنة، ومساعدتهم على استخدامها.

هذا بالإضافة إلى ضرورة تبني حكومات الدول الإفريقية على المستوى الوطني إستراتيجية واضحة نحو التحول الرقمي تتفق مع إستراتيجية التحول الرقمي في القارة، وإعداد خريطة زمنية لمراحل تطبيق التحول الرقمي بالدولة لضمان التنفيذ بما يتماشى مع رؤية وأجندة التنمية المستدامة لإفريقيا ٢٠٦٣. كذلك ضرورة تطوير الأطر التشريعية التي تعمل على تدعيم التحول الرقمي، إلى جانب وضع إستراتيجية شاملة للنهوض بالمؤسسات الجامعية والتعليمية بما يساهم في تأهيل العنصر البشري لكيفية استخدام التكنولوجيا والتدريب عليها، من أجل إحداث تنمية مجتمعية مستدامة وشاملة بما يحقق التحول الرقمي المنشود لمواكبة التغيرات العالمية والمستجدات المعاصرة.

(40) "Coronavirus pandemic boosts online trade in Africa," DW, August 18, 2020, https://www.dw.com/en/coronavirus-pandemic-boosts-online-trade-in-africa/a-53752808.

(41) Nqobile Dludla, "South African E-Commerce is A Covid-Fired Market of Risk and Reward," *Reuters*, July 15, 2020, https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-safrica-ecommerce/south-african-e-commerce-is-a-covid-fired-market-of-risk-and-reward-idUSKCN24G1A6.

سياسات مواجهة الصدمات الاقتصادية في إفريقيا - تداعيات كورونا نموذجا -

د. **محسن الندوي** - رئيس المركز المغربي للدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية - الرباط.

كان لتداعيات الموجة الاستعمارية التي تعرضت لها الدول الإفريقية والثنائية القطبية التي عرفها العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، أثرٌ بالغٌ على هاته الدول، سواء منها ذات النهج الرأسمالي أو ذات النهج الاشتراكي، وتمظهر ذلك في سياسات اقتصادية وتنموية فاشلة، نتجت عنها مشاكل اجتماعية وسياسية كثيرة على الرغم من الثروات التي تزخر بها القارة. وقد أصبح لزامًا وضع حد لهذا التخبط من خلال الاعتماد على الذات الإفريقية لبناء كيان اقتصادي وسياسي يواكب التغيرات العالمية، إذ طالما حلمت الشعوب الإفريقية بمستقبل مزدهر اقتصاديًّا وسياسيًّا تحقق من خلاله تنمية مستدامة وشاملة بالنظر إلى مؤهلاتها الطبيعية والبشرية الذاتية، كما كان الهاجس التحرري هو المهيمن على منظمة الوحدة الإفريقية في عقديها الأولين لتجاوز الأزمات السياسية والعسكرية.[1]

وقد شهد اقتصاد القارة مرحلة انتعاش حتى بداية ثمانينات القرن الماضي، ثم فترة أزمة لعقدين (أزمة الدين وسياسات التصحيح الهيكلي)، قبل أن يبدأ انتعاشًا اقتصاديًّا في الألفية الجديدة. ويدل على ذلك الارتفاع المستمر لإجمالي الناتج الداخلي للفرد الواحد من ١١١٢ دولاراً في ١٩٦٠م إلى ١٥٣١ في ١٩٧٤م و١١٦٦ في ١٩٩٤م ثم ١٦٥٧ في ٢٠١٨م حسب البنك الدولي.

إن اعتماد إفريقيا على البلدان الغنية هو نتيجة قرون من السياسات الاستعمارية ثم الإمبريالية. فرضت أوروبا اقتصاد إيجار على إفريقيا، وحصرها في دور احتياطي بسيط من المواد الخام على حساب تنمية سوقها الإقليمي.[2] **لذلك، تسعى إفريقيا لإيجاد نموذج تنموي، بينما قطاعها الصناعي الضعيف والقطاع الزراعي مهيمن. وقال الخبير الاقتصادي كاكو نوبوكبو صاحب كتاب «الطوارئ الإفريقية»: «لم نخرج من النموذج الاستعماري. في النهاية تبقى إفريقيا منتجة ومصدرة للمواد الأساسية» من الكاكاو إلى اليورانيوم، موضحًا أنها «تستورد موادها الأولية بعد**

(١) صالح وشنان، «مبادرات التنمية في إفريقيا: نموذج نيبياد»، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (المغرب: مجلة البحثية، ٢٠١٧م): ٢٦٨.
(٢) «إفريقيا في عصر كوفيد ١٩»، موقع الشبكة الدولية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، (١٤، أغسطس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٣، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://arabic.cadtm.org

تصنيعها». وأن «هذا واضح بشأن القطن، فـ٩٧ بالمئة من ألياف القطن الإفريقية يتم تصديرها بلا تصنيع. والتصنيع هو الذي يخلق القيمة والوظائف». ويرى كاكو نوبوكبو أن «إفريقيا لا تتطور لأنها عالقة في فخ الواردات والمستفيدين الأوائل منها أي القادة الأفارقة. يجب تشجيع الديموقراطية وانتخابات حرة وشفافة ليكون هناك قادة شرعيون يهتمون بالمصلحة العامة، وهذا غير متوفر حاليّاً».

ويرى جان جوزف بوالو مؤلف كتاب «إفريقيا والصين والهند ستصنع عالم الغد» أن «إفريقيا ما زالت في مرحلة البحث عن نموذج اقتصادي للتنمية». وأضاف أن «هناك تطوراً ضئيلاً جداً للصناعات المحلية. وهذا لا يمكن أن يتم إلا بحماية صناعية قوية جداً لكنه يخترق من قبل القوى الكبرى لمواصلة التبادل الحر». وتابع أن «الصينيين والهنود والغربيين يريدون أن يبقوا قادرين على إرسال منتجاتهم».

والنتيجة، هي أنه من بين أكثر أربعين دولة فساداً في العالم في ٢٠١٨م، كانت هناك عشرون دولة في إفريقيا جنوب الصحراء، حسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية للفساد.[٣]

تطور النظم الاقتصادية في إفريقيا

بعد نهج سياسات إفريقية اقتصادية وتنموية فاشلة، التي نتجت عنها مشاكل اجتماعية وسياسية كثيرة، مما دفع بالمسؤولين الأفارقة إلى التفكير في القضاء على التخلف وتجاوز الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيشها المجتمعات الإفريقية والبحث عن كيفية تحقيق التنمية للقارة الإفريقية، عبر البحث عن إستراتيجية اقتصادية تنموية شاملة. حيث أضحى إعادة ترتيب الأولويات داخل منظمة الوحدة الإفريقية؛ من التحرر السياسي والقضاء على الاستعمار إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الشغل الشاغل لكل القمم الإفريقية: بدءًا بالبرنامج التنموي الذي عرف بخطة لاغوس للعمل عام ١٩٨٠م، ثم البرنامج الاستعجالي للإصلاح الاقتصادي سنة ١٩٨٦م، وما تلاها من برامج التقويم الهيكلي سنة ١٩٨٩م. لكن هذه البرامج والمخططات أظهرت فشلها، وهو ما دفع قيادة المنظمة إلى التفكير من جديد في إستراتيجية تنموية تعي أولا عدم قدرة القارة الإفريقية على التنمية وحدها، وتقترح على المنتظم الدولي شراكة تنموية. وفي هذا السياق بدأ ما يشبه «العصف الفكري الاقتصادي» شارك فيه خمس دول وضعوا اللبنات الأولى لبرنامج اقتصادي إفريقي صرف، وهي نيجيريا ومصر والجزائر وجنوب إفريقيا والسنغال، وذلك من خلال طرح

(٣) «إفريقيا.. البحث ما زال جارياً عن نموذج للتنمية،» Deutsche Welle (DW)، (٢٩، ديسمبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٦، أغسطس، ٢٠٢٠، https://cutt.ly/AgWjSoE

مبادرة «ماب» ثم خطة «أوميغا»، ليتم دمج المبادرتين تزامنا مع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى ما يعرف حاليّاً بالاتحاد الإفريقي، والاتفاق على الانفتاح على الآخر وطرحها أمام الشركاء الغربيين. وصولاً إلى إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والمعروفة اختصارا بـ«نيباد NEPAD» في أكتوبر ٢٠٠١م وهدفها القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه القارة الإفريقية.

وعلى الرغم من أهمية مبادرة النيباد للقارة الإفريقية لكونها وسيلة مهمة لإقامة الحكم الرشيد وتحقيق إقلاع اقتصادي إفريقي، وضمان حياة أفضل لشعوب القارة السمراء وتحقيق التنمية المستدامة، غير أنها في طريق تحقيق أهدافها تصطدم بتحديات كثيرة: كجذب الاستثمار الأجنبي الاستمرار في التنمية الإفريقية، حيث يعتبر عدم الاستقرار السياسي عاملاً مهمًّا في خفض مستويات الاستثمار في القارة؛ الدول الكبرى تدعم وتقوي فلاحتها على حساب دول الجنوب المتضررة، التي تعتبر الفلاحة قطاعًا أساسيًّا في إفريقيا، المساهمة الخارجية غير كافية والمشروعات التي شملتها مبادرة النيباد بحاجة إلى تمويل كبير خاصة البنية التحتية والطاقة والصحة والزراعة والمياه، عدم قدرة الدول الإفريقية على ضمان الاستقرار وحفظ السلم في المناطق المضطربة، وإن كانت هناك قوى إقليمية قادرة على نشر قواتها العسكرية ولكن بدعم مالي لكي يتسنى لها مواصلة عمليات السلام؛ القارة محط أطماع غربية مما يهدد بفشل المبادرة التي تعتمد على التمويل الأجنبي بالأساس.[٤] إضافة إلى تحديات الصراعات حول الحدود الوطنية والإقليمية، وأزمة الديون التي تتخبط فيها الدول الإفريقية، ثم ضعف التجارة البينية مما يقلل الموارد المالية لحل المشاكل الاجتماعية.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى فشل مبادرة النيباد التهرب الذي يبديه المجتمع الدولي حيال تقديم مساعدات لإفريقيا من خلال النيباد، على أساس أنهم يقدمون مساعدات للتنمية عبر آليات أخرى.

كما أن آلية مراقبة النظراء التي أحدثتها مبادرة النيباد والتي اعتبرت من أهم ما جاءت به للتصدي لفساد العديد من القادة الأفارقة وسوء إدارتهم لاقتصاد بلدانهم ولتجاوز العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية، والتي صودق عليها في قمة الاتحاد الإفريقي، وتم إقرار أول وثيقة للآلية سنة ٢٠٠٢م[٥].

وعليه، تم إطلاق خطة جديدة للقارة الإفريقية تحت عنوان «أجندة ٢٠٦٣» واتخذت شعار: «إفريقيا التي نريد» وهي خطة إفريقية أصيلة للتنمية والتحول الذاتي من خلال تسخير المزايا النسبية التي تزخر بها القارة، فهي مختلفة تماما عن مبادرة النيباد التي كان فيها الاعتماد على الشراكة الغربية والمنظمات والمؤسسات الدولية، زيادة على ذلك فالأجندة هي بمثابة رؤية أو إستراتيجية للمستقبل البعيد[٦].

---

(٤) صالح وشنان، مرجع سابق.

(5) Fabrizio Pagani, "Peer Review as A Tool for Co-operation and Change" *African Security Review* 11 (2002): 9.

(٦) الموقع الرسمي لأجندة ٢٠٦٣م، https://au.int/en/agenda2063/overview

وتعتبر أجندة ٢٠٦٣ من المبادرات والخطط التي أعطى انطلاقتها الاتحاد الإفريقي، والتي تحتاج إلى تظافر الجهود على مستوى القارة والتعاون المباشر بين الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تملك خبرات تنموية، وقد تم تعداد مجالات عمل الأجندة في تقرير المفوضية والذي جاء فيه: إطلاق ثورة في التكنولوجيا والعلوم والابتكار، وتوجيه اقتصاديات الدول الإفريقية نحو التصنيع وتقويتها وزيادة الموارد الطبيعية الإفريقية التي لا تزال تستغلها الدول الغربية، وتحديث الزراعة الإفريقية وزيادة الإنتاجية وهي المجالات يمكن تحقيقها خلال ٢٥ سنة.

تأثير الصدمات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات الإفريقية

إن دول القارة الإفريقية قد اندمجت في منظومة الاقتصاد العالمي منذ لجوئها لإعادة جدولة ديونها، حيث تزايد هذا الاندماج عبر الزمن من خلال تطبيق برامج التثبيت والاستقرار وبرامج التكيف الهيكلي، كما ترسخ هذا الاندماج بدخول أغلب دول القاره منظمة التجارة العالمية وتطبيقها لمقررات جولة أرجواي، ولما كان النظام الرأسمالي وفقاً لنظريات دورات الدخل عرضة لحدوث الأزمات الاقتصادية، فإن القاره الإفريقية بدورها قد تأثرت بمثل هذه الأزمات بدرجة كبيرة. وإن هذا الاندماج الإفريقي في منظومة الاقتصاد العالمي قد جاء في وقت مبكر لم تصل فيه اقتصادات هذه الدول لإمكانيات المنافسة العالمية، لذا فهي بحاجة إلى إجراءات غير تقليدية تستكمل من خلالها تحقيق الشروط الموضوعية التي تمكنها من الدخول للسوق العالمي بقدرة تنافسية تحقق التكافؤ في ممارسة هذه المنافسة.

إن تأثير الصدمات الاقتصادية العالمية المتكررة على الاقتصادات الإفريقية بالتطبيق على الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م، حيث كانت هذه الأزمة بمثابة صدمة اقتصادية خارجية أثرت على الدول النامية بصفة عامة، والدول الإفريقية بصفة خاصة، وذلك من منطلق أن اطراد تدويل الحياة الاقتصادية، وعالمية الأدوات المالية كان لهما أثار مباشرة في انتشار مثل هذه الأزمات وانتقالها من مجتمع لآخر لتشكل ما يطلق عليه «الصدمات الاقتصادية الخارجية للدول التي تنتقل إليها آثار تلك الصدمات».

حيث انتقلت الأزمة المالية العالمية من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الإفريقية من خلال القناة المباشرة: كنتيجة طبيعية للتعرض للروابط المالية في أسواق الديون والأسهم الدولية. ومن خلال القناة غير مباشرة من خلال الاقتصاد الحقيقي سواء في مجال التجارة الخارجية أو التحويلات أو تدفقات المساعدات.

كما ينبغي الإشارة إلى أن هناك تباينات كبيرة في تأثير الأزمة بين الدول المختلفة داخل القارة الإفريقية؛ نظراً لطبيعة المؤسسات بكل دولة وكذلك وفقاً لدرجة ارتباط كل دولة إفريقية بالاقتصاد العالمي.

ومن أجل التخفيف من إشكالية تزايد احتمالات تعرض الاقتصادات الإفريقية للصدمات الاقتصادية الخارجية الناجمة عن الأزمات المتكررة التي يشهدها النظام الرأسمالي العالمي كنتيجة طبيعية مع زيادة اندماج الاقتصاد الإفريقي في منظومة العولمة، من خلال دراسة هذه الصدمات وأسباب حدوثها وآلية تأثيرها على الاقتصادات الإفريقية. ومن أجل الصمود أمام الصدمات الاقتصادية العالمية، يمكن اقتراح أهم السياسات الاقتصادية الإفريقية:

- **أولاً:** إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي.. بإعادة النظر في النموذج الاقتصادي الذي يعتمد إستراتيجية التوجه نحو التصدير بصورة مفرطة، والعمل على إعادة توجيه الاقتصادات الإفريقية نحو إستراتيجيات النمو المعتمدة على الاستثمار والاستهلاك المحليين والعمل على تنويع الهياكل الإنتاجية.
- **ثانياً:** التأكيد على الدور الفعال للدولة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية.
- **ثالثاً:** أن تعمل الدول الإفريقية على مواصلة تطبيق إستراتيجية حذرة لمراقبة تدفقات رؤوس الأموال ووضع ضوابط لحركتها، بالإضافة إلى أهمية إعادة التفكير وعدم التعجل في تحرير المعاملات الرأسمالية.
- **رابعاً:** أهمية وجود رؤية أوسع لأهداف السياسة النقدية بالعمل على إعطاء الأولية لتحقيق الاستقرار في الإنتاج وسعر الصرف، بالإضافة للسيطرة على معدل التضخم، وهو ما يتطلب اتخاذ أشكال وسيطي من أشكال نظم الصرف بدلاً من التعويم الصريح لأسعار الصرف، بالإضافة لاستخدام سياسة نقدية مرنة فيما يتعلق بالأهداف التشغيلية.
- **خامساً:** على مستوى السياسة المالية، ضرورة توجيه الإنفاق العام نحو تعزيز الاستثمارات المنتجة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، بالإضافة للعمل على زيادة الإنفاق على المشروعات الاجتماعية ذات الطابع العام مع ضرورة تمحور الأهداف المتوسطة الأجل للسياسة المالية حول تقليص مساحة الفقر بدلاً من التركيز على الاستقرار وتحقيق أدنى معدل للتضخم واستبدال ذلك تنشيط عملية النمو المدفوع بالإنفاق العام، كما أن هناك ضرورة لاتباع أنظمة ضريبية تحقق العدالة في توزيع الدخول مع إلغاء جميع الإعفاءات الضريبية المقدمة للشركات متعددة الجنسيات والاحتكارات العالمية العاملة في إفريقيا.
- **سادساً:** تطبيق منهج للزراعة والتنمية الريفية أكثر شمولية، مع ضرورة إعادة قراءة وتحليل إمكانية تطبيق التعاونيات الزراعية الإفريقية في ظل محدودية القدرات الإنتاجية للمزارعين الأفارقة وضعف قدراتهم التنافسية وذلك من خلال الاستفادة من تجربة التعاونيات الزراعية الإفريقية.[٧]

(٧) غادة أنيس البياع، «أزمات الرأسمالية العالمية»، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٤م، الاسترجاع في: ١٤، يناير، ٢٠١٩م، https://cutt.ly/5gENa0k

انعكاسات وباء كورونا على الاقتصادات الإفريقية

ظهرت أول حالة إصابة بجائحة «كوفيد-١٩» في إفريقيا في ١٥ فبراير ٢٠٢٠م بعد حوالي شهرين من إعلان الصين أول إصابة بها. وتنتشر الجائحة بسرعة في إفريقيا، فقد تفشَّت في ٣٠ دولة إفريقية في أقل من ٣٠ يومًا، ثم ما لبثت أن توسع نطاقها حتى وصلت إلى ٥٣ دولة باستثناء ليسوتو[٨].

يرى الاتحاد الإفريقي أن معدل النمو الاقتصادي في القارة سوف ينخفض ما بين ٠,٨٪ و١,١٪ في الوقت الذي تنبَّأ فيه البنك الإفريقي للتنمية بمعدل نمو مقداره ٣,٤٪ لعام ٢٠٢٠م، وقدّره البنك الدولي بحوالي ٢,٩٪. ويتوقع الاتحاد الإفريقي أن تشهد القارة انخفاضًا شديدًا في الواردات والصادرات بنسبة ٣٥٪، أي ما يقرب من ٢٧٠ مليار دولار.[٩] وأن نحو ٢٠ مليون وظيفة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي مُهدَّدة بالانهيار بسبب الجائحة، وقد يصل الرقم إلى ٥٠ مليون وظيفة وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة.[١٠]

في حين أن هناك مؤشرات أخرى تشير إلى تباطؤ الاقتصاد الإفريقي، حيث ينخفض معدل النمو بشكل حاد من ٢,١ إلى -٥,١٪ في عام ٢٠٢٠م، ما قد يُكبِّد الاقتصادات الإفريقية خسارة تتراوح ما بين ٩٠ و٢٠٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠م.[١١] أما اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة فقدَّرت في مارس ٢٠٢٠م انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا لعام ٢٠٢٠م من ٣,٢٪ إلى ١,٨٪ بسبب تعطُّل سلاسل التوريد العالمية، وصدمات الطلب في قطاعات مثل الطاقة والسياحة والتحويلات المالية، وتباطؤ تدفقات الاستثمار وفقدان الوظائف ونقْص جانب العرض وضغوط التضخم. ففي نيجيريا تشير أسوأ السيناريوهات إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلاد من ٢,٥٪ إلى -٣,٤٪ في عام ٢٠٢٠م بسبب هبوط أسعار النفط. بينما تذهب المؤشرات في جنوب إفريقيا في حالة تفشي الفيروس إلى حدوث انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى -٨,٣٪ [١٢].

اتخذت عدد من الدول الإفريقية إجراءات خاصة بحظر السفر والدخول إلى أراضيها، وإجراءات خاصة للعمل على الحد من انتشار الفيروس والتصدي إليه، إذ اتجهت أغلب الدول إلى فحص المطارات وغيرها من الإجراءات. وبما أن أغلب الزيارات وتأشيرات الدخول إلى الدول الإفريقية تأتي بهدف السياحة، فقد ألغت عدد من الدول الإفريقية تأشيرات الدخول إلى أراضيها؛ مما يعني تأثر قطاعي الطيران والسياحة في عموم القارة[١٣].

(8) "Coronavirus Spreads through Africa," Africa Center for Strategic Studies, May 5, 2020, https://bit.ly/2yK80AF.

(9) "Africa Joint Continental Strategy for COVID-19 Outbreak," *African Union*, March 5, 2020, https://bit.ly/3clOqcH.

(10) Brahima Coulibaly, "The G20's Action on Debt is an Important First Step; Now for The Hard Part," *The Africa Report*, April 20, 2020, https://bit.ly/3cnCyXw.

(11) Kartik Jayaram, Acha Leke, Amandla Ooko-Ombaka, and Ying Sunny Sun, "Tackling COVID-19 in Africa, " *McKinsey& Company*, April, 1, 2020, https://mck.co/2SRa8NG.

(12) Ibid.

(١٣) محمد عثمان، «سيناريوهات محتملة... الكورونا وأزمات الاقتصاد في إفريقيا جنوب الصحراء»، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٩، مارس، ٢٠٢٠م، http://www.acrseg.org/41532

وعليه تم تراجع في أنشطة القطاع السياحي، وبالتالي انخفاض في حجم الإيرادات السياحية، وخاصة في الدول الإفريقية التي كانت السياحة تدرّ لها موردًا هامًّا. وقد توقعت دراسة للاتحاد الإفريقي معاناة الدول الإفريقية السياحية في ناتجها المحلي الإجمالي من انكماش اقتصاداتها بنسبة ٣,٣٪ في المتوسط هذا العام، فمثلاً يُتوقع انكماش اقتصادات دولة سيشل والرأس الأخضر وموريشيوس وغامبيا بنسبة ٧٪[١٤]، وأيضًا تراجع ملحوظ في تدفقات رؤوس الأموال، والاستثمارات الأجنبية في دول إفريقيا.

كما تشهد الدول النفطية كالجزائر ونيجيريا وأنغولا تقلصًا في الإيرادات، وحسب توقع الاتحاد الإفريقي قد تصل نسبة الانكماش فيها إلى ٣٪ في المتوسط. وقد تخسر نيجيريا وأنغولا، وهما أكبر بلدين منتجين للبترول، ٦٥ مليار دولار من الإيرادات النفطية وحدهما[١٥] وفي جلسته الاستثنائية في ٣ مارس ٢٠٢٠م، أكد مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا على انخفاض ملحوظ متوقع في النمو الاقتصادي في دول الأعضاء، موضحًا أنّ دول الأعضاء سوف تشهد ارتفاعًا في معدل البطالة، وآثارًا سيئة على قطاع النقل والسياحة والتجارة والصناعة. وثَمَّة توقعات مصرية بتباطؤ النمو الاقتصادي إلى ٤,٥٪ في الربع الثالث، و١٪ في الربع الرابع من السنة المالية، بسبب وباء كورونا، بينما كان هدف الحكومة المصرية تحقيق معدل نمو بنسبة ٥,٦٪[١٦].

وفي ظل توقف نشاط النقل الجوي، تشير التوقعات إلى تأثر قطاع السياحة في إفريقيا تأثرًا كبيرًا، إذ أشار تقرير الاتحاد الإفريقي إلى أن الخسائر في هذا القطاع تتجاوز ٥٠ مليار دولار، بالإضافة إلى فقدان نحو مليوني فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة[١٧]؛ مما سيعمل على إعاقة فرص الاستثمار الأجنبي في القارة الإفريقية. كما أن القيود المفروضة على السفر سوف تُقيِّد من حركة التجارة وحجمها بين إفريقيا والعالم الخارجي[١٨]، أما نشاط النقل البحري، فقد تأثَّرت حركة الموانئ الإفريقية بصفة كبيرة نتيجة الإغلاق، وتوقُّف حركة التجارة الدولية مع إفريقيا، حيث سجل ميناء ممباسا الكيني أدنى مستوى من سفن الشحن منذ فبراير ٢٠٢٠م، إذ ألغيت ٣٧ عملية وتوقف عمل ١٠٤ أرصفة تزامنًا مع تعطيل سلاسل التوريد.[١٩]

وتتسبب جائحة «كوفيد-١٩» في تعطيل مشروعات البنية التحتية في إفريقيا، خاصة تلك التي تنفذها

---

(١٤) باري صديقي حسيني، «إفريقيا ومرحلة ما بعد التعافي من كوفيد١٩ المستجد»، قراءات إفريقية، (٢٢، أبريل، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/BgWjJx6

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) المرجع السابق.

(17) Jayaram et al., "Tackling COVID-19 in Africa".

(18) Sergio Carciotto, "Covid-19 Could Stall Africa's Integration Agenda, Pretoria," *Institute for Security Studies*, April 29, 2020, https://bit.ly/2Lf30Xm.

(19) Nina Callaghan and Mark Swilling, "Covid-19: Economic Impact on East and Southern Africa," *Daily Maverick*, 27 March 2020, https://bit.ly/2xRk0jr

الصين تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق، لذلك، يتوقع أن يتحول اهتمام وموارد الحكومة الصينية عن المبادرة لمواجهة «كوفيد-١٩» لمدة سنة كاملة على الأقل.[٢٠]

سبل تعزيز الاقتصادات الإفريقية في مواجهة الصدمات الاقتصادية

• سياسات اقتصادية آنية لمواجهة كوفيد ١٩

أقرت دول الاتحاد الإفريقي العديد من الخطط والإجراءات الضرورية لمواجهة تداعيات الوباء، من بينها: إعلان البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير في ٢٠ مارس عن تقديم تسهيلات بقيمة ٣ مليارات دولار؛ للتخفيف من آثار التجارة الوبائية ولمساعدة البلدان الإفريقية على التعامل مع الآثار الاقتصادية والصحية لوباء كورونا. كما اتفق مجلس وزراء المالية الأفارقة على تخصيص ١٠٠ مليار دولار لتمويل الوضع الطارئ لمكافحة فيروس كورونا، وحذر الوزراء الأفارقة من أن اقتصادات بلدانهم تواجه مخاطر تباطؤ عميقة ولن يتمكن من التعافي إلا بعد ثلاث سنوات.

• سياسات نموذجية إفريقية

إن بعض الدول مثل المغرب، وغانا، وموريشيوس، وكينيا، بدأت برامج تحفيز وطنية، بينما أطلقت أيضًا إصلاحات مؤسساتية لتحسين آفاقها المالية على المدى المتوسط، ولكن مثل هذه السياسات ستكون أكثر فاعلية إذا صُمِّمت ونُفِّذت على المستوى القاري.

وعلى المدى القصير، تحتاج إفريقيا إلى مساحة مالية أكبر لتعزيز الإنفاق الصحي، واحتواء انتشار كوفيد-١٩، ومساعدة القطاعات الأكثر تضرراً، وتحفيز الاستهلاك المحلي، في حين يتعين على البنوك المركزية في القارة خفض أسعار الفائدة، وتوجيه السيولة للشركات والأسر المتضررة.

وعلى المستوى البيني، أظهرت دراسة حديثة أن بعض إجراءات السياسة التجارية التي يمكن تنفيذها بسهولة -مثل إلغاء التعريفات الثنائية الحالية، وجميع الحواجز غير التعريفية المفروضة على السلع والخدمات داخل القارة، وتقليص الوقت الذي يستغرقه عبور الحدود- سيولد ١٣٤ مليار دولار لكل أو ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا.

وعلى المستوى الدولي، تحتاج إفريقيا إلى مرفق تمويل دولي خاص يهدف إلى تعزيز نمو إنتاجيتها في المستقبل، وستدعم مثل هذه المبادرة الإنفاق الطارئ على النظم الصحية في البلدان المحدودة الميزانية، بينما

(20) Morné van der Merwe (and others), "South Africa: The Impact of COVID-19 on Key African Sectors," *Global Compliance News*, March 26, 2020, https://bit.ly/3dyncQ1

تعزز الطلب المحلي، ومن شأنها أيضاً أن تساعد على تمويل بناء بنية تحتية مربحة في القطاعات التنافسية، ومن ثمَّ إرساء أسس التصنيع والنمو في المستقبل. ويمكن تمويل هذا المرفق من المستثمرين المؤسسيين، وبنوك التنمية الإقليمية، والقطاع الخاص، وحكومات مجموعة العشرين، ومن شأن هذا المرفق أن يولِّد في نهاية المطاف تمويلًا عامًّا ذاتي الاكتفاء لقطاعي الصحة والاجتماعي في إفريقيا، ويجعل القارة مساهمًا مهمًّا في الطلب العالمي.

- **المطالبة بإلغاء الديون**

فالقارة الإفريقية تواجه أزمة ديون يقدّر إجمالها بحوالي ٣٦٥ مليار دولار، حوالي ثلثها يعود إلى الصين، لذلك فهي تسعى للتفاوض بشأن تخفيفها أو إلغائها. وفي الوقت نفسه ستضطر إلى مزيد من الاستدانة من المؤسسات والقوى الدولية في ظل العجز عن سداد الديون الخارجية التي تقدر بـ ٢٣٦ مليار دولار.[٢١] وحيث إن هذه القارة تفتقر إلى الموارد والبنية التحتية الصحية اللازمة لمواجهة الأزمة، إذ يقدر الخبراء أنها تحتاج لما لا يقل عن ١١٤ مليار دولار لتغطية المتطلبات المالية العاجلة، وحتى في حالة تحقق هذا الدعم الدولي، فإن القارة ستواجه فجوة بنحو ٤٤ مليار دولار، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. فقد حث الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الدائنين على تعليق الديون لجميع الدول النامية، وليس للأشد فقراً فقط، إذ اعتبر أن المتطلبات المالية لإفريقيا قد تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار.

في حين وافقت بكين بتحفظ على الاتفاق الذي توصلت إليه مجموعة العشرين في أبريل ٢٠٢٠م، الذي ينص على تعليق ديون الدول الإفريقية الأشد فقرًا حتى نهاية العام الحالي، فيما تستمر المفاوضات على تمديد الاتفاق عامًا إضافيًّا، ولا يشمل اتفاق مجموعة العشرين جميع الدول الإفريقية، إذ استبعدت الدول التي حصلت على قروض من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، كما يستبعد الاتفاق القروض التجارية التي حصلت عليها الدول الإفريقية من بنوك استثمارية، مثل بنك التصدير والاستيراد في الولايات المتحدة وبنك التنمية الصيني.

ووفقا للبنك الدولي، هناك ٧٣ دولة حول العالم مؤهلة للحصول على تعليق خدمة الديون، منها ٣٧ دولة إفريقية، ولدى هذه الدول الـ٣٧ مجتمعة التزامات خدمة ديون تصل إلى ٥,٢٧٥ مليار دولار أمريكي في الفترة من ١ مايو إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، أكبر هذه الالتزامات على الإطلاق من نصيب أنجولا المثقلة بصفة دائمة بالديون، حيث تبلغ التزاماتها ٢,٦٤٥ مليار دولار من التزامات خدمة الديون في تلك الفترة ـــ أو

(21) "The African Union's Structures and Mechanisms Put to The Test, Pretoria," *Institute For Security Studies*, April 20, 2020, https://epc.ae/ar .

٣,١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وإذا استطاعت الحكومات الإفريقية تعليق ٥,٢٧٥ مليار دولار أمريكي من خدمة الديون هذا العام، فهذا سيساعدها بالتأكيد على محاربة كوفيد ١٩ وتداعياته، لكن الواقع أكثر غموضًا. حتى الآن دائنو نادي باريس هم فقط الملتزمون بتعليق خدمة الديون، وهم يمثلون ٥٪ فقط من الديون الخارجية لإفريقيا؛ ولذلك من المهم انضمام الدائنين من خارج نادي باريس، وخاصة الصين، التي تمتلك ١٧٪ من الديون الإفريقية، ومقرضي القطاع الخاص، الذين يمثلون ٣١٪ من هذه الديون. كما ظهرت دعوات تطالب بتمديد مبادرة تعليق خدمة الديون إلى ما بعد ٢٠٢٠م لتشمل جميع الدول الإفريقية، بل هناك من رأى أنه يجب إلغاء مدفوعات الديون الإفريقية بدلاً من تعليقها. فإنه قد يؤدي بتعليق الديون الإفريقية من ٢٠٢٠م إلى ٢٠٢٢م إلى تفاقم أزمة ديون أكبر في المستقبل.

- **التكامل الاقتصادي الإفريقي**

مثَّل التكامل الاقتصادي الإقليمي نقطة التركيز الرئيسة للبلدان الإفريقية اتجاه الصدامات والأزمات، وقد صدرت عدة إعلانات عن الدول الأعضاء تحث على دفع عملية التكامل في إفريقيا، كما شددت اتفاقية ابوجا وخطة عمل لاجوس على ضرورة تعزيز التكامل الإقليمي في إفريقيا.

حيث وقّعت الدول الإفريقية المعاهدة المؤسِّسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية الصادرة عن المنظمة في يونيو ١٩٩١م بالعاصمة النيجيرية (أبوجا)، وبدأ سريان مفعولها منذ مايو ١٩٩٤ [٢٢]، والتي استهدفت تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة للقارة الإفريقية خلال فترة زمنية أقصاها ٣٤ سنة، وذلك عبر مراحل ست على النحو الآتي:[٢٣]

المرحلة الأولى: مرحلة تعزيز الجماعات الاقتصادية القائمة وتدعيمها.

المرحلة الثانية: وتستهدف تحسين أوضاع الجماعات الاقتصادية القائمة، وقيامها بتخفيض فئات تعريفاتها الجمركية، وإقامة مشروعات مشتركة بين الدول أعضاء التكتلات في المجالات الاقتصادية المتنوعة (زراعية، صناعية، خدمية).

المرحلة الثالثة: إنشاء منطقة تجارة حرة، ثم اتحاد جمركي لكلٍّ تكتل من التكتلات القائمة.

المرحلة الرابعة: إنشاء اتحاد جمركي على مستوى القارة.

المرحلة الخامسة: تأسيس السوق المشتركة الإفريقية.

المرحلة السادسة: وتستهدف إصدار عملة إفريقية موحّدة، وإنشاء هياكل مؤسسية للجماعة.

(22) Naceur Bourenane, "Regional Integration in Africa: Situation and Prospects," in *Regional Integration in Africa*, ed. Jorge Bragade and Omar Kabaj (Paris: OECD publication, 2002), 18.

(٢٣) محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران)، «دليل المنظمات الإفريقية الدولية،» (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، ٢٠٠٦م،) ٥٠ – ٥١.

وعليه؛ فإنه من المفترض في حالة تنفيذ (معاهدة أبوجا) تحقيق هذه الوحدة عام ٢٠٢٨م (٣٤ سنة من تاريخ سريان المعاهدة في مايو ١٩٩٤ [٢٤].

- **التكتلات الاقتصادية الإفريقية الإقليمية**

تفاوتت التكتلات الإقليمية فيما حققته من خطوات نحو تحقيق التكامل الإقليمي، حيث حقق بعضها تقدمًا ملحوظًا في هذا الصدد، في حين ما زال البعض الآخر يواجه صعوبات مختلفة. فلقد حدث تقدم محدود في ثلاثة من التجمعات الثمانية فيما تتعلق بإقامة مناطق للتجارة الحرة واتحادات جمركية وهي تجمع (UMA)، وتجمع سين-وصاد- وتجمع الإيجاد. بينما حققت كل من الكوميسا و(EAC) والإيكواس تقدمًا ملحوظًا في هذا الصدد. ولكن لا يزال أمامها الكثير لتحقيق أهداف معاهدة أبوجا.[٢٥]

ويمكن القول بأن جماعة شرق إفريقيا (EAC) هي الأكثر تقدماً في تنفيذ معاهدة أبوجا، حيث أطلقت سوقها المشتركة في عام ٢٠١٠م. وأطلقت الكوميسا اتحادها الجمركي في يونيه من عام ٢٠٠٩م، وأحرزت الجماعة الإنمائية لجنوب إفريقيا (الصادك)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) تقدمًا ملحوظًا في بناء مناطق التجارة الحرة لديهما، وأطلقتا اتحاديهما الجمركيين في عامي ٢٠١٣، و٢٠١٥م على التوالي. وأطلقت الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (الإيكاس) منطقة التجارة الحرة الخاصة بها في عام ٢٠٠٤م، إلا أنها تواجه تحديات ملموسة على صعيد التنفيذ الفعلي.[٢٦] وتتسم مسيرة كل من اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول تجمع الساحل والصحراء (SAD-CEN)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالبطء؛ فجميع هذه الهيئات لم تتجاوز بعد طور التعاون بين الدول الأعضاء.

- **الرقمنة في اتجاه تقدم الاقتصاد الرقمي:** لقد أفضت أزمة (كوفيد-١٩) إلى تسريع تبني التقنيات الرقمية، حيث تسعى الشركات إلى تعزيز قدرتها التنافسية من خلال تقليل التكاليف في أعمالها. ومن هنا برزت أهمية الإسراع في خطوات تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي للقارة الإفريقية التي أقرها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في القمة الإفريقية فبراير ٢٠٢٠م، وارتباطا بذلك، أن دراسة أنجزتها مؤخرا مؤسسة "McKinsey) & Company") حول القارة الإفريقية على ضوء اجتياح «كوفيد-١٩»، أبرزت -ضمن مقترحاتها- أنه من أجل إنعاش الاقتصاد وتعافيه بعد الطارئ الصحي، فإن إفريقيا ستحتاج إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي.

(٢٤) نصوص المعاهدة في: عبد السلام محمد الشلوف وآخرون: وثائق إفريقية: من أكرا إلى لومي، (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ٢٠٠١م)، ٢١٨.

(25) United Nations and African Union Commission, *Assessment of Progress in Regional Integration in Africa* (Addis Ababa: United Nations and African Union Commission, March 2013), 10.

(26) Ibid.,11.

وفي هذا الشأن، دعا الاتحاد الإفريقي البلدان الإفريقية إلى توسيع نطاق الضريبة من خلال فرض الضرائب الرقمية على الاقتصاد الرقمي، على اعتبار أن الشركات الرقمية تستطيع أن تقدم منتجاتها بصفة عابرة للحدود وتحقق أرباحًا من دون أن يكون لها منشآت على أرض الواقع في البلد الذي يكون مصدرًا لربح هذه الشركات، ولذلك لا تساهم هذه الشركات بدفع الضرائب؛ لأنها خارج القوانين الضريبية المعمول بها.

ومن المرجح أن يؤثر تبني العمل عن بعد على العديد من الاقتصادات غير المستعدة للتغير السريع الذي تحركه التكنولوجيا. وقد يؤخر ذلك التحول الانتعاش الاقتصادي في العديد من الدول الإفريقية النامية، لكن هناك استثناءات، حيث تسعى رواندا -على سبيل المثال- إلى تعزيز مكانتها كاقتصاد خدمات مدعوم بالتكنولوجيا قادر بأسلوب أفضل على الاستفادة من الابتكار والمعرفة في مرحلة ما بعد (كوفيد-١٩).

- **إطلاق منتدى قادة الأعمال الأفارقة**

التزم قادة الأعمال الأفارقة والقطاع الخاص بتوحيد جهود الحكومات في محاربة (كوفيد-١٩)، وهو ما رحب به رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي خلال اجتماعهم المنعقد في ٢٢ أبريل ٢٠٢٠م، حيث أُتُّفِق على إنشاء منتدى لقادة الأعمال الأفارقة لدعم جهود الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء لتنفيذ إستراتيجية COVID-19 القارية، حيث يتطلب الخروج من الأزمة تظافر جهود القطاع الخاص مع القطاع العام لتقليل الخسائر إلى الحد الذي يمكن احتماله.

خاتمة

بداية من أجل التخفيف من حجم الآثار الاقتصادية لكوفيد١٩ على إفريقيا، ينبغي إعادة هيكلة الأنظمة الاقتصادية والسياسات المالية للاكتفاء الذاتي اقتصاديًّا، وبناء مناخ اقتصادي متوازن، أكثر استقلالية وملاءمة لاقتصادات القارة. مع طرح التساؤل حول ماهية الخيارات الاقتصادية الكبرى في السياسات الإفريقية بعد الأزمة الاقتصادية الحالية بين النظام الليبرالي العولمي أو النظام الاشتراكي أو ربما نظام اقتصادي إفريقي خاص.

هذا، ومن أجل انتعاش الاقتصاد في إفريقيا، ينبغي تسريع الخطوات من أجل تنفيذ مراحل التكامل الإفريقي، كما أن الحكومات في البلدان الإفريقية يجب أن تتوصل إلى حلول مبتكرة لضمان استدامة القطاع غير الرسمي، لأنه ما يزال غير مستغل، ويمثل الأخير في القارة سوق ائتمان تزيد قيمته عن ٣٠٠ مليار دولار. وعلى عكس أوروبا تتمتع إفريقيا بميزة التزايد في أعداد الشباب، لذلك هناك حاجة للاستثمار في رأس المال البشري وإعداد سكان مؤهلين، وضرورة قيام العالم المتقدم بمنح التقنيات والتكنولوجيا في مجالات التطوير والتحديث الاقتصادي للأفارقة؛ لأن هناك توقعات الخبراء في مجال المال والأعمال يتوقعون بأن يتحوّل الاقتصاد الإفريقي إلى أكثر الاقتصادات القارية المزدهرة بين قارات العالم أجمع، وبأن القرن الاقتصادي القادم هو قرن اقتصاد إفريقيا.

كما أن الاقتصاديات الإفريقية تعتمد بصفة أساسية على تصدير المواد الخام وبخاصة النفط، وقد شهدت أسعار النفط تراجعًا كبيرًا منذ تفشي هذا الفيروس، فقد أدى إغلاق الصين على سبيل المثال لموانيها إلى قيام مستوردي النفط بإلغاء عمليات الشراء وفرض قيود على الدول والشركات النفطية الموردة حتى يتم قبول الشحنات، ففي أنجولا على سبيل المثال أجبرت مجموعة «Sonangol» النفطية التابعة للدولة على تخفيض سعر الشحنة حتى يتم الموافقة على شرائها[٢٧].

توصيات للتقليل من حجم الخسائر الاقتصادية للصدمات الاقتصادية على إفريقيا

١- إعادة هيكلة الأنظمة الاقتصادية والسياسات المالية للاكتفاء الذاتي اقتصاديًّا، للتخفيف من التسابق نحو الاقتراض من صندوق النقد الدولي، رغم ما لهذا الاقتراض من آثار سلبية على اقتصادات القارة.

٢- بناء مناخ اقتصادي متوازن، أكثر استقلالية وملاءمة لاقتصادات القارة. وثمّة تساؤل مهمّ، وهو: هل ستُجَدِّدُ الدولُ الإفريقية عهدَها بنظام الرأسمالية بعد الأزمة، أم سترجع إلى النظام

(27) Elliot Smith, "The coronavirus fallout is 'battering' African economies, Capital Economics says," *CNBC*, February 10, 2020, https://cnb.cx/2ITHMgy

الاشتراكي من جديد؟ أم ستتبنى نظامًا اقتصاديًّا خاصًّا بها؟ تساؤل مهمّ يستدعي البحث والدراسة العميقة.

٣- تنظيم الجهود والخبرات الوطنية، لتوفير المرونة اللازمة لانتعاش الاقتصاد الوطني وفق متطلبات السوق المتغيرة.

٤- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتطبيق الميزة النسبية في تحديد نمط التجارة الدولية.

٥- تطويع وسائل التقنية المختلفة لتطوير قواعد الصناعة الوطنية، وابتكار صناعات تحويلية وطنية ذات كفاءة.

٦- التنظيم والاستفادة من الفرص الاستثمارية في القارة؛ بحيث توجد دول تملك الأراضي الصالحة للزراعة مثل السودان وبلدان غرب إفريقيا ووسطها، وتوجد دول أخرى منتجة للنفط والمعادن، فهذا الاختلاف يعتبر مغنمًا للقارة، فإفريقيا هي القارة الوحيدة التي تمتلك جميع الموارد التي يحتاج إليها العالم.

اقتصاديات الصحة في السودان وإمكانات مواجهة الأزمات والأوبئة

د. إبراهيم علي جماع الباشا - جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد - الخرطوم.

تعد الأزمات والأوبئة من أكثر المخاطر التي تهدد المجتمعات وذلك من خلال تأثيرها المباشر على القوى العاملة التي يستند إليها النشاط الاقتصادي في الإنتاج، لأن الدراسات تثبت وجود علاقة طردية بين إنتاجية العمال وسلامتهم من الإصابات والأمراض وغيرها من المخاطر الصحية.[١]

لذلك من الأهمية بمكان إجراء الدراسات حول إمكانات الدول في المجال الصحي للتعرف على مدى أهليتها لمواجهة الأزمات والأوبئة أو لتحديد حجم الآثار التي يمكن أن تلحق بها، ذلك من أجل تقديم بعض التوصيات التي قد تفيد في المستقبل. تأسيساً على ما سبق فإنه أُعِدَّت هذه الورقة عن اقتصاديات الصحة في السودان وإمكانات مواجهة الأزمات والأوبئة، حيث جاءت مشتملة على ثلاثة محاور: مفهوم اقتصاديات الصحة، إمكانات القطاع الصحي في السودان، جائحة كورونا في السودان (إجراءات المواجهة، التحديات والآثار).

المحور الأول: مفهوم اقتصاديات الصحة وآثارها الاقتصادية

اقتصاديات الصحة هي فرع من الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد وهي تبحث عن كيفية تطبيق أدوات علم الاقتصاد على القضايا الصحية من أجل تحليلها وتوضيح علاقاتها بالمتغيرات الأخرى.[٢]

• الآثار الاقتصادية لاقتصاديات الصحة

يُعد القطاع الصحي من أهم العوامل الداعمة لصحة عنصر العمل؛ لذا فإن تطوره يرتبط بعلاقة إيجابية

(١) إبراهيم علي جماع الباشا، «أثر مهددات الصحة العمالية على الإنتاج الصناعي بالتطبيق على مصنع شركة سكر كنانة،» (٢٠٠٧م – ٢٠١٢م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الإمام المهدي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، السودان، ٢٠١٣م)، ١٦ -١٧.

(٢) محمد حامد عبد الله، «دور الاقتصاد في خدمات الرعاية الصحية، ورقة عمل مقدمة لندوة اقتصاديات الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية الواقع والمستقبل،» الكلية الصحية العسكرية المتوسطة، الظهران، (٨–٩، إبريل، ٢٠٠٣م)، ٣.

مع إنتاجية العاملين في القطاعات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي.

ولما كان النمو الاقتصادي يُعرّف بأنه الزيادة المستمرة في الكميات المنتجة من السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة عادة تكون سنة، فإن البنك الدولي قد حدد أربعة طرق لكيفية مساهمة اقتصاديات الصحة في النمو الاقتصادي: الطريق الأول أن الأفراد الأكثر صحة أكثر انتظامًا في مكان العمل ما يعني زيادة إنتاجيتهم.

والطريق الثاني هو أنّ الأطفال الأكثر صحة أقل تغيباً عن التعليم بالمقارنة مع الأطفال المصابين، ما يعني تحقيق نتائج دراسية أفضل ويدرس الطريق الثالث أثر القضاء على الأمراض والأوبئة والأزمات الصحية في أماكن انتشارها، هذا يعني تهيئة تلك الأماكن لتصبح أكثر جذباً للاستثمار والإنتاج فتُحقّق عوائد من شأنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي، أما الطريق الرابع فيتمثل في أثر نمو الاستثمار في القطاع الصحي، فهو يعمل على تطوير الموارد البشرية في المستقبل، من خلال تمديد وتطويل العمر الإنتاجي للأفراد.[٣]

تأسيساً على ذلك فإن لهذه الاقتصاديات آثاراً إيجابية على الإنتاج والإنتاجية في كل القطاعات المكونة للاقتصاد الكلي.

إضافة إلى ذلك فإن لاقتصاديات الصحة بعض الفوائد كتحليل القضايا والمشاكل المتعلقة بالقطاع الصحي، تقييم آثار التشريعات والأنظمة الصحية على مستوى عرض وطلب الخدمات الصحية التنبؤ والتخطيط لمستقبل القطاع الصحي، تقديم المعايير اللازمة لتقييم السياسات الصحية وتحديد التكاليف والمنافع في قطاع الخدمات الصحيـة.[٤]

المحور الثاني: القطاع الصحي في السودان الإمكانات والتحديات

يُتَناول ذلك على النحو التالي:

أ ـ الإمكانات المالية: تتمثل في الإنفاق العام على القطاع الصحي حيث يزيد الإنفاق وينخفض من سنة إلى أخرى يمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

(٣) صفاء أحمد باسلامة، «تطور القطاع الصحي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية،» بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد (غير منشور)، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، د/ت ، ١٠٩.

(٤) المرجع السابق، ٨.

شكل رقم (١) الإنفاق الحكومي على الصحة بآلاف الجنيهات

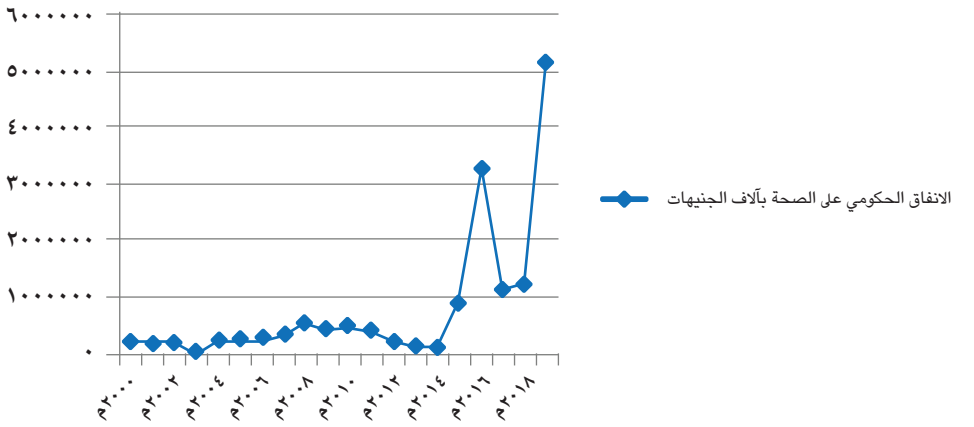

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، جمهورية السودان، تقارير مختلفة (٢٠٠٠م – ٢٠١٩م) .

- تشير البيانات المتحصل عليها من المصادر الرسمية إلى أن الحكومة الاتحادية في السودان تنفق على القطاع الصحي بمعدلات مختلفة، حيث شهد العام ٢٠٠٣م أقل معدل إنفاق على الصحة بواقع (٢١٨٨٦) ألف جنيه، وذلك لأن هذا العام كانت الحكومة تنفق أكثر على النشاط الحربي بسبب اندلاع الحرب الأهلية في ولايات دار فور، علماً بأن تمويل الحرب يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم التمويل المقدم للقطاعات الأخرى، لذلك انخفض حجم الإنفاق على القطاع الصحي في هذا العام، بينما كان أعلى معدل إنفاق على القطاع الصحي في العام ٢٠١٩م بواقع (٥١٥٠٠٠٠) ألف جنيه، والسبب في ذلك زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد السوداني وارتفاعها رقم ثلاثي، الأمر الذي يوجب أهمية زيادة الإنفاق على القطاع الصحي حتى يمكن تسييره بطريقة تتناسب مع حجم الطلب على الخدمات الصحية عليه فإن الزيادة لم تكن حقيقية وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار.

ب ـ إمكانات البنيات التحتية: تتضح هذه الإمكانات الخاصة بالفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٩م) من خلال بيانات الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) إمكانات البنية التحتية للقطاع الصحي في السودان

السنة	المستشفيات	المراكز الصحية	وحدات صحية أولية	سرير لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص
٢٠٠٠م	٣٠٩	٩١٥	٢٥٥٨	٧٤,٢
٢٠٠١م	٣١٥	٩٦٩	٢٤٣٨	٧٢,٦
٢٠٠٢م	٣٣٢	١٠١٢	٢٥١٨	٧٢,٧
٢٠٠٣م	٣٣٤	٩٦٤	٢٤٠١	٧١,٣
٢٠٠٤م	٣٥١	١٠٠٩	٢٦٧٩	٧١,٨
٢٠٠٥م	٣٥٧	١٠٤٣	٣٠٤٤	٧٣,٧
٢٠٠٦م	٣٧٥	١٢٠٩	٢٥٩٢	٧٣,٢
٢٠٠٧م	٣٧٨	١٣٩٧	٢٧٤٤	٧٣,٦
٢٠٠٨م	٣٩٥	١٣٩٨	٢٠٠٥	٧٢,٦
٢٠٠٩م	٤٠٧	١٤٧٩	٢٠٦٧	٧٢,٣
٢٠١٠م	٤١٦	١٦٠٣	١٨٦٩	٧٣,٨
٢٠١١م	٤١٩	١٩٠٠	٣٧٢٦	٨٢,٠
٢٠١٢م	٤٢٥	٢٠٢٠	٣٧٥٥	٨٢,٥
٢٠١٣م	٤٢٨	٢١٨٣	٣٤٤٠	٧٨,٨
٢٠١٤م	٤٢٨	٧١٣	٢٩٠٦	٨٠,٨
٢٠١٥م	٤٣٣	٧١٥	٢٨٣٧	٨٠,١
٢٠١٦م	٥٠٣	٢٦٠٢	٣٤٢٥	٧٦,٥
٢٠١٧م	٦٢٣	٢٦٩٢	٢٧٤١	٧٦,٥
٢٠١٨م	٦٢٣	٢٦٤١	٢٦٨٠	٧١,٢
٢٠١٩م	٦٢٣	٢٦٤٠	٢٦٨٠	٧٠,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الرصد الإحصائي، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية السودان، ص ٨٧-٩٥، ٢٠١٠م

- تقارير البنك المركزي، جمهورية السودان، (٢٠١٦م – ٢٠١٩م)، تقارير وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (٢٠٠٠م – ٢٠١٥م).

تشير بيانات الجدول رقم (١) أعلاه إلى أن عدد المستشفيات والمراكز الصحية خلال الفترة (٢٠٠٠م-٢٠١٩م) يختلف من سنة إلى أخرى، حيث كانت المستشفيات أكثر عدداً في الأعوام الثلاثة الأخيرة بواقع (٦٢٣) مستشفى، وذلك لأن الحكومة في هذه السنوات كانت تتعرض للضغط من قبل الشعب، حيث بدأت الثورة تطل في العاصمة وبعض الولايات بسبب ضعف الخدمات العامة التي من بينها الخدمات الصحية، لذلك أُسِّس المزيد من المستشفيات والمراكز الصحية إرضاءً للثوار. أما الوحدات الصحية الأولية فتراجعت إلى (٢٦٨٠) وحدة في عام (٢٠١٨م)، ذلك لأن معظمها يقع في الولايات والمحليات الطرفية قليلة التأثير على النظام الحاكم لذلك انخفضت حصتها من هذه الخدمات.

ج ـ الإمكانات البشرية: تتضح هذه الإمكانات من خلال بيانات الجدول رقم (٢) التالي الذي يوضح القوى العاملة في القطاع الصحي لكل ١٠٠ ألف شخص من السكان (٢٠٠٠م – ٢٠١٩م)

جدول رقم (٢) الإمكانات البشرية للقطاع الصحي في السودان

السنة	أخصائي	طبيب	صيدلي	مساعد طبي	ممرض
٢٠٠٠م	٢,٦	١٦,١	١	٢٢,٦	٥٦,٦
٢٠٠١م	٣	١٧,٤	٢	٢٢	٥٢
٢٠٠٢م	٣	١٧,٦	٢	٢١	٥٠,٤
٢٠٠٣م	٣,١	١٨,٤	٢	٢٠	٥١
٢٠٠٤م	٣,٣	٢٠	٢	٢٠	٤٩
٢٠٠٥م	٣,٦	٢٢,٦	٢,٥	١٦,٨	٥٠,٢
٢٠٠٦م	٤,٥	٢٤,٢	٣,٢	١٩,٧	٥٠,٨
٢٠٠٧م	٤,٦	٢٥,٦	١,٩	١٩,١	٤٨,٦
٢٠٠٨م	٥,٦	٢٢,١	١,٩	٢٠,٣	٤٧,٦
٢٠٠٩م	٥,٧	٣٥	٢,٢	١٨,٧	٤٤,٤
٢٠١٠م	٥,٩	٣٧	٢,٦	٢٠,١	٤٦,٨
٢٠١١م	٣,٤	٢٧,٧	٣,١	١٩,٩	٣٩,٦

السنة	أخصائي	طبيب	صيدلي	مساعد طبي	ممرض
٢٠١٢م	٤,٠	٢٨	٣,٠	٨,٢	٥١,٨
٢٠١٣م	٤,٢	٣١,٦	٣,٥	١٠,٧	٦٤,١
٢٠١٤م	٤,٤	٣١,٦	٣,٤	٢٧,٦	٥٠,٣
٢٠١٥م	٥,٠	٤٠,٠	٤,٠	١٦,١	٤١,١
٢٠١٦م	٥,٥	٤٠,٣	٤,٠	١٦,٠	٤١,٤
٢٠١٧م	٥,٢	٤٠,٥	٤,٣	١٥,٣	٤١,٨
٢٠١٨م	٥,١	٤٠,٩	٤,٨	١٦,٥	٤٢,٠
٢٠١٩م	٥,٠	٥٠,٠	٤,٩	١٦,٨	٤١,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الرصد الإحصائي، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية السودان، ص ٨٧-٩٥، ٢٠١٠م.

• تقارير وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (٢٠٠٠م – ٢٠١٩م)

تشير بيانات الجدول رقم (٢) أعلاه إلى أن القوى العاملة في القطاع الصحي في السودان (٢٠٠٠م-٢٠١٩م) كانت في أفضل مستوياتها بالنسبة للأخصائيين والأطباء والصيادلة في السنوات الأخيرة وذلك بفضل التوسع الأفقي والرأسي في كليات الطب والصيدلة، حيث أتيحت الفرص للقطاع الخاص أن يستثمر في خدمات التعليم العالي الأمر الذي ترتبت عليه النتائج الإيجابية من حيث زيادة عدد الأخصائيين والأطباء والصيادلة، أما الانخفاض الطفيف الذي حدث في السنوات الأخيرة على مستوى المساعدين الطبيين والممرضين فكان ذلك بسبب الهجرة إلى بعض الدول المستقرة اقتصادياً وذلك من أجل تحسين الظروف المعيشة لهم ولأسرهم.

• تحديات القطاع الصحي في السودان

تحيط بالقطاع الصحي في السودان العديد من التحديات المتمثلة في: ضعف البنيات التحتية، وزيادة الطلب على الخدمات الصحية وسوء توزيع المرافق الصحية، وتدهور وحدات الصحة الأولية في المناطق الريفية والنقص الحاد في القوى العاملة في القطاع الصحي، خاصة الممرضين والمساعدين الطبيين؛ وذلك لقلة الخريجين المؤهلين في هذه المجالات وصعوبة التحويل بين المرافق الصحية؛ وذلك لانخفاض كفاءة وعدد سيارات الإسعاف وضعف معايير الجودة في تقديم الخدمات الطبية وقلة المرافق الصحية المشيدة وفقاً للمواصفات العالمية، وعدم تكامل الخدمات العلاجية مع الخدمات الوقائية.[٥]

(٥) دلال عمر علي أحمد، «العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي على قطاعي الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي في السودان،» رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزيرة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، ٢٠١٨م، ٥٠.

إضافة إلى تطبيق اللا-مركزيـــة في الخدمـــات الصحيـــة دون مراعاة المقدرات المالية والتمويلية للسلطات المحلية كان خصمًا على جودة الخدمة الصحية المقدمة؛ لأن المحليات لم تكن لديها الإيرادات الكافية لتسيير تلك المرافق. وكذلك هنالك إهدار لفرص الاستفادة من الخدمات الوقائية التي تفيد في تقليل المخاطر الصحية وذلك لعدم الاهتمام الرسمي بإجراءات السلامة المهنية وضعف الرقابة على الأمراض المعدية. أيضا هنالك ارتفاع في تكاليف الرعاية الصحية نتيجة للخلل في سياسات استيراد مدخلات القطاع الصحي، إذ يُعتمد على مصدر واحد دون تقديم عطاءات تنافسية الأمر الذي يفوت فرصة الحصول على تلك المدخلات بأسعار أقل لتسهيل عملية تقديم الخدمات بأسعار تتناسب مع مقدرات الشرائح الضعيفة من السكان.

إلى جانب ذلك فإن القطاع الصحي يتسم بانخفاض فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية الجيدة وذلك نتيجة لتردي البنيات التحتية للمرافق الصحية في القطاع العام بوجه متعمد من أجل خلق طلب على خدمات المرافق الصحية الخاصة التي يمتلكها المسؤولون الحكوميون. ومن المشاكل أيضا ضعف الرقابة الرسمية على المعدات الطبية المهربة من الخارج، حيث إنها غير مطابقة للمواصفات والمقاييس والاشتراطات الصحية فقد يترتب على ذلك ارتفاع معدلات الوفيات وغيرها من المخاطر الصحية الأخرى.[٦]

المحور الثالث: اقتصاديات الصحة في السودان ومواجهة الأوبئة

الأوبئة هي عبارة عن حدوث حالات من الأمراض بصورة فجائية سريعة الانتشار والعدوى تتسبب في زيادة معدلات الوفيات وتترتب عليها حالة من الخوف بين سكان المجتمع المعني، وقد تكون الأوبئة محدودة أو واسعة الانتشار في فترات زمنية معينة. وهي في الغالب تكون ذات علاقة بمصدر عام أو تغيير بيئي كتوالد الذباب وتلوث المياه. ومن أبرز أنواعها في السودان الإسهال المائي، السحائي، الجزام، الحصبة، الجدري، الحمى النزفية، الشلل، السحائي والحمي الصفراء، ولكن نتيجة لتبني بعض الإستراتيجيات الصحية فإنها تراجعت ولكنها ما تزال تشكل هاجسًا.

يعد السودان من أكثر الدول في القارة الإفريقية المهددة بالانتشار الوبائي، وذلك نتيجة للاضطرابات الأمنية إضافة إلى مشكلات النزوح الداخلي واللجوء وسوء التغذية، والكثافة السكانية في بعض المناطق وانخفاض معدل الرعاية الصحية، إضافة إلى بعض العوامل الطبيعية المساعدة على انتشار الأوبئة كالفيضانات والجفاف والتصحر وشح المياه، واستخدام الكيماويات في المجال الزراعي والصناعي وزيادة هجرة العمالة الأجنبية إلى الداخل.

(٦) مبادرة الشفافية السودانية، «انهيار نظام الرعاية الصحية في السودان واستعراض الفساد وانعدام الشفافية في قطاع الصحة السوداني،» المجموعة السودانية للديموقراطية، يونيو ٢٠١٧م، ٣٣–٣٥.

نتج عن انتشار الأوبئة في السودان خلال الفترة (٢٠٠٥م – ٢٠١٧م) حالات من الإصابات والوفيات المقدرة على حسب نوع الوباء فالنسبة للالتهاب السحائي أصاب (١٤٠٠٠) مواطن، وأودى بحياة (٤٧٠) مواطناً، أما الإسهال المائي فقد أصاب (٣١٨٤٩) مواطناً، وتسبب في وفاة (٤١٩) مواطناً. الحمى الصفراء أصابت (٦١٣) مواطناً، وتسببت في موت (١٨٤) مواطناً. حمى الضنك أصابت (٤٨١٢) مواطناً وتسببت في وفاة (٦٥) مواطناً، أما حمى الوادي المتصدع فأصابت وقتلت (٨٩٣) مواطناً. وأصابت الحصبة (٢١٠٠) مواطن وأودت بحياة (٣١) مواطناً، الكبد أصاب (٤٠٤) مواطنين وتوفي بسببه (٥٦) مواطناً، وهناك أمراض أخرى ظهرت بصورة محدودة، كالحمى الغامضة، والسعال الديكي والجرب الذي أصاب (٤١٩) والجذام. ومن أجل مواجهة الأوبئة فإن لا بد من الأخذ بالاشتراطات الصحية، ومن أهمها بناء القدرات على المستويين الاتحادي والولائي، وتذليل العقبات الإدارية والمالية، وإعطاء أولوية لمشروعات مياه الشرب، وتفعيل دور الحجر الصحي بالموانئ، وسد النقص في الكوادر البشرية بالولايات.[٧]

• إجراءات مواجهة جائحة كورونا في السودان

شُكِّلت لجنة عليا للطوارئ الصحية لتنسيق الجهود الرسمية وغير الرسمية لمكافحة جائحة كورونا. تكونت هذه اللجنة من أعضاء من وزارات: الصحة، العمل والتنمية الاجتماعية، الخارجية، الداخلية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المالية. إضافة إلى محافظ بنك السودان المركزي وممثلين من القوات المسلحة والشرطة وجهاز الأمن، تمثلت مهمة اللجنة في اتخاذ التدابير المتعلقة بجائحة كورونا استناداً إلى رؤية وزارة الصحة الاتحادية. كذلك عملت اللجنة العليا على الاهتمام بإجراء عمليات الفحص الطبي لكل القادمين من الخارج وإرسال فرق لمراقبة المعابر الحدودية مع الدول المجاورة ضبطاً للتحكم في عملية الدخول وتطبيق كل الاشتراطات الصحية، كما كان هنالك اهتمام أيضاً بتوفير المعدات اللازمة لمراكز العزل الصحي في المحليات وتهيئة البيئة الصحية لاستقبال المصابين، وكذلك من الإجراءات أصدرت السلطات قرارات بإغلاق المدارس والجامعات والمطارات والموانئ والمعابر، كما فُرِض حظر التجوال الجزئي في العاصمة وبعض الولايات ومنح جميع الموظفين والعمال والنساء الحوامل إجازة مدفوعة الأجر، كما حُظِرت التجمعات ومُنِعت الصلاة في المساجد.

• تحديات إستراتيجية التصدي لجائحة كورونا في السودان

في شهر أبريل ٢٠٢٠م عملت وزارة الصحة الاتحادية بدعم من منظمة الصحة العالمية على وضع إستراتيجية للتصدي لجائحة كورونا ولكنها واجهت بعض التحديات التي منها: ضعف النظام الصحي

(٧) «الأوبئة في السودان... سيناريو صعودها وانحدارها،» السودان اليوم، (٢٧، سبتمبر، ٢٠١٨م)، https://cutt.ly/ZgWxcc6

بسبب قلة التمويل وانخفاض كفاءة البنيات التحتية للمرافق الصحية ونقص الإمدادات والمعدات الطبية وذلك لأن المالية العامة تعتمد في إيراداتها اعتماداً كبيراً على الصادرات التي انخفضت بنسبة تُراوح بين (٤٥٪ و٥٥٪)، إضافة إلى زيادة تدهور سعر صرف العملة الوطنية (١٥٠) جنيهاً للدولار الواحد إضافة إلى تراجع الإيرادات الضريبية والجمركية إلى (٥) خمسة مليارات جنيه، علماً بأنها كانت (٢٠) عشرين ملياراً في عام ٢٠١٩م، لذلك كان النظام الصحي أكثر ضعفاً إضافة إلى النزاع الداخلي بين وزير الصحة وعدد من كبار المسؤولين في الوزارة، حيث وصل الأمر إلى إقالة كل من: مدير المعمل القومي للصحة العامة، مدير إدارة الصحة الدولية، الأمين العام للمجلس القومي للأدوية والسموم، مدير مركز الإعلام والمعلومات التابع لوزارة الصحة، والمدير العام لوزارة الصحة بولاية الخرطوم، ذلك بسبب عدم إطاعة الأوامر.[٨]

• الآثار الصحية لجائحة كورونا في السودان ٢٠٢٠م

تمثلت هذه الآثار في حدوث عدد من حالات الإصابات والوفيات بين السكان منذ ظهور الجائحة في شهر مارس ٢٠٢٠م، إذ أخذت الحالات في التزايد حتى تاريخ إعداد هذه الورقة في أغسطس ٢٠٢٠م، يتضح ذلك من خلال الرسم رقم (٤) التالي:

شكل رقم (٢) عدد حالات الإصابة والوفاة بوباء كورونا في السودان

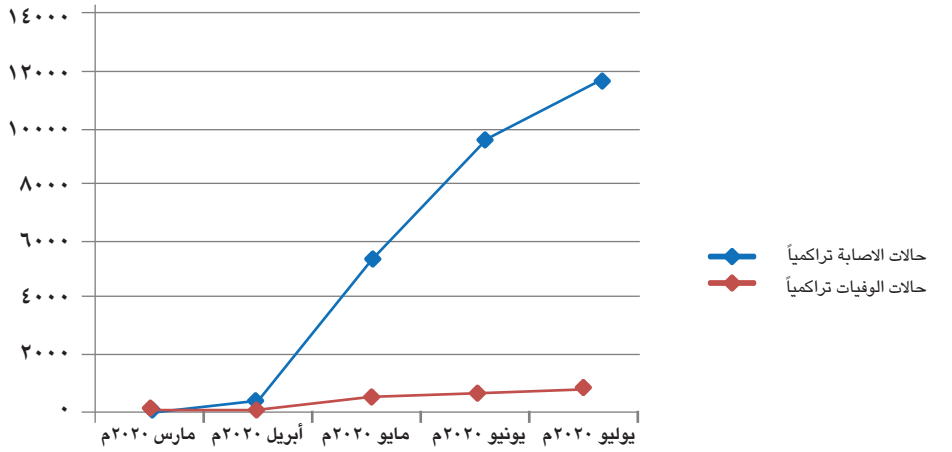

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التقرير الوبائي (مارس – يوليو ٢٠٢٠م)، الإدارة العامة للطوارئ ومكافحة الأوبئة، وزارة الصحة الاتحادية، جمهورية السودان، ٢٠٢٠م .

(٨) «إدارة أزمة جائحة كوفيد-١٩ خلال الفترة الانتقالية،» مبادرة الإصلاح العربي، ٢، جولاي، ٢٠١٩م)، https://cutt.ly/IgmALOG

تشير البيانات المتحصل عليها إلى أن فايروس كورونا تسبب في عدد من حالات الإصابة بين السكان، حيث شهد شهر مارس ٢٠٢٠م أقل عدد إصابات بواقع حالتين وذلك لأن الفايروس في بدايات دخوله إلى المجتمع ولم ينتشر بعد، بينما تصاعد عدد الإصابات إلى أعلى مستوى له في شهر يوليو ٢٠٢٠م بواقع ١١٤٩٦ حالة؛ ذلك لأن الفايروس سريع الانتشار والانتقال بين المصابين والمخالطين لهم. كما تدل البيانات على أن الفايروس تسبب في عدد من الوفيات، حيث شهد مارس ٢٠٢٠م أقل عدد حالات بواقع حالة واحدة، بينما تصاعد العدد إلى أعلى معدل في يوليو ٢٠٢٠م بواقع ٧٢٥ حالة ذلك بسبب زيادة عدد المصابين.

ختاماً تُوُصِّل إلى أن القطاع الصحي في جمهورية السودان أقل كفاءة في مواجهة الأزمات والأوبئة التي تسببت في الكثير من الآثار الصحية (١١٤٩٦ حالة إصابة، ٧٢٥ حالة وفاة) إضافة إلى بعض الآثار السالبة على مستوى الاقتصاد الكلي (انخفاض الإيرادات العامة، زيادة التدهور في قيمة العملة الوطنية)؛ ذلك لأن هذا القطاع يعاني بعضَ المشاكل المتمثلة في: نقص الإنفاق العام على الصحة، ضعف البنيات التحتية، سوء توزيع المرافق الصحية، النقص في الموارد البشرية، صعوبة التنسيق بين الإدارات على مستوى وزارة الصحة الاتحادية نتيجة لبعض الأسباب التي قد تكون ذات طابع سياسي.

يوصى بضرورة زيادة الإنفاق على القطاع الصحي وضرورة الاهتمام بالبنيات التحتية من حيث مراعاة معايير الجودة العالمية في التأسيس والبناء وتقديم الخدمات الطبية، أهمية تكملة النقص في الموارد البشرية والاهتمام بالتدريب والتأهيل، ضرورة إبعاد الخلافات الشخصية أو السياسية عن بيئة العمل والتحلي بروح الفريق الواحد لمواجهة الأزمات والأوبئة.

واقع الاستثمار ومستقبله في رأس المال البشري في إفريقيا في ظل جائحة كورونا

مها عبد الحكيم - باحثة في الشأن الاقتصادي الإفريقي،
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة.

يلعب رأس المال البشري دورًا مهمًّا في خدمة التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم بلا استثناء باعتباره أساس بناء الأمم وتعزيز قوتها وتقدمها. ومع دخول العالم للألفية الجديدة وتبني نظم الاقتصاد المعرفي، ازدادت القناعة بأن المورد البشري هو رأس المال الحقيقي للدولة، والذي بإمكانه أن يخلق القيمة من خلال استغلاله الجيد لمختلف الموارد المادية الأخرى. لذا أولت دول العالم أهمية كبيرة برأس المال البشري من خلال التركيز على التعليم الجيد والتدريب والاهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية. ومن هنا تتجلى أهمية رأس المال البشري خصوصًا في ظل الاقتصاد الحديث المرتكز بدرجة كبيرة على القطاع المعلوماتي والأفراد ذوي المعرفة باعتبارهم القوة المسيرة والموجهة.

وقد جاءت أزمة كورونا لتلقي بظلالها على أهم المجالات التي يجب أن تحظى بالأولوية لمواجهة الصدمات والأزمات في المستقبل وهو مجال رأس المال البشري، حيث هدد الوباء تلك المكاسب التي تحققت بشأن تنمية العنصر البشري في مجالي الصحة والتعليم على مدى العقد الماضي، خاصة في أشد بلدان العالم فقراً ومنها العديد من الدول الإفريقية. فقد أدت هذه الجائحة إلى تهديد التحسينات التي ألحقت ببناء رأس المال البشري، بما في ذلك التحسينات في مستوى الصحة، ومعدلات البقاء على قيد الحياة، والالتحاق بالمدارس، وانخفاض التقزم. والتأثير الاقتصادي لهذه الجائحة عميق بوجه خاص بالنسبة للنساء والأسر الأكثر حرماناً، مما يترك العديد منهم عُرضة لانعدام الأمن الغذائي والفقر.

وهذه الأزمة الراهنة فرضت العديد من التحديات بالنسبة للقارة الأفريقية، ولكن أيضاً تقدم عدداً من الدروس والفرص التي يجب الاستفادة منها، كما تؤكد أزمة كورونا على الأهمية البالغة للدول الإفريقية نحو تكثيف جهودها للاستثمار وبناء رأس المال البشري المؤهل من أجل تعزيز النمو والإنتاجية في المستقبل خاصة أن جائحة كورونا أصبحت تهدد المكاسب التي حققتها الدول

الإفريقية بعد جهود كبيرة في مجال تنمية رأس المال البشري ولا سيما في مجالي التعليم والصحة، حيث ما زال هناك هشاشة في الأنظمة الصحية للعديد من الدول الإفريقية، وقد تتسبب أزمة كورونا في خسائر كبيرة للدول الإفريقية نتيجة تسرب الأطفال من التعليم، وتعطل الخدمات الصحية المقدمة للنساء والأطفال، ولذلك يجب على الدول الإفريقية وضع التدابير والإجراءات اللازمة لحماية المكاسب التي حققتها في بناء رأس المال البشري وحماية الفئات الأكثر هشاشة للصدمات، وضمان استمرار عملية التعليم خلال تلك الأزمة، كما أن الاستمرار في عملية بناء رأس المال البشري من شأنه مساعدة الدول الإفريقية على التغلب على أزمة كورونا الحالية والتصدي للأزمات المستقبلية.

ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الورقة إلى تحديد مفهوم رأس المال البشري وأهميته بالنسبة لإفريقيا، ورصد وتحليل واقع رأس المال البشري من خلال تحليل مؤشرات التنمية البشرية في القارة السمراء، وكذلك مؤشر رأس المال البشري الصادر عن البنك الدولي عام ٢٠١٨م، لتحديد مدى مساهمة رأس المال البشري في إفريقيا، وتوضيح أهم التحديات التي تواجه تنمية رأس المال البشري في إفريقيا خلال أزمة كورونا، وكما يتم توضيح أهم إستراتيجيات تنمية رأس المال البشري في إفريقيا، وأهم الجهود والإجراءات التي وضعتها حكومات الدول الإفريقية في مواجهة أزمة كورونا، وأخيراً وضع صورة لمستقبل تنمية رأس المال البشري في إفريقيا عقب أزمة كورونا والدروس التي يجب أن تستفيد منها الدول الإفريقية في مواجهة جائحة كورونا وأهم المجالات التي يجب التركيز عليها للتصدي للأزمة الحالية أو الأزمات المستقبلية.

أولاً: مفهوم رأس المال البشري وأهميته

أ- مفهوم رأس المال البشري

يرجع مفهوم رأس المال البشري إلى الكتابات الأولى لآدم سميث في نهاية القرن الثامن عشر، إذ اعتبر أن التخصص وتقسيم العمل يؤديان إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم النمو الاقتصادي، ولكن بدأ يتبلور مصطلح رأس المال البشري بشكل واسع مع بداية ستينيات القرن العشرين، إذ تبيّن أن النمو الاقتصادي الذي تحقَّق في الدول الصناعية يرجع بشكل أساسي إلى تراكم رأس المال البشرى.[١] وهناك العديد من التعريفات لرأس المال البشري، حيث لا يوجد تعريف موحد متفق عليه، يُعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United (UNDP)

(١) أشرف العربي، «رأس المال البشري في مصر المفهوم- القياس- الوضع النسبي،» بحوث اقتصادية عربية (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد ٣٩، ٢٠٠٧م)، ٢٥.

Nations Development Programme رأس المال البشري بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها من خلال العلم والخبرة.[٢] ويُعرف البنك الدولي رأس المال البشري بأنه مجموعة المهارات والمعارف المتجسدة في الأفراد والتي لها صلة بالنشاط الإنتاجي، ويمكن زيادة رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب أثناء العمل، والاستثمار في الصحة والتغذية.[٣]

ب- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في إفريقيا

أُكِّدت أهمية الاستثمار في رأس المال البشري إفريقيّاً خلال القمة السابعة والعشرين للاتحاد الإفريقي الذي عقد في رواندا عام ٢٠١٦م، وذلك من أجل مواجهة تغيرات بيئة العمل ومتطلباته، ودفع النمو الاقتصادي والتنمية ومواجهة التحديات التي تعوق النمو الاقتصادي في إفريقيا وتقليل الاعتماد على الخارج وسد فجوة نقص المهارات.[٤] كما تسعى الدول الإفريقية جاهدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن هناك محددات وحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية ومن بينها توافر العمالة الماهرة والمدربة خاصة مع تغير طبيعة الاستثمارات وتوجهها إلى القطاعات عالية التكنولوجيا وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.[٥]

كما يساعد الاستثمار في رأس المال البشري تمكين المرأة الإفريقية والتخلص من الفقر ومواجهة الصدمات، وتراكم رأس المال البشري سوف يساعد الشباب في إفريقيا على استغلال قدراتهم وإمكانياتهم.[٦] الاستثمار في رأس المال البشري يساعد في أن يكون النمو أكثر شمولاً في إفريقيا، خاصة مع تمتع الأفراد بالمهارات والصحة الجيدة يمكن الاستفادة من الفرص التي يوفرها النمو الاقتصادي، خاصة مشروعات ريادة الأعمال التي ستلعب دوراً مهماً في إفريقيا في دفع النمو الاقتصادي، ويعمل أكثر من ٦٠٪ من الأفارقة في قطاع الزراعة ومن خلال تطوير مهارات وتعليم الشباب في إفريقيا يمكن تعزيز ريادة الأعمال في هذا القطاع الحيوي وتوفير فرص العمل للشباب.[٧]

---

(٢) أحمد إبراهيم حسن، «تعزيز طاقات الإنسان العربي لمواكبة البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة،» (بيروت: اتحاد الغرف العربية، ٢٠١٩م)، ٤.

(3) World Bank, *Where is The Wealth of Nations? Measuring Capital for the 21st Century* (Washington, DC: World Bank, 2006): 87–9.

(4) "Investment in Education Will Reduce Human Capital Constraints in Africa," *African Union*, July 15, 2016, https://au.int/sites/default/files/pressreleases/31157-pr-pr_15investment_in_education_will_reduce_human_capital_constraints_in_africa-h.e_mwencha.pdf.

(5) Patricia Lindelwa and Rudo Makoni, "Foreign Direct Investment in Africa–Does Human Capital Development Matter?," *EuroEconomica* 38, no. 2 (2019): 34–5.

(٦) البنك الدولي، «الاستثمار في البشر في إفريقيا يؤتي ثماره ويقوي جهود مكافحة الجائحة،» (١٧، يونيو، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2020/06/17/investing-in-africas-people-yields-impact-strengthens-efforts-to-beat-pandemic

(7) African Development Bank (AfDB), African Economic Outlook 2017: *Entrepreneurship and Industrialisation* (Addis Ababa: AFDB, 2017), 77–101, https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/AEO_2017_Report_Full_English.pdf

ثانياً: واقع رأس المال البشري في إفريقيا

أ- تطور مؤشرات التنمية البشرية في إفريقيا

أظهرت إفريقيا تقدماً في مؤشرات التنمية البشرية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وحقق ما لا يقل عن ثلث البلدان الإفريقية مستويات ما بين متوسطة وعالية من التنمية البشرية، خاصة شمال إفريقيا، والجدير بالذكر أن أكثر البلدان التي تحقق تنمية بشرية مرتفعة هي البلدان التي لا تمتلك ثروات طبيعية، مثل موريشيوس وبتسوانا وسيشيل ورواندا وغيرها من البلدان التي تركز على العنصر البشري، حيث تشهد تقدماً كبيراً في مجالات التعليم والصحة وتحسين نوعية الحياة، كما زادت الحكومات الإفريقية من الإنفاق على التعليم والصحة، وعلى مدار عشر السنوات الماضية ارتفع معدل إتمام التعليم الثانوي، وهناك تقدم في المساواة بين الجنسين في التعليم، كما حدث تقدم في المؤشرات الصحية؛ إذ انخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٦٪ في شمال إفريقيا، و٤٤٪ في إفريقيا جنوب الصحراء، وانخفض معدل وفيات الرضع بنسبة ٣٠٪، ولكن ما زال هناك تفاوت بين الدول الإفريقية خاصة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تشهد العديد من الدول صراعات وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)؛ مما يعوق عملية التنمية، وهناك الكثير من التحديات التي وضِعَت على قمة أولويات أجندة التنمية المستدامة.

جدول رقم (١) تطور مؤشرات التنمية البشرية
في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨م)

السنة	٢٠٠٠م	٢٠٠٥م	٢٠١٠م	٢٠١٥م	٢٠١٨م
العمر المتوقع عند الميلاد	٥٠,٤	٥٢,٨	٥٦,٧	٥٩,٩	٦١,٢
معدل وفيات الأمهات	٨٧٠	٧٤٦	٦٢٦٥	٥٥٧	٥٣٤ (عام ٢٠١٧م)
معدل وفيات الأطفال الرضع	٩٢,٤	٧٧,٨	٦٥,٤	٥٦,٨	٥٢,٧
معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات	١٥٢,٨	١٢٥,٤	١٠١,٣	٨٤,٨	٧٧,٥
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ١٥ سنة فأكثر	٥٦,٦	٥٩,٥	٥٩,٥	٦٤	٦٥,٥
معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي	٨٢	٩٣,٦	٩٧,٣	٩٧,٩	٩٧,٨

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي.

يتضح من الجدول رقم (١) تطور جميع مؤشرات التنمية البشرية في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨م) سواء فيما يتعلق بارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد، وتقليل معدل وفيات الأمهات، وكذلك معدل وفيات الأطفال الرضع أو معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، وارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ١٥ سنة فأكثر، وارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي، وعلى الرغم من ذلك ما زالت أقل أقاليم العالم في مؤشرات التنمية، وهذا ما سوف يوضحه الجدول رقم(٢).

ب- قياس رأس المال البشري في إفريقيا

أصدر البنك الدولي مؤشراً جديداً لقياس رأس المال البشري Human Capital Index (HCI) في جميع البلدان وصدر عام ٢٠١٨م، وتقوم رؤية مشروع رأس المال البشري في بناء عالم يمكن أن يحقق فيه جميع الأطفال كامل إمكاناتهم وطاقاتهم، ويتمتعون أثناء نموهم بالصحة والتغذية الجيدة، وأن يحصلوا على تعليم حقيقي جيد، ويدخلوا سوق العمل بصفتهم بالغين يتمتعون بالصحة والمهارة والقدرة على الإنتاج، ويتكون HCI من ثلاثة مكونات؛ معدل البقاء، والصحة، وسنوات الدراسة المتوقعة، ويعتبر مؤشر رأس المال البشري مقياساً موجزاً لتحديد مقدار رأس المال البشري الذي يُتوقع أن يحصله الطفل المولود اليوم عند بلوغه ١٨ عاماً، كما يُفيد هذا المؤشر في تقييم مقدار الدخل الذي تخسره الدولة بسبب الفجوات في رأس المال البشري، وكيف يمكن أن تحول هذه الخسائر إلى مكاسب إذا ما استثمرت في رأس المال البشري.[٨]

وتُعد مساهمة رأس المال البشري في إفريقيا محدودة، مقارنةً بالمناطق الأخرى بالعالم، وبلغ متوسط قيمة المؤشر في إفريقيا جنوب الصحراء نحو ٠,٤ وهذا يعني أن إنتاجية الجيل القادم تشكل ٤٠٪ فقط. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها: تدني جودة التعليم والتسرب منه، واتساع فجوة عدم تطابق المهارات مع احتياجات سوق العمل، وبالتالي ينعكس ذلك على مستوى الإنتاجية، وانتشار سوء التغذية، حيث تبلغ معدلات التقزم في شرق إفريقيا وشمالها نحو ٣٦٪ و١٧٪ على التوالي، وبالتالي تحتاج إفريقيا إلى وضع إستراتيجيات لتنمية وبناء رأس المال البشري لمواجهة تحديات المستقبل.[٩]

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تعتبر أقل مناطق أو أقاليم العالم في مؤشرات التنمية البشرية، على الرغم من حدوث تحسن نسبي في السنوات الأخيرة.

(8) The World Bank, *The Human Capital Project* (Washington, DC: World Bank, 2018), 3, http://documents1.worldbank.org/curated/en/363661540826242921/pdf/The-Human-Capital-Project.pdf

(9) African Development Bank, *African Economic Outlook 2020: Developing Africa's Workforce for The Future* (Addis Ababa: African Development Bank 2020), https://www.afdb.org/en/knowledge/publications/african-economic-outlook.

جدول رقم (٢) مقارنة لبعض مؤشرات التنمية البشرية في إفريقيا ومناطق العالم لعام ٢٠١٨م

المؤشر	الإقليم					
	إفريقيا جنوب الصحراء	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جنوب آسيا	أوروبا وآسيا الوسطى	العالم
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)	٦١	٧٥	٧٤	٦٩	٧٨	٧٣
معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات (لكل ١٠٠٠ حالة ولادة)	٧٨	١٦	٢٢	٤٢	٩	٣٩
معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة (لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة) عام ٢٠١٧م	٥٣٤	٧٤	٥٧	١٦٣	١٣	٢١١
معدل انتشار التقزم نتيجة سوء التغذية بين الأطفال أقل من ٥ سنوات ٪	٣٣,٥	٩,٣	١٤,٦	٣٤,١	-	٢١,٧
نسبة السكان الحاصلين على مياه شرب نظيفة ٪ (عام ٢٠١٧م)	٢٧	٧٤	٧٨	-	٩٢	٧١
نسبة السكان الحاصلين على خدمات صرف صحي آمن ٪ (عام ٢٠١٧م)	١٩	٣١	٣٥	-	٦٧	٤٥
نسبة السكان الحاصلين على كهرباء ٪	٤٧,٧	٩٨,٣	٩٦,٥	٩١,٦	١٠٠	٨٩,٦
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان البالغين ١٥ سنة فأكثر ٪	٦٦	٩٤	٧٩	٧٢	٩٨	٨٦
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام ٢٠١٧م بالدولار الأمريكي	٣,٧٧٨	١٦,٣٤٣	١٦,٦٩٦	٦,٠٥٢	٣٤,٧٥١	١٦,٦٣٨

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي

ج - تحديات رأس المال البشري في إفريقيا خلال جائحة كورونا

تتأثر قدرة القارة الإفريقية على تحقيق أهداف التنمية البشرية بشدة بالأزمات والأوبئة، فنجد أن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م أبطأت التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا جنوب الصحراء،

أيضاً خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦م واجهت دول غرب إفريقيا أكبر تفشٍ لفيروس إيبولا، إذ بلغ عدد حالات الوفيات ١١,٣١٠ حالة وفاة، كما نتج عن ذلك انخفاض الوصول إلى الرعاية الصحية وزيادة معدلات وفيات الأمهات وانخفاض معدلات التطعيم، ومع توقف خدمات الصحة الإنجابية إلى ٣٦٠٠ حالة وفاة في سيراليون، وزيادة الوفيات بسبب الملاريا والإيدز والسل بمقدار ٦,٢٦٩ في غينيا، ١,٥٣٥ في ليبريا، ٢,٨١٩ في سيراليون، وبالتالي يفتقر النظام الصحي في إفريقيا إلى المرونة والقدرة على التعامل مع الأزمات.[١٠]

- **واقع قطاع الصحة:** أظهر فيروس كورونا ضعف الأنظمة الصحية في العديد من الدول الإفريقية وعدم القدرة على التصدي للأزمة والأوبئة، حيث تمتلك ١٠ دول فقط حوالي ٢٠٪ أجهزةَ التنفس الصناعي، بالإضافة إلى انخفاض الميزانية المخصصة للإنفاق على الرعاية الصحية على الرغم من تعهد الدول الإفريقية عام ٢٠٠١م في اجتماع أبوجا بتخصيص ١٥ ٪ من الموازنة العامة للقطاع الصحي، ولم يلتزم سوى عدد محدود من الدول، مثل رواندا وبتسوانا وزامبيا، كما كشفت الأزمة عن شيوع الفساد في المنظومة الصحية في بعض الدول مثل نيجيريا مما يدفع لهجرة الأطباء.[١١]

كما يمكن أن يفقد ما بين ٣٠٠,٠٠٠ و ٣,٣ مليون إفريقي حياتهم نتيجة الإصابة بفيروس كورونا، خاصة أن ٦٥٪ من سكان الحضر (باستثناء الشمال الإفريقي) يعيشون في مناطق فقيرة مكتظة بالسكان لا تتوافر بها خدمات النظافة والمياه، ٣٦ ٪ فقط من السكان في إفريقيا التي تتوافر لديها مرافق المياه لغسل اليدين، كما يعاني نحو ٤٠٪ من الأطفال دون سن الخامسة سوءَ التغذية، كما تنتشر الأمراض المزمنة كأمراض الجهاز التنفسي والكلى ونقص المناعة البشرية (الإيدز) وأمراض القلب والأوعية الدموية، وهي أمراض تؤثر سلباً على احتمالات الشفاء، ويوجد في إفريقيا نحو ١,٨ سرير لكل ١٠٠٠ مريض مقابل ٥,٩٨ سرير في فرنسا، ونحو ٢٢ دولة تعتمد على المنتجات الطبية والأدوية المستوردة ونحو ٩٤٪ من إجمالي مخزون الأدوية في إفريقيا يُستورد من الخارج.[١٢]

- **أزمة الغذاء:** كذلك تعتبر إفريقيا مستورداً صافياً للغذاء على الرغم من مواردها الزراعية، تشكل ١٠ منتجات غذائية أساسية نحو ٦٦٪ (٤٦ مليار دولار أمريكي) من إجمالي الواردات الغذائية، وفُرضت قيود على تصدير الأرز والقمح، وبالتالي من المتوقع أن يزداد انعدام الأمن الغذائي والجوع والتقزم لدى الأطفال في إفريقيا، ومع إغلاق المدارس فقد الأطفال الوجبات الغذائية المدرسية، بالإضافة إلى

(10) United Nations Development Project (UNDP), *Covid-19 and Human Development: Assessing Crisis, Envisioning the Recovery* (New York: UNDP, 2020), 11–12, http://hdr.undp.org/sites/default/files/covid-19_and_human_development_0.pdf

(١١) جاد مصطفى، «القارة الإفريقية بين مطرقة كورونا وسندان الفقر والجوع،» المركز الديمقراطي العربي، (١٧، مايو،٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://democraticac.de/?p=66466

(12) Economic Commission for Africa, *Covid-19 in Africa: protecting lives and economics* (Addis Ababa: Economic Commission for Africa,2020), 2–4, https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/eca_covid_report_en_24apr_web1.pdf

انتشار الجراد الصحراوي في شرق إفريقيا وهي أسوأ موجة منذ ٧٠ عاماً، مما يزيد من تفاقم أزمة الغذاء في إفريقيا.[١٣]

- **واقع قطاع التعليم:** تعاني إفريقيا جنوب الصحراء اتساعَ الفجوة التكنولوجية وأقل استعداداً للتعليم عن بعد خاصة في المناطق الفقيرة والتي تعاني الصراعات، ويعتبر الوصول إلى التكنولوجيا في إفريقيا منخفضاً، على سبيل المثال في بورنودي وإريتريا أقل من ٥٪ فقط من السكان يمكنهم الوصول إلى الإنترنت، وأقل من ١٠٪ في بوروندي وتشاد ومدغشقر يمكنهم الوصول إلى التلفزيون، وفي موزمبيق ٣٥٪ من السكان يمكنهم الوصول إلى الراديو، والوصول إلى الهاتف المحمول ٣٦٪ فقط من السكان في جمهورية إفريقيا الوسطى، ولكن الوصول للتعليم عن بعد مرتفع في بعض الدول ذات المسار المتقدم في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ICT) مثل كينيا وجنوب إفريقيا، وبشكل عام فإن الوصول إلى التعليم عن بعد في البلدان التي تعاني ارتفاع الفقر المدقع في إفريقيا يمثل تحدياً كبيراً، حيث إن التلفزيون متاح لـ٢٦٪ من السكان والكمبيوتر لـ٢٪ فقط. كما يقل متوسط معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين عن ٥٠٪، وبالتالي يجد الآباء صعوبة في متابعة الأبناء من المنزل، ولكن في البلدان الناشئة الراديو متاح لـ٥٣٪ من السكان والتلفزيون لنحو ٣٣٪ مثل ملاوي وزامبيا.[١٤]

ثالثاً: إستراتيجيات تنمية رأس المال البشري في إفريقيا

هناك العديد من التحديات التي فرضتها أزمة كورونا بالنسبة لاقتصادات الدول النامية والناشئة، ويجب أن تعيد ترتيب أولوياتها وتركز على مجالات الاستثمار في رأس المال البشري كالتعليم والصحة والبنية التحتية، وأن الاستثمار في التحول الرقمي لا بد من أن يكون على قمة الأولويات الوطنية للقدرة على التعامل مع فترة ما بعد الأزمة.[١٥]

أ- إستراتيجية بنك التنمية الإفريقي لتنمية رأس المال البشري

تعتبر قارة إفريقيا ثاني أكبر القارات بعد آسيا من حيث عدد السكان، حيث تضم نحو ١٥٪ من سكان العالم ومعظمهم من الشباب، وبحلول عام ٢٠٤٠م ستضم أكبر عدد من القوى العاملة متجاوزة في

(13) UNDP, *Policy Brief: Impact of Covid-19 in Africa*, (New York: United Nations, 2020), 17–18, https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/sg_policy_brief_on_covid-19_impact_on_africa_may_2020.pdf

(14) Salman Asim, Shelby Frances Carvalho and Ravinder Gera, "Learning Equity During the Coronavirus: Experiences from Africa," *World Bank*, June 3, 2020, https://blogs.worldbank.org/education/learning-equity-during-coronavirus-experiences-africa.

(١٥) دعاء عبد المنعم، «محمود محيي الدين: الاستثمار في رأس المال البشري والرقمنة والذكاء الاصطناعي مهم»، بوابة الأهرام، (٢٨، إبريل، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢، أكتوبر، ٢٠٢٠م، http://gate.ahram.org.eg/News/2400892.aspx

ذلك الصين والهند، وبالتالي لديها قوى بشرية هائلة يجب استغلالها وتنميتها وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، ومع الإدراك المتزايد لأهمية رأس المال البشري في النمو والتنمية وضع بنك التنمية الإفريقي إستراتيجية لتنمية رأس المال البشري في إفريقيا (٢٠١٤-٢٠١٨م) تركز على الجوانب التالية: الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا بوصفهما عناصرَ أساسيَّةً لخلْق قوى عاملة مؤهلة ومنتجة لمعالجة مشكلة البطالة المتفاقمة في إفريقيا، معالجة الاستبعاد الاجتماعي والتفاوت النوعي، تحقيق النمو الشامل وتمكين الفقراء ولا سيما النساء، التركيز على معالجة فجوة المهارات بين الخريجين والتركيز على بناء المهارات خاصة في مجالات التكنولوجيا والصناعات الخضراء للانتقال نحو النمو الأخضر، وتدعيم التعليم المهني والتقني.[١٦] وقد أشار التقرير الصادر عن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا عام ٢٠١٧م أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين المهارات والصحة عنصرٌ مهمٌّ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣م.[١٧]

ب- إستراتيجية البنك الدولي لتنمية رأس المال البشري في إفريقيا

وقد أطلقت مجموعة البنك في ١١ أبريل ٢٠١٩م خطة لمساعدة البلدان الإفريقية في تعزيز رأس المال البشري لديها، وتشمل الخطة أهدافاً طموحة يمكن تحقيقها بحلول ٢٠٢٣م، منها: تقليل وفيات الأطفال لإنقاذ ما يقرب من ٤ ملايين طفل من الوفاة المبكرة، وتقليل التقزم لنحو ١١ مليون طفل، وزيادة نواتج التعليم في المدرسة بنسبة ٢٠٪، وتشمل الخطة أيضاً منع الزواج المبكر والحمل للفتيات المراهقات، حيث إن معدل الخصوبة في إفريقيا جنوب الصحراء يبلغ نحو ١٠٢ ولادة لكل ١٠٠٠ فتاة وهو ٣ مرات من معدل الخصوبة في جنوب آسيا، ويمكن من خلال ذلك رفع مؤشر رأس المال البشري لإفريقيا وزيادة إنتاجية العمالة في المستقبل بنسبة ١٣٪.[١٨] وقد انضم نحو ٣١ دولة إفريقية إلى مشروع رأس المال البشرى الصادر عن البنك الدولي، وذلك من أجل تعزيز وتسريع الاستثمار في الأفراد وتمكينهم من أن يكونوا أكثر إنتاجية لتحقيق أكبر قدر من العدالة والنمو الاقتصادي، كما أن هذا الوباء العالمي يحفز على ضرورة بذل مزيد من الجهد لتسريع عملية الاستثمار في رأس المال البشري في إفريقيا والتركيز على تمكين وحماية المرأة.[١٩]

(16) African Development Bank, *Human Capital Strategy for Africa* (2014–2018), (Addis Ababa: African Development Bank 2014), 1–9–15.

(17) Economic Commission for Africa, *Africa Sustainable Development Report: Tracking Progress on Agenda 2063 and Sustainable Development Goals*, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2017), 35.

(18) "World Bank Launches Human Capital Plan to Propel Investment in Africa's People," *World Bank*, April 11, 2019, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/04/11/world-bank-launches-human-capital-plan-to-propel-investment-in-africas-people

(19) The World Bank, *Africa Human Capital Plan Progress Report*, (Washington, D.C, World Bank 2020), 3–4.

رابعاً: إدارة حكومات الدول الإفريقية لرأس المال البشري خلال جائحة كورونا

اتخذت حكومات الدول الإفريقية العديد من الإجراءات للتعامل مع الأزمة التي من شأنها التأثير على استمرار جهود تنمية رأس المال البشري.

- **التعليم:** طبَّقت الدول الإفريقية التعليم عن بعد خلال الأزمة وإغلاق المدارس حرصاً على استمرار العملية التعليمية من خلال استخدام المنصات التعليمية الإلكترونية كما حدث في مصر وغانا والمغرب ورواندا وجنوب إفريقيا وغيرها من الدول ذات البنية التحتية التكنولوجية الجيدة، في حين لجأت الدول التي تفتقر للبنية التكنولوجية إلى استخدام التلفزيون والراديو لتقديم المحتوى الدراسي كما حدث في السنغال التي أطلقت شعار «**المدرسة مغلقة ولكن التعليم مستمر**» واعتمدت على الإذاعة، وكذلك في رواندا تعاونت اليونسيف مع وكالة إذاعة رواندا في بث فصول للقراءة والكتابة والحساب، وفي كوت ديفوار أُطلقت مبادرة «**المدرسة من المنزل**» وبث المحتوى الدراسي عبر التلفزيون الوطني وبشكل عام يعتبر توافر البنية التحتية التكنولوجية الجيدة والمعلمين المدربين عناصر مهمة في الاعتماد على التعليم عن بعد.[٢٠]
- **الصحة:** لجأت العديد من الدول الإفريقية إلى زيادة أعداد المستشفيات سريعة التجهيز، ويمكن للصين أن تقود مثل هذا التوجه في ظل خبراتها الواسعة في هذا المجال.[٢١] واتخذت الدول الإفريقية بعض الإجراءات للتعامل مع الأزمة، منها فرض التباعد الاجتماعي، واستخدمت رواندا الروبرتات في مكافحة الوباء، وأنشأت كينيا أسواقاً مفتوحة لمراعاة قواعد التباعد الاجتماعي.[٢٢] وفي غانا طوَّرت إحدى الشركات بالتعاون مع جامعة كوامي نكروما للعلوم والثقافة اختباراتٍ محليةً للكشف عن فيروس كورونا سهلة الاستخدام وتوضح النتيجة خلال ١٥-٢٠ دقيقة بدلاً من الاختبارات المستوردة، كذلك في كينيا صنَّع معهد البحوث الطبية اختباراً سريعاً لأخذ المسحة، واتبعت موريشيوس وبوتسوانا إستراتيجية تتبع الحالات.[٢٣]

خامساً: مستقبل تنمية رأس المال البشري في إفريقيا بعد جائحة كورونا

تعتبر أزمة كورونا من الأزمات التي تؤثر بشكل كبير على جميع نواحي التنمية البشرية والتي يمكن أن تعوق مكاسب رأس المال البشري، خاصة في البلدان الفقيرة وربما تمتد عقوداً إذا لم تكن الاستجابة

(20) Franck Kuwonu, "Radio Lessons: in Africa Schools are Closed, But Learning Goes on," *United Nations Africa Renewal*, May 15, 2020, https://www.un.org/africarenewal/magazine/may-2020/coronavirus/africa-schools-are-closed-learning-goes.

(٢١) محمد سليمان، «إفريقيا ما بعد كوفيد ١٩.. مسارات محتملة،» مجلة: قراءات إفريقية، (١٠، مايو، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠م، https://cutt.ly/fgWjRAF

(٢٢) مصطفى، «القارة الإفريقية بين مطرقة كورونا وسندان الفقر والجوع».

(٢٣) أسماء رفعت، «إستراتيجيات الخروج من أزمة كورونا في إفريقيا،» المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، (٢٠، مايو، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢، أكتوبر، ٢٠٢٠م، https://marsad.ecsstudies.com/30476/

الفورية، ويمكن استشراف مستقبل تنمية رأس المال البشري في إفريقيا لتجنب واحتواء آثار أزمة كورونا أو الاستعداد للمستقبل من خلال النقاط التالية:

- يجب على حكومات الدول الإفريقية التركيز على الفئات الضعيفة الأكثر عرضة للصدمات عن طريق دعم الدخل والأمن الغذائي، والقدرة على الحصول على الخدمات الضرورية وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية.(٢٤)
- كذلك يجب اتخاذ التدابير المناسبة والتوعية المجتمعية بقواعد السلامة والنظافة الصحية والتباعد بين الطلاب في حالة فتح المدارس، مع وضع تدابير لإعادة الطلاب الذين تسربوا إلى المدارس عند إعادة فتح المدارس مثل تقديم تحويلات نقدية مشروطة.(٢٥)
- يجب على القارة الإفريقية الإسراع في تحقيق خطة لتصنيع الأدوية يمكن الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في صناعة الأدوية لمعالجة نقص الوصول للأدوية بأسعار معقولة وتعزيز أنظمة الرعاية الصحية الإفريقية على المدى الطويل.(٢٦)
- تحتاج الدول الإفريقية إلى اعتماد إستراتيجية ورؤية مشتركة للبحث والتطوير، والتعاون المشترك بين الدول الإفريقية، وتمويل المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها التابع للاتحاد الإفريقي، كما يجب التركيز على تصنيع معدات الحماية وأجهزة التنفس الصناعي، حيث تأثرت العديد من الدول الإفريقية التي تعتمد على الصين بنقص ملابس الحماية والأقنعة الطبية.(٢٧)
- كما يمكن للقارة الإفريقية الاستفادة من خبراتها السابقة في مجال مكافحة الأوبئة والفيروسات الموطنة كفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والإيبولا والسل في مواجهة فيروس كورونا وتطوير منتجات طبية جديدة وقد أُخْتُبِر العديد من الأدوية المضادة للفيروسات في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد وضعت لقاحات لعلاج الملاريا والإيبولا في إفريقيا، وقد أوصت أكاديمية العلوم في جنوب إفريقيا (ASSAF) بأهمية البحث والتطوير بشأن فيروس كورونا والاستفادة من الخبرات والتجارب السريرية الإفريقية في مكافحة الأوبئة.(٢٨)

---

(٢٤) البنك الدولي، «حماية الإنسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد،» (واشنطن: البنك الدولي، ٢٠٢٠م): ٢٤، ٣٠.

(٢٥) البنك الدولي، «حماية الإنسان والاقتصاد»، ٣٦.

(26) "Impact of COVID-19 in Africa," *United Nations*, May 20, 2020, https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_covid-19_impact_on_africa_may_2020.pdf

(27) "Learning from The Best: Evaluating COVID-19 Responses and What Africa Can Learn," *Next Einstein Forum (NEF)* (Kigali: Next Einstein Forum, 2020), 12–13.

(28) Moustapha Mbow, Bertrand Lell, Simon P. Jochems, Badara Cisse, Souleymane Mboup, Benjamin G. Dewals, Assan Jaye, Alioune Dieye, and Maria Yazdanbakhsh, "COVID-19 in Africa: Dampening the Storm?," *Science* 369, no. 6504 (2020), 624–26.

- دعم الشباب والتركيز على مشروعات ريادة الأعمال، حيث يقدر الاتحاد الإفريقي أن ما يقرب من ٢٠ مليون وظيفة معرضة للخطر نتيجة الانكماش الاقتصادي المتوقع للقارة الإفريقية نتيجة تداعيات أزمة كورونا، مما يؤدي إلى استنزاف في الثروات البشرية خاصة أن أكثر من ٦٠٪ من سكان إفريقيا في سن ٢٥ عاماً فأقل.[٢٩]
- تعزيز الاستفادة من الشراكة بين القطاع العام والخاص في مواجهة التحديات التي يواجهها الشباب في مرحلة ما بعد الأزمة، على سبيل المثال وفرت شركة أمازون مؤخراً ٣٠٠٠ وظيفة من المنزل في جنوب إفريقيا، وبالتالي لا بد من تزويد الشباب بالمهارات المتعلقة بالوظائف المستقبلية والاقتصاد الرقمي.[٣٠]
- يفتقر أكثر من ٤٠٪ من الأفارقة (أي ما يعادل ٥٠٠ مليون شخص) لبطاقات هوية رقمية وفقاً لتقديرات البنك الدولي، وهذا يعوق برامج الحكومات للحد من الفقر واستهداف الفئات المهمشة في إطار مبادرات النمو الشامل وهذا يتطلب من الدول الإفريقية الإسراع في تنفيذ مبادرة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (ECA) لمبادئ تحديد الهوية الرقمية (digital IDs).[٣١]
- يجب على الحكومات الإفريقية اتباع قواعد الحوكمة والاستخدام السليم لأي مساعدات مالية تتعلق بجهود مكافحة فيروس كورونا أو أي إعفاءات من الديون.[٣٢]
- كما يجب التعاون في تنفيذ مشروع الاتحاد الإفريقي للتحول الرقمي لإفريقيا (٢٠٢٠-٢٠٣٠) والذي يتضمن استخدام التكنولوجيا في العديد من المجالات، ومنها مجال التعليم وإنشاء المنصات الرقمية مما يمكن توسيع نطاق الوصول للتعليم خاصة أن متوسط معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي أقل من ١٠٪ في أغلب الدول الإفريقية، كذلك رقمنة الخدمات الصحية وتعزيز البحث والابتكارات الصحية، التي تساهم في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة من ضمان صحة جيدة ورفاهية لجميع السكان، كما تشمل إدخال التكنولوجيا في مجال الزراعة (الزراعة الرقمية) لتحسين الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي للدول الإفريقية.[٣٣]

(29) Noxolo Ntaka, "A Call for The Development Sector to Invest in The Youth During COVID- 19," *Africa Portal*, July 28, 2020, https://www.africaportal.org/features/call-development-sector-invest-youth-during-covid-19/ .

(30) Trudi Hartzenberg and Talkmore Chidede, "Youth and Post-Covid-19 Recovery Strategies in Africa and Beyond," *TralacBlog*, July 1, 2020, https://www.tralac.org/blog/article/14718-youth-and-post-covid-19-recovery-strategies-in- africa-and-beyond.html.

(31) Economic Commission for Africa, *Covid-19 in Africa Protecting Lives and Economics* (Addis Ababa: UNECA, 2020), 29.

(32) Ibid., 32.

(33) African Union, *The Draft Digital Transformation Strategy for Africa (2020–2030),* (Addis Ababa: African Union, 2020), 6–9–35.

خاتمة

حاولت هذه الورقة رصد وتحليل واقع رأس المال البشري في إفريقيا خلال جائحة كورونا، وقد تبين أن دول إفريقيا جنوب الصحراء استطاعت أن تحقق تقدماً نسبيّاً في مؤشرات التنمية البشرية، سواء فيما يتعلق بزيادة العمر المتوقع عند الميلاد، وتخفيض معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات وزيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة وعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، ولكن ما زال هناك مزيد من الجهود أمام القارة الإفريقية حتى تستطيع أن تحقق أقصى استفادة من الثروة البشرية التي تتمتع بها كونها قارة شابة، حيث تمثل إنتاجية الجيل القادم وفقاً لمؤشر رأس المال البشري الصادر عن البنك الدول ٤٠٪ فقط، ولعل أزمة كورونا جاءت لتؤكد على ضرورة التأهب ووضع الخطط المستقبلية للتكيف مع الأزمة الحالية والأزمات المستقبلية، والعمل على البناء والاستثمار في العنصر البشري، أظهرت الأزمة الحالية أهمية التعليم والعمل عن بعد والتعامل مع التطبيقات التكنولوجية ووسائل الاتصالات الحديثة خاصة أن التعليم عن بعد يمثل تحدياً كبيراً للعديد من الدول الإفريقية، كذلك الحاجة إلى عناصر مدربة في المجال الصحي وتبادل الخبرات بين الدول الإفريقية، وتطوير البنية التحتية الصحية وكذلك ضرورة تطوير البنية التكنولوجية، وتكثيف جهود البحث والتطوير، بالإضافة إلى ضرورة تسريع التكامل الإقليمي الإفريقي وبناء التنمية المعتمدة على الذات، أيضاً كشفت الأزمة عن مدى اعتماد الدول الإفريقية على الواردات الغذائية؛ مما يهدد من تزايد حالة انعدام الأمن الغذائي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ويؤثر سلباً على مسار تنمية رأس المال البشري في السنوات القادمة، وأخيراً يمكن القول أن الاستثمار في العنصر البشري من خلال التعليم والصحة والتغذية هو بمثابة رصيد متراكم لدى الدولة خاصة وقت الأزمات ولا يقل أهمية عن رأس المال المادي، ويمثّل استثماراً للحاضر والمستقبل ومن أهم المجالات التي يجب التركيز عليها في عالم ما بعد كورونا.

دور توظيف الشباب في بناء السلْم في إفريقيا الوسطى

إسماعيل إسف دانكوما - باحث في الشؤون الإفريقية - بانغي.

يعد موضوع التوظيف من أهم الموضوعات التي تشغل بال القادة والباحثين الأفروووسطيين في الأعوام الأخيرة؛ نظرًا لأهميته في بناء السلْم بعد الصراع. ومن أجل تسليط الضوء على أهم المعلومات التي تساعد في فهم مشكلة التوظيف في إفريقيا الوسطى، ولمعرفة نوع الحلول التي أن تتبناها الدولة، أُشير إلى دراسة العوامل الديموغرافية والاقتصادية، مرورًا بتوضيح الجهود الوطنية والدولية، ومدى مساهمة إستراتيجية التوظيف في بناء السلم في الدولة. وتهدف الدراسة إلى بحث مدى تأثير العوامل الديموغرافية على النمو الاقتصادي الأفروووسطي قبل الصراع وبعده، ومدى وفاعلية الجهود الوطنية والدولية لحل مشكلة التوظيف لتقديم أهم الحلول الممكنة لمشكلة التوظيف في إفريقيا الوسطى. وسيتم ذلك عن طريق تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر، بالإضافة إلى التحليل السببي لمشاكل التوظيف في إفريقيا الوسطى بعد الصراع وجائحة كورونا[(١)]. ومن هنا سنحاول التركيز على ثلاث مراحل، تأخذ في الاعتبار مرحلة ما قبل الصراع وأثناءه، وفي الأخير فترة ما بعد الصراع حتى الآن.

أولاً - تأثير العوامل الديموغرافية على النمو الاقتصادي الأفروووسطي

• الموقع الجغرافي

إن إفريقيا الوسطى دولة قارية منغلقة (Enclavé)، حيث إنها من ضمن ست عشرة دولة إفريقية حبيسة[(٢)] لا تطلّ على واجهة بحريّة[(٣)]؛ وتبعد عن البحر (٢,٢٠٠) كم مربع من جهة الشرق، و(٣,٥٠٠) كم من جهة الغرب، ويقدر محيطها الحدودي بـ(٤,٠٠٠) كم، وتتكون بصورة رئيسة من الهضاب والمرتفعات

(1) Betsy Orr, "Conducting a SWOT Analysis for Program Improvement," Education Review 3, no. 6 (2013): 1–4.

(٢) من ضمن ٥٥ الدولة الإفريقية، نجد أن ١٦ من هذه الدول غير ساحلية المعروفة بالدول الحبيسة، وهذه الدول هي: جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، إثيوبيا، ليسوتو، ملاوي، مالي، النيجر، رواندا، جنوب السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي .

(٣) المرسال، «خريطة الدول الحبيسة في قارة إفريقيا»، (١٢، أكتوبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٢٢، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://www.almrsal.com/post/871784.

التي يُراوح ارتفاعها بين ٦٠٠ و٩٠٠ متر فوق سطح البحر، وهذا يجعلها نقطة تحول المياه بين المصارف الجارية بالاتجاه الشمالي، وصولًا إلى بحيرة تشاد ومن الاتجاه الجنوبي إلى أوبانجي على نهر الكونغو؛ لذلك تعتمد على ميناء الكاميرون والكونغو برازافيل، للوصول إلى المحيط الأطلسي.

خريطة جمهورية إفريقيا الوسطى

- **سكان دولة إفريقيا الوسطى ومساحتها**

تبلغ مساحتها ٦٢٢,٩٨٤ كم مربع وعدد سكانها ٥,١٨٩,٥٦١ مليون نسمة منها ٢,٥٤٤,٠٤٠ ذكرًا، و٢,٦٤٥,٥٢١ أنثى، ويبلغ متوسط كثافة السكان ٨ مواطنين لكل كيلومتر مربع[٤]، وتبلغ نسبة النمو السكاني ٢,٥٪، ونصفهم تحت سن ١٨، وكما أن نسبة ٧٥٪ تحت سن ٣٥، وتبلغ نسبة النساء ٥١٪ في ٢٠١٨م، ويسكن أكثر من ٦٢٪[٥] من سكانها في الريف[٦].

(4) "The 2017 Revision of World Population Prospects," *United Nations*, .https://web.archive.org/web/20180824094819/ https://esa.un.org/unpd/wpp/DataQuery/

(5) Ministère du Plan, "de L'economie et de La Coopération Internationale," Importantes Opportunités De Développement et D'affaires (Bangui: RCA Mars, 2011).

(6) Primature Rca Gouvernement de la République Centrafricaine, "Programme Pays Pour Le Travail Décent 2017–2021," *ILO* (2017): 2.

• **مواردها الطبيعية**

في الواقع أنها من إحدى دول وسط إفريقيا التي تتميز بالموارد الطبيعية الهائلة من الخشب، والحيوانات، والنباتات، والماس، والذهب، واليورانيوم والحديد والبترول... إلخ، الذي يمكن أن يشكل الأساس للنمو لاقتصاد مستدام، أو حتى المنافسة على المستوى الإقليمي والعالمي؛ نظرًا لصغر حجم سكانها مقارنة بمواردها.

• **حالة الفقر**

على الرغم من كل ما تملكها من موارد فإن سكانها من الأفقر في العالم، بسبب إرث الاستعمار وسوء الإدارة المتفاقم، إذ يعيش نحو ٧١٪ من سكانها تحت خط الفقر، وفقًا لإحصائية في ٢٠١٨م، حيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متوسطًا[٧] من تعادل القوة الشرائية قدره ٦٥١,٨ دولار أمريكي في ٢٠١٦م، ثم ارتفع إلى ٦٧٦,٩ دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٧م، وارتفع إلى ٧٠٥,٩ دولار أمريكي في العام ٢٠١٨م، و٧٣٥,٨ دولار أمريكي في ٢٠١٩م و٧٦٥,٥ دولار أمريكي في العام ٢٠٢٠م، ويتوقع أن يصل إلى ٧٩٥,٠ دولارًا في العام ٢٠٢١م و٨٢٤,٨ في العام ٢٠٢٢م و٨٥٥,٩ في العام ٢٠٢٣[٨].

الجدول رقم (١) نصيب الفرد من تعادل القوة الشرائية بدولار أمريكي

نصيب الفرد بدولار أمريكي	في الفترة
٦٥١,٨	٢٠١٦م
٦٧٦,٩	٢٠١٧م
٧٠٥,٩	٢٠١٨م
٧٣٥,٨	**٢٠١٩م**
٧٦٥,٥	**٢٠٢٠م**
٧٩٥,٠	**٢٠٢١م**
٨٢٤,٨	**٢٠٢٢م**
٨٥٥,٩	**٢٠٢٣م**

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المرجع التالي. **Sources :** autorité centrafricaine;estimations et projections des services du FMI

(7) "Valeur du Produit Intérieur Brut (PIB) de la République Centrafricaine de 2014 à 2024, à Prix Courants par Habitant en Dollars," *Statista Research Department*, October 9, 2019, Consulter le August 20, 2020, https://fr.statista.com/statistiques/710676/pib-republique-centrafricaine-par-habitant/ .

(8) "République Centrafricaine: Principaux Indicateurs Économiques et Financiers 2018," *Fonds Monétaire International*, December 6, 2018, http://www.imf.org.

• **مؤشر التنمية البشرية**

وفقًا لتقرير التنمية البشرية الوطني لعام ٢٠١١م، وصل عدد الفقراء إلى ما يقرب من ٦٢٪، وكانت حدة الفقر أكبر في المناطق الريفية، على الرغم من تحسن مؤشر التنمية البشرية تحسنًا طفيفًا من ٠,٣١٥ في عام ٢٠١٠م إلى ٠,٣٤٣ في عام ٢٠١١م، لكن تراجعت الدولة مرتبتين في تصنيفات مؤشر التنمية البشرية وكانت لا تزال من بين آخر ثماني بلدان في العالم.

بالإضافة إلى ذلك تدهور مؤشر التنمية البشرية (HDI) بدرجة كبيرة في عام ٢٠١٤م، وأصبح وضعها من بين الخمس الدول الأدنى عالميًّا، حيث تحتل المرتبة ١٧٢ من بين ١٧٧ دولة، وكان مناخ الأعمال السيئ من الأمور التي تعوق تشجيع الاستثمارات والتجارة الخارجية، كما وضح في تقرير ممارسة الأعمال الخاص بالبنك الدولي لاحتلال المرتبة الأخيرة من بين ١٨٣ دولة في عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م، والمرتبة ١٨٧ من أصل ١٨٩ دولة في عام ٢٠١٤م، حيث وصل مؤشر التنمية البشرية إلى ٠,٣٧ في ٢٠١٧م؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية المتكررة التي أثرت على مواطنها.

ثانياً- مشكلة التوظيف في جمهورية إفريقيا الوسطى

• **مشكلة التوظيف قبل الصراع وجائحة كورونا**

فقد تأثر اقتصاد إفريقيا الوسطى بأزمات عدة، ومن أشهرها ما قبل أزمة ٢٠٠٨م، حيث بدأت بأزمة الكهرباء على المستوى المحلي، ثم تفشَّى بارتفاع التكلفة الغاز والنفط على المستوى العالمي وانخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو وصولًا إلى الأزمة العالمية التي أدت إلى انخفاض تصدير مواردها من الخشب والماس، فأثرت هذه الأزمات على الاقتصاد الوطني، حيث ضعف متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا الوسطى نسبيًّا مع اتجاه نمو غير منتظم.

• **متوسط معدل نمو الناتج المحلي منذ ٢٠٠٦م**

كانت نسبة النمو نحو ٣,٨٪ في ٢٠٠٦م، وانخفضت إلى ٣,٧٪ في ٢٠٠٧م، و٢٪ في ٢٠٠٨م، و١,٧٪ في عام ٢٠٠٩م، و٣,٣٪ في عام ٢٠١٠م، و٣,١٪ في ٢٠١١م، و٤,٢٪ في ٢٠١٢م، وازدادت حالة اقتصاد إفريقيا الوسطى سوءًا مع اندلاع الصراع في العام ٢٠١٣م، إذ سجلت نموًّا سلبيًّا بنسبة ٣٧,٨٪[٩]، ما أدى إلى هبوط النمو الاقتصادي إلى أن وصلت نسبته – ٣,٠٪ في بداية عام ٢٠١٤م، ثم ١,٠٪ في آخر عام

(9) "Commission Économique Pour L'afrique: Profil de Pays," *Commission Économique Pour L'afrique*, March, 2016, 2020, https://www.uneca.org/sites/default/files/images/ORIA/CP/central_african_republic.pdf

٢٠١٤م، وبدأ الانتعاش ووصل إلى نسبة ٤,٨٪ في ٢٠١٥م، ثم سقط إلى ٤,٥٪ في ٢٠١٦م، و٤,٥٨٪ في ٢٠١٧م[١٠] و٣,٨٪ في ٢٠١٨م، و٤,٥٪ في ٢٠١٩م، و٤,٨٪ في ٢٠٢٠م.

الجدول رقم (٢) متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا الوسطى

متوسط معدل نمو الناتج المحلي	العام
٣,٨٪	٢٠٠٦م
٣,٧٪	٢٠٠٧م
٢٪	٢٠٠٨م
١,٧٪	٢٠٠٩م
٣,٣٪	٢٠١٠م
٣,١٪	٢٠١١م
٤,٢٪	٢٠١٢م
-٣٧,٨٪	٢٠١٣م
١,٠٪	٢٠١٤م
٤,٨٪	٢٠١٥م
٤,٥٪	٢٠١٦م
٤,٥٨٪	٢٠١٧م
٣,٨٪	٢٠١٨م
٤,٥٪	٢٠١٩م
٤,٨٪	٢٠٢٠م

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المرجع التالي[١١]. **Sources :** Perspectives économiques en Afrique centrale 2020

ومما يجب الإشارة إليه أنه يسيطر على الناتج المحلي الإجمالي القطاع الأولي بنسبة ٥٠,٢٪، والنشاطات الرئيسة لهذا القطاع هو زراعة الكفاف ٢٨,٣٪، والماشية ١٢,٧٪، ويليه القطاع الثالث بنسبة ٣١,٧٪، وأهم أنشطته التجارة بنسبة ١٢,٢٪، وفي الأخير القطاع الثانوي الذي تساهم فيه الصناعة التحويلية والبناء بنسبة ١٢,٣٪.

(10) Bangue Mondiale, *Perspective Monde: Croissance Annuelle du PIB* (Sherbrooke: École de Politique appliquée, 2020), 1–2.

(11) Groupe de la Bangue Africaine de Developpement, *Perspectives économiques en Afrique Centrale 2020: Faire face à la pandémie de COVID-19* (Tunis: Groupe de la bangue Africaine de developpement, 2020), 1–2.

ثالثاً- مشكلة التوظيف بعد الصراع وجائحة كورونا

فقد أدت الآثار السلبية لعزلتها إلى زيادة تكاليف الإنتاج بدرجة كبيرة، ما يعرقل على قدرتها التنافسية، ويعكس هذا على ضخامة مواردها الطبيعية غير الموظفة بالتوظيف الكافي، مع إمكاناتها الكبيرة الرعوية والزراعية المتناقضة مع مؤشراتها الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال عند مستويات حرجة.

من حيث السياق العام لما بعد الأزمة، يجب أن نتذكر تأثير عدم الاستقرار السياسي والصراع الداخلي المتكرر لأكثر من عقدين على سكانها وأسوء أزمة هي تلك التي تعود إلى مارس ٢٠١٣م[١٢]. وفيما يتعلق بالتوظيف، فقد تأثرت القطاعات ذات الإمكانات العالية للنمو الاقتصادي تأثرًا مباشرًا أو غير مباشر عن طريق انخفاض أنشطتها بحوالي ٣٥ إلى ٤٠٪، على وجه الخصوص قطاع التعدين والغابات والزراعة والاتصالات والتنمية الريفية، ما أدى إلى نقص هائل بالنسبة للدولة من حيث الإيرادات الضريبية، كما فقد العديد من الأسر وظائفهم، وارتفعت مخاطر التعرض لخسائر دائمة في الرفاه مع ثلاث عواقب على بطالة شباب.

ومن الناحية الاجتماعية، ازدادت البطالة والفقر ما يقلل من قيمة التعليم، ويُضعف البنى الاجتماعية والثقافية، اللتين تعدان أساس التماسك الاجتماعي؛ لأن الشباب غير القادر على العثور على وظيفة ليس في استطاعتهم تكوين أسرة. ومن الناحية الاقتصادية، تعد بطالة الشباب من أخطر التحديات، لخلقها أكبر شريحة من السكان تستهلك دون أن تنتج في الدولة، ويكون معدل الادخار عمليًّا صفرًا، ما يعوق الاستثمار. أما من الناحية السياسية، فتشكل البطالة عمومًا -وعلى وجه الخصوص بالنسبة الشباب- مصدرًا للاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، إذ كانت هناك زيادة مذهلة في عدد عناصر متمردي سيليكا من ٥٠٠٠ عنصر قبل دخول عاصمة بانغي إلى ٢٠ ألف رجل، وكذلك حركة أنتي بالاكا يقدر عددها في البداية بحوالي مائة رجل ريفي، ثم ارتفع العدد إلى حوالي ٤٠٠٠ [١٣] ويفسر هذا تأثير السياسة على زيادة بطالة الشباب.

في ضوء ما أُشير إليه أعلاه، سواء كانت على المستوى الأمني أو السياق الاجتماعي، أو اقتصاديًّا وسياسيًّا، فلا تزال هذه المشكلة قائمة إلا أن تزداد بأزمة جائحة كورونا.

(12) Primature RCA Gouvernement de la République Centrafricaine, *Allocution de son Excellence Madame Catherine SAMBA-PANZA, Chef d'Etat de Transition* (Bangui: RCA, 2014), 3–4.

(13) Primature RCA Gouvernement de la République Centrafricaine, "Programme d'Urgence et de Relèvement Durable 2014–2016," https://extranet.who.int/countryplanningcycles/sites/default/files/planning_cycle_repository/central_african_republic/purd_version_finale.pdf.

رابعاً- الجهود الوطنية والدولية لحل مشكلة التوظيف في إفريقيا الوسطى

تعد مشكلة التوظيف من أهم المشاكل التي تشغل بال القادة، ويكاد لا يخلو خطاب أي من القادة من هذه المشكلة، كما أكد الرئيس[١٤] بأن التوظيف[١٥] الذي يولّد الدخل والثروة للمواطنين هو عمدة رئيسة لبناء السلم في إفريقيا الوسطى، حيث لقي الدعم على الصعيدين الوطني والدولي:

- **على الصعيد الدولي**

وعلى الصعيد الدولي يمكن ذكر اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة (١١، ٤٤، ٤٥، ١٢٢، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٩)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة للعام ٢٠١٢م، وقرار مؤتمر ريو +٢٠، ومؤتمر القادة الشباب لعموم إفريقيا المنعقد في داكار من ١٣ إلى ١٧ يناير ٢٠١٥م، كل هذه الاتفاقيات والإعلانات قد اهتمت بشأن العمالة ولا سيما عمالة الشباب كقضية حيوية تربط كلاً من التوظيف والأداء الاقتصادي والإنصاف، وتحقق الاستقرار الاجتماعي في الدولة.

- **على الصعيد المحلي**

فيما يتعلق محليًّا يمكن ذكر الجهود الحكومية وغير الحكومية لاستفادتها من دعم منظمة العمل الدولية التي تعد رائدة في التوظيف والتدريب والتعاون قبل اندلاع أزمة ٢٠١٢م، بالإضافة إلى دعم شركاء آخرين، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إفريقيا الوسطى، ومنظمة العمل الدولي، الذي يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف إستراتيجية متعلقة ببرنامج العمل اللائق[١٦] للجهات ثلاثية الأطراف:

- **فيما يتعلق بالمعايير**

فقد عملت منظمة العمل الدولية باستمرار على تعزيز القدرات الفنية للمكونات الثلاثية من أجل تطبيق أفضل معايير العمل الدولي، ولا سيما من خلال ورش العمل الوطنية والإقليمية الفرعية، من خلال تنفيذ مشروع الدعم لتنفيذ إعلان منظمة العمل الدولية (PAMODEC)، ومشروع دعم السكان الأصليين وفقًا للاتفاقية ١٦٩ [١٧].

---

(١٤) مجلس الوزارة ببانجي: كلمة رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى، فوستين أرشينج توادیرا، أمام قمة عالم العمل لمنظمة العمل الدولية للعام ٢٠١٨م بعنوان: «الوظائف والعمل اللائق من أجل السلام والصمود» مقال ترجمة الباحث.

(١٥) أن مفهوم التوظيف متعدد المعاني، هذا المصطلح يعني في سياق هذه الدراسة جميع أشكال الراتب أو الأنشطة المستقلة وبوجه عام، جميع الأنشطة المفيدة اجتماعيًّا والمشروعة التي تدرّ الدخل، ومن خلالها يكسب الرزق ويحسن نوعية حياة؛ يعني هذا التعريف بأن الوظيفة التي توفر الموارد لأي شخص يمارسها.

(16) United Nations, "The Right To Work, Geneva: General Comment 18," February 6, 2006, https://www.refworld.org/docid/4415453b4.

(١٧) الأمم المتحدة، مكتبة حقوق الإنسان، المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، «الاتفاقية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة،» (٢٧، يونيه ، ١٩٨٩م)، الاسترجاع في: ٢٨، أغسطس، ٢٠٢٠م، http://hrlibrary.umn.edu/arab/b063.html

• **فيما يتعلق بالتوظيف:**

قد دعمت منظمة العمل الدولي تنفيذ مشاريع التمويل الأصغر في إفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٠م، كما أيدت مراجعة ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الأولى[١٨]، التي أتاحت مراعاة قضايا التوظيف الواردة في ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الثانية[١٩]، وقدمت كذلك المساعدة الفنية والمالية في إعداد وتنظيم المنتدى الوطني للعمل اللائق في ديسمبر ٢٠١١م، وقُدِّم الدعم للهيئات الثلاثية في عملية تحديد الأولويات، وكان بمنزلة الأساس لتطوير البرنامج القُطري لتعزيز العمل اللائق في إفريقيا الوسطى من ٢٠١٣م – ٢٠١٦م مع التعليم القائم على إدارة النتائج الموجهة، ومراعاة أعمال التشاور لذلك البرنامج.

• **فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي**

دُرِّبَت المكونات الثلاثية على تقنيات المفاوضة الجماعية، وكذلك إضفاء الطابع الرسمي والهيكل المؤسس على الحوار الاجتماعي من خلال برنامج الحوار الاجتماعي في إفريقيا الناطقة بالفرنسية المعروف بالترويج لبرنامج الحوار.

• **فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية**

فقد ساهم في الحماية الاجتماعية والمساعدة الفنية والمالية عن طريق صياغة مشروع السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية في عام ٢٠١٢م، والدعم لإعادة هيكلة مكتب الضمان الاجتماعي الأفروسطي، وإعادة تأهيل القدرات التوظيفية والموارد المالية، وإصلاح وتوسيع نظام الحماية الاجتماعية الوطني.

بوجه عام، فإن التعاون بين منظمة العمل الدولية وإفريقيا الوسطى يركز على المجال الاستشاري والتعاون الفني المتبادل، كما يجب استمرار هذا التعاون في فترة ما بعد الصراع وجائحة كورونا في إطار التعاون المقدم من قبل وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع البعثة ومنظمة العمل الدولية، ليستجيب لاحتياجات العمالة بوجه عام، ولا سيما عمالة الشباب التي تم تناولها كعامل رئيس في بناء السلم والاستقرار الاجتماعي والسياسي في إفريقيا الوسطى.

في مجال تخطيط التنمية وإطار الإدارة

استكملت إفريقيا الوسطى تنفيذ ورقة إستراتيجية للحد من الفقر (٢٠٠٨م – ٢٠١٠م)، وأُطلِقت ورقة

(١٨) الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولي، «الخلاص من الفقـــــر مؤتمر العمل الدولي، الوثيقة: ١/٢/٢٩٤، الدورة٩١،» (سويسرا: جنيف يونيه ٢٠٠٣م) ، الاسترجاع في: ٢٨، أغسطس، ٢٠٢٠م، https://docplayer.gr/82772318-Jm%60@-lsltn-qbws-lkly@-aldb-wl%60lwm.

(19) *Stratégie De Réduction De La Pauvreté Premier, Rapport Annuel d'Étape 2008–2010* (Washington: Fonds Monétaire International Services des Publications, 2009), 7–15.

إستراتيجية الحد من الفقر الثانية في عام ٢٠١٠م للفترة من ٢٠١١م إلى ٢٠١٥م، وفي يونيو ٢٠٠٩م وصلت الدولة إلى نقطة الإنجاز لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولقد استفادت من المساعدة المستمرة لبضع السنوات، وأتاحت لها الفرصة لإقامة شراكة موسعة مع المجتمع الدولي لدعمها في تنميتها، ولا سيما من خلال ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الثانية حتى أزمة أواخر عام ٢٠١٢م.

وعلى الرغم من هذا الدعم أنه قبل هذه الأزمة بوقت طويل، كانت الدولة تتميز بمؤشرات اجتماعية تستحق اهتمامًا خاصًّا، ولا سيما البطالة الهائلة وسط الشباب من جميع الفئات وفي جميع الأماكن (الحضرية، وشبه الحضرية، والريفية).

أخيرًا، على الرغم من إصلاحات القطاع الخاص التي التزمت بها الحكومة، احتلت إفريقيا الوسطى المرتبة ١٨٢ من أصل ١٨٣ دولة، وفقًا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر من البنك الدولي لعام ٢٠١٢م، فقد أثار هذا الأمر العديد من الأسئلة حول ديناميات إصلاحات القطاع الخاص، وقدرة الأخير على إعطاء منظور أفضل للعديد من الشباب الذين يدخلون سوق العمل في إفريقيا الوسطى.

كما وُوفِقَ على العديد من المبادرات، حيث تلقت الدعم من الشركاء التقنيين والماليين لتعزيز العمالة، في إطار ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الثانية، وعملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي عبرت عن طموح إفريقيا الوسطى لامتلاكها الموارد البشرية الفعّالة.

من أجل تحقيق هذه الغاية وتطوير رأس المال البشري شُكِّلَت الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية الأساسية كأحد المحاور الإستراتيجية لـورقة إستراتيجية الحد من الفقر الثانية، من خلال الأهداف التالية:

١- تخفيض معدل البطالة.

٢- زيادة دخل العاملين.

٣- خلق وظائف لائقة لصالح السكان الأشد فقرًا من المجموعات المحرومة.

٤- وضع سياسة الحماية الاجتماعية وتنفيذها من الفئات الضعيفة ضد الصدمات الاقتصادية والاجتماعية من أجل ضمان تغطية أمنية اجتماعية واقتصادية أفضل، من خلال نظام مساهمات للقطاع الرسمي وغير الرسمي، ومساهمة ضعيفة للفئات الاجتماعية من خلال آليات إعادة توزيع الثروة الوطنية.

تحقيقًا لهذه الغاية وُوفِق على مشروع السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية في إفريقيا الوسطى، الذي صادقت عليه الهيئات الثلاثية وجميع الأطراف المعنية في نهاية عام ٢٠١٢م، ولكن يتطلب إعادة العمل عليه مراعاة سياق الأزمة في أثناء عملية صياغة البرنامج القُطري لتعزيز العمل اللائق في إفريقيا الوسطى من ٢٠١٣م – ٢٠١٦م (PPTD /RCA) في سبتمبر ٢٠١١م، وبعد التحليل حُدِّدت الأولويتان من قبل الهيئات المكونة الثلاثية استجابةً لـلمشاكل الرئيسة التي حُدِّدت في التوظيف والتدريب المهني والحماية الاجتماعية، وهي:

أ- زيادة فرص العمل للشباب من الجنسين من خلال تحسين فرص العمل وريادة الأعمال في إطار الحوار الاجتماعي المعزز.

ب- تقوية نظام الحماية الاجتماعية وتوسيعه.

• المنتدى الوطني للعمل اللائق[٢٠]

فقد نظمت الحكومة المنتدى الوطني للعمل اللائق في بانغي في الفترة من ٧ إلى ١٠ ديسمبر ٢٠١١م، بدعم تقني ومالي من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يُتَحقَّق من صحة الأولويتين اللتين طرحتا فحسب، ولكن أيضًا القطاعات الواعدة التي تساهم في خلق فرص العمل، وهي الزراعة والمناجم والغابات والبنية التحتية، كما اهتم بتطوير سياسة التوظيف الوطني والتدريب المهني وتنفيذه وتقييمه الدوري، وكذلك التوصيات الرئيسة التالية:

أ. في مجال التوظيف

١- تحديد سياسة عمالة وطنية متماسكة.

٢- بناء قدرات المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ المشروع.

٣- تنمية وتطوير القطاع الخاص من خلال استحداث البيئة المواتية لريادة الأعمال، والتي تدعم المراجعة وتحديث النصوص المتعلقة بتأسيس الشركات والحوافز المالية.

٤- دعم مرافقة وإشراف الفاعلين في القطاع غير الرسمي بهدف تحويلهم التدريجي إلى القطاع الرسمي.

٥- تشجيع الابتكارات التكنولوجية.

٦- إنشاء آلية لتمويل (وإنشاء صندوق العمالة الوطنية).

٧- تعزيز العمالة الريفية التي تنطوي على الإشراف على المنتجين.

٨- زيادة الأراضي الصالحة للزراعة ووحدات الإنتاج.

٩- تطوير نهج كثافة العمالة العالية القائم على العمل من خلال تنفيذ البرامج لاستثمارات عامة واسعة النطاق.

١٠- تعزيز الوظائف الخضراء لحماية البيئة.

١١- تعزيز الحوار الاجتماعي.

(20) Organisation Internationale du Travail, *Programme Pays Pour la Promotion du Travail Décent en République Centrafricaine 2017–2021* (Bangui: RCA, Organisation Internationale du travail, 2017), 2–7.

ب. في مجال التدريب المهني

١- تقوية الإطار المؤسسي والقانوني لتنظيم نظام التدريب المهني.

٢- تطوير شراكة فاعلة مع مختلف الجمعيات والاتحادات المهنية التي تشكل النسيج المنتج لتعريف مشترك على احتياجات الموارد البشرية الخاصة بهم، وإشراكهم في المراحل الأولية والنهائية في عملية التدريب.

٣- الشروع في إعادة ترميم مراكز ومنشآت التدريب القائمة بالفعل، والقيام بفتح قسم التدريب في مؤسسات جديدة.

٤- تطوير التدريب المهني المستمر لاستيعاب التدفق الكبير من الشباب المتسربين.

٥- تطوير التدريب التأهيلي لصالح الخريجين من الشباب الباحثين عن توظيف.

٦- وضع نظام للتدريب الأولي والمستمر في مجال الهندسة الذي يلبي احتياجات هذه القطاعات.

٧- تزويد الشباب الحاصلين على البكالوريا العلمية أو التقنية بمنح دراسية للتدريب على مستوى التخصصات.

٨- تنفيذ منهجية التدريب للتقوية والاستقلال الذاتي لسكان المناطق الريفية وشبه الحضرية، بحيث يمكن المشاركة في نشاطات اقتصادية من خلال ممارسة الزراعة الفردية أو الجماعية، والمشاركة في التنمية المحلية.

٩- إعادة نظام التأهيل في مجال الصناعة التقليدية ليكون الحرفيون والمزارعون في المستقبل قادرين على تنفيذ تقنيات جديدة، ويصبحون معلمي التدريب المهني الناجحين في المستقبل.

١٠- وضع ميثاق وطني للتنشيط والتنمية لقطاع التدريب المهني.

١١- تدريب الفاعلين في القطاع غير الرسمي للانتقال إلى القطاع الرسمي.

تشير هذه الأهداف إلى استعداد الشباب الذين ينتظرون دخلًا يسمح لهم بتحسين ظروف معيشتهم والتطور الذاتي إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية التي تشمل جوانب اجتماعية مهمة والاستقلال عن الأسرة؛ وتحمل المسؤولية وغيرها.

وفيما يتعلق بتوقعات الشباب بمحتوى العمل والوضع الاجتماعي المرتبط بالتوظيف، ففي الواقع إذا كان الحصول على وظيفة تجلب دخلًا، فيجب أن تكون الأجور مرضية لدى الموظفين وفقًا لطموحاتهم، ويمكن أن يؤدي تصور تراجع الرتبة إلى تجنب وظائف معينة، وتأثيرها على ارتفاع معدلات البطالة، وفي حين يصعب شغل وظائف معينة يمكن تفسير بعض معدلات البطالة المرتفعة جدًّا بين الخريجين الشباب جزئيًا لسبب انتظار فرص العمل التي يرغبون فيها.

لذا، فإن طبيعة العمل لا تقل أهمية عن حقيقة العمل، وبهذا المعنى تتحدث منظمة العمل الدولية عن العمل اللائق، وهو مفهوم يلخص تطلعات كل عامل وفرصة الانخراط في عمل منتج بأجر مناسب، في ظل ظروف عمل آمنة، وعادلة وحماية الأسرة، ويمنح العمل اللائق للإنسان الفرصة للتطور والاندماج في المجتمع، فضلًا عن حرية التعبير عن مخاوفهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي ستؤثر على حياتهم، كما أنه يفترض تكافؤ الفرص والمعاملة بالمثل بين الجنسين.

خامساً- أهم الحلول الممكنة لمشكلة التوظيف في إفريقيا الوسطى

أُجرِيَ هذا التحليل في ضوء الخصائص التي يجب أن يتسم بها السياق الوطني بشأن التوظيف ولا سيما الفرص الموجودة في السوق، ومواصفات الوظائف المعروضة والمطلوبة، والامتثال للمعايير القانونية والأمان ووجود هياكل مسؤولة عن الترقية والإشراف وتنظيم سوق العمل وشفافية السوق (المعلومات المتاحة ويمكن الوصول إليها في عروض العمل وطلبه).

وفقًا للبيانات التي جُمِعت يتبين أن الحكومة توظف ٢٦,٨٥٣ موظفًا في نوفمبر ٢٠١٤م، مقابل ٧,١٢٩ عاملًا متعاقدًا و٣٪ منهم أجانب، وفي عام ٢٠١٩م أصدر رئيس الوزراء المرسوم رقم ٠٥٣ / PM 19 [٢١]، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩م، بشأن تشكيل لجنة لتوظيف ١,٣٠٠ شاب في الحكومة، إلا أن هذا القرار لقي رفضًا شديدًا لدى موظفي وزارة الخدمة العامة، لانتهاك هذا المرسوم الأخير للنظام الأساسي العام للخدمة العامة[٢٢]، أي «القانون رقم ٩٩,٠١٦ الصادر في ١٦ يوليو ١٩٩٩»[٢٣]، كما تم طعن رئيس الوزراء لعدة سنوات، كما حدث في عام ٢٠١٨م، على عدم الشفافية والعدالة عند التوظيف، كما أكدت الدراسة على دور التدريب المهني والتعليم العالي في توظيف الشباب من خريجي التعليم العالي:

(21) Secrétariat Général du Gouvernement Centrafricain (SGG), *Arrêté du Premier minister no.053/PM/19, (Bangui: RCA, 2019)* Disponible au archive du Ministere de la fonction publique centrafricaine

(22) Centrafrique: "L'imbroglio Autour de L'intégration des 1300 Jeunes dans la Fonction Publique," *Corbeau news*, October 21, 2019, https://corbeaunews-centrafrique.com .

(23) Archive du Ministere de la Fonction Publique Centrafricaine, *Statut Général de la Fonction Publique*, loi no. 99.016, (Bangui: RCA, 1999).

الشكل رقم (١) نسبة الشباب خريجي التعليم العالي الذين وُظِّفوا في ٢٠١٧م

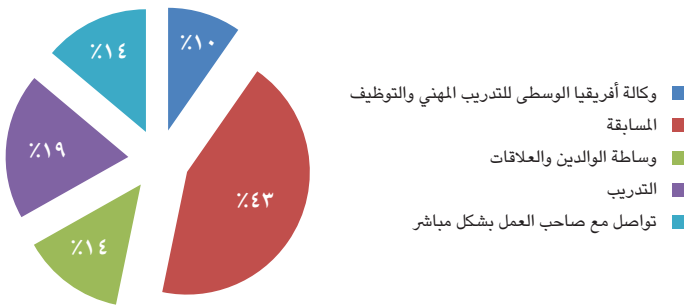

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات لـ: Service des statistiques de l'ACFPE[24]

لو عدنا إلى الشكل أعلاه سرعان ما سنكتشف عدم فعالية وكالة إفريقيا الوسطى للتدريب المهني والتوظيف (ACFPE)؛ إذ لم يُوظّف سوى ١٠٪ فقط، بينما وُظِّف عن طريق الوساطة ١٤٪، وعلى الرغم من ارتفاع عدد الذين وُظِّفوا عن طريق المسابقة إلا أنه يشوبها الفساد.

الشكل رقم (٢) فرق بين الطلب والعرض للوظائف

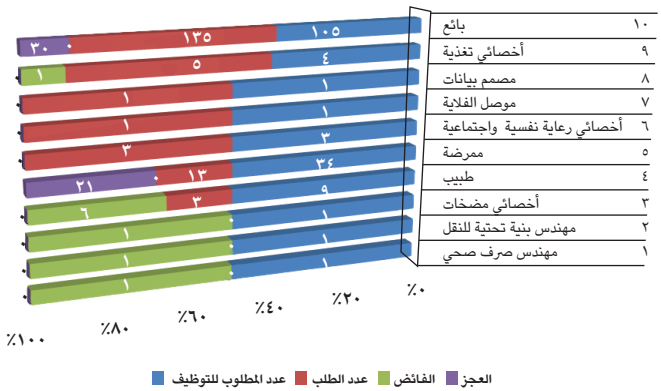

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى المرجع التالي: ACFPE [25]

(24) "Comité de Coordination des ONG Internationales (CCO) en RCA et de l'ACFPE," *Archive d'ONG*, https://ccorca.org/.

(٢٥) فقد استعانت الدراسة بالملاحظة بالمشاركة في جهة التالية:
Ministère de la Fonction Publique Centrafricaine: Agence Centrafricaine Pour la Formation Professionnelle et l'Emploi (ACFPE), "Rapprochement Entre Offres et Demandes D'emplois," Ministère de la Fonction Publique, September 2015.
أنظر كذلك: http://www.acfpe.net

وقد تبين من خلال هذا الشكل أن هناك عدم ملاءمة بين الدراسة وسوق العمل، بالإضافة إلى عدم الخبرة لدى معظم الخريجين؛ مما أدى إلى التوازن في العرض والطلب لبعض الوظائف.

لذلك ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل بين الشباب الباحثين عن العمل، كما هو موضح في الشكل البياني أعلاه، فإن الفئتين العمريتين من ٢٠ إلى ٢٤ سنة، وتشكل الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٢٩ عامًا الغالبية العظمى من الباحثين عن عمل (٥٨,٧٪)، ويشير ذلك إلى البطالة الهائلة بين خريجي التعليم العالي وحاملي الشهادة الثانوية، الفنيين أو العالي أو العاطلين عن العمل منذ فترة طويلة، وفي العام الأخير ازداد عدد طالبي العمل الجدد من عاصمين إلى ٨٦,٦٥٪ و١٣,٣٤ من ٤ مدن أخرى، ونسبة النساء أقل مقارنة بالرجال، كما أن ٢٣,٥٤٪ منهم دون مؤهل.

- **تحليل نقطة القوة**

على المستوى المؤسسي تخصيص وزارة مسؤولة عن التوظيف والتدريب الفني، ويدل ذلك على اهتمام الحكومة بموضوع التوظيف، ولكن يجب تفعيل هذه الآليات لتكون ملائمة لإدارة مشكلة التوظيف والتدريب المهني. وتعزيز اللا مركزية في إدارة موظفي الدولة مع إنشاء المديريات الإقليمية وإنشاء الهياكل المهنية المناسبة: كوكالة جمهورية إفريقيا الوسطى للتدريب المهني والتوظيف (ACFPE)؛ النافذة الواحدة كما يمكن الاعتماد على لغة سانغو كعامل يساهم في التماسك الاجتماعي والحوار الاجتماعي، ومن المفترض أن تستفيد الدولة بهذه المميزات ولكن وُظِّفت بوجه سلبي.

- **نقاط الضعف**

فقد سلط الضوء على نقاط الضعف الرئيسة في الاقتصاد الأفروسطي في مجال العمالة، خاصة توظيف الشباب الذي يعاني:

عدمَ وجود سياسة وطنية للتوظيف والتدريب المهني[٢٦]، ويشكل ذلك نقطة ضعف كبيرة؛ لأنه لن يكون فقط علامة على ارتفاع نمو ديموغرافي قوي ٢,٦٪ في المتوسط السنوي، ويؤدي إلى زيادة العدد للفئة العمرية ١٨ عامًا أكثر من ٥٠٪ من السكان، وأكثر من ٤ /٥ من الباحثين عن عمل تقل أعمارهم عن ٣٥ عامًا، ومعظمهم غير مهرة، ولم تكن الدولة مستعدة للاستفادة من النمو الديموغرافي القوي الذي تتميز به، في الهيكل الحالي للاقتصاد غير قادر على تعزيز النمو الإبداعي من الوظائف، مع انعدام الحماية الاجتماعية

(26) Ministere de la Fonction Publique Centrafricaine, "Statut général de la Fonction publique," les Rapports D'analyse Précédents et l'atelier D'analyse D'agnostique Tenu le 7 Août 2015.

ومؤسسات رقابية ضعيفة ومعدل استثمار منخفض، وعدم التوافق بين التدريب والتوظيف، والتدريب الفني غير الكافي، ومشكلة البنية التحتية، وعدم وجود هياكل معالجة للمنتجات الزراعية.

- **الفرص**

ترتبط الفرص التي توفرها سوق العمل في إفريقيا الوسطى ارتباطًا أساسيًّا بالإمكانات الطبيعية للبلد، وإنشاء البنى التحتية للوصول الداخلي والخارج من خلال تقنيات كثافة العمالة العالية.

- **التهديدات والمخاطر**

بالتأكيد أن هناك العديد من فرص العمل للشباب الأفروسطيين في ضوء إمكانات هائلة للدولة، إذا أُتُّخِذت إجراءات صارمة لحل مشكلة البطالة، في هذا الصدد، هناك مخاطر يجب أخذها في عين الاهتمام:

أ- انعدام الأمن الملائم لمناخ الاستثمار والمنازعات والنزاعات ما بعد الانتخابات.

ب- هجرة العقول وموتها خاصة وسط علماء المسلمين وبعض القبائل.

ت- الفساد والمحسوبية وسوء إدارة الحكم.

سادساً- إستراتيجية إعادة توظيف العمالة لبناء السلم في إفريقيا الوسطى

وضع سياسة حلول قابلة للتطبيق لتعزيز العمالة خاصة توظيف الشباب، التي يمكن أن تعزز بناء السلم في إفريقيا الوسطى، فهي على النحو التالي:

- **المستوى الكلي**

إصلاحات سياسية وإدارية تهدف إلى تحسين الجوانب القانونية والتنظيمية لسوق العمل في إفريقيا الوسطى.

- **المستوى المتوسط**

إعادة تنظيم الهياكل المسؤولة عن قضايا التوظيف والتدريب المهني وبناء القدرات، وإعادة تفعيل قطاعات ذات الإمكانات العالية لخلق فرص العمل.

- **المستوى الجزئي**

تنفيذ البرامج والمشروعات الهادفة إلى تعزيز القدرات الفنية والإدارية وتعزيز روح مبادرة الشباب في

الأولوية عن طريق تفعيل الشراكة التي تمت بين وزارة التعليم العالي وبعض المنظمات غير الحكومية في إفريقيا الوسطى[٢٧].

• خريطة طريق للتغيير

يجب أن تكون الإجراءات التي تُتَّخذ من أجل هذا التغيير على ثلاث مراحل؛ على المدى القصير والمتوسط والطويل.

• على المدى القصير

١- صياغة السياسة الوطنية للتوظيف والتدريب المهني.

٢- الاهتمام بالأعمال ذات المصلحة العامة من خلال الأنشطة المدرّة للدخل في مختلف القطاعات والمناطق المختلفة، حيث توجد فرص الزراعة، والتحولات الحرفية والصناعية، والأنشطة التجارية.

٣- تنفيذ برنامج الغذاء مقابل العمل في المناطق ذات الاحتياجات الإنسانية.

إجراءات على المدى المتوسط

تتعلق الإجراءات متوسطة الأجل بوجه رئيس بإعادة التنظيم الإداري وبناء قدرات الهياكل المسؤولة عن التوظيف والتدريب المهني، وإعادة التنظيم وبناء القدرات للهياكل المسؤولة عن التدريب والتوظيف، ولا سيما إنشاء صندوق دعم التدريب المهني والتوظيف.

تعزيز القدرات التوظيفية للإدارات المحلية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية للشباب حول أهداف التنمية المحلية.

١- إنشاء خدمة مدنية للشباب.

٢- إحياء القطاعات الدافعة للنمو مع إمكانات عالية لخلق فرص العمل.

• إجراءات طويلة الأمد

على المدى الطويل، هناك حاجة إلى تعزيز نظام التخطيط في مجال التوظيف والتدريب المهني لتصحيح عدم التوافق بين التدريب والتوظيف، بالإضافة إلى ذلك من الضروري توطيد أسس النمو بجعله أكثر ذاتية، وأكثر ابتكارًا للوظائف ذات النسيج الصناعي الأكثر كثافة.

(٢٧) مندوب المنظمة التعليمية والتنموية المعروفة بمنظمة الإصلاح الاجتماعي بجمهورية إفريقيا الوسطى لدى القاهرة.

كما أصبح توجه الدولة الآن في خلق الوظائف، حيث تبنت الدولة برنامجًا واسعًا لإحياء الزراعة بالتركيز على إنشاء جمعيات تعاونية للترويج للمنتجات الزراعية، مصحوبة بإجراءات إدارية لتسهيل وصول المزارعين إلى التقنيات الحديثة[٢٨].

وفي الختام يمكن القول، بأن قضية التوظيف ولا سيما توظيف الشباب في إفريقيا الوسطى تتصدر أولويات القادة، لجعل النمو أكثر استدامة، وخلق المزيد من فرص التوظيف، وأفضل السبل لحل مشكلة البطالة الجماعية بين الشباب، تحسين مستوياتهم وتأهيل القوى العاملة لتكون قادرة على المنافسة في سوق العمل، لو تم تنفيذ هذا لحلت قضية العمالة وخاصة بين الشباب. وفي ضوء النتائج السابقة، يجب وضع آلية رصد لمبادرة توظيف الشباب كعامل بناء السلم والتماسك الاجتماعي مع تكوين لجنة مراقبة تتألف من الوزارات المسؤولة عن التخطيط والتعاون والوزارات المكلفة بعملية التوظيف، كما يُنَسّق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية والتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرهما من الشركاء في هذا المجال، والإضافة إلى تفعيل التبادل الطلابي العربي الأفروسطي وعدم استبعاد المواطنين على أساس ديني أو عرقي، وإنما يُوَظّف الشباب على أساس قدرتهم ومؤهلهم العلمي وخبرتهم العملية.

كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الاتفاقية للشراكة التي بين وزارة التعليم والمنظمة لدعم المنظمة للقيام بالبحث العلمي وتفعيل مئات المنح الدراسية التي تخسرها الدولة كل سنة ووضعهما على سلّم أولويات برامجها، وتوفير آليات للتنسيق بينها وبين كل الوزارات المعنية وأعضاء سفارة إفريقيا الوسطى بالخارج، وإصدار قوانين وقرارات تفسح المجال للتعاون المشترك وبناء الثقة بين المنظمة والحكومة، ونشر الوعي الثقافي بأهمية العمل الجماعي التطوعي وخلق شراكة مجتمعية حقيقية مع وزارة التربية والتعليم، وإيجاد مصادر تمويل تمكن المنظمة من القيام بدورها في عملية إصلاح التعليم من أجل حل مشكلة التوظيف لبناء السلم في إفريقيا الوسطى.

(28) Bureau d'Étude et de Recherche Pour le Developpement, *Stratégie de Transformation de L'agriculture Centrafricaine et la Promotion de L'entreprenariat des Jeunes Dans le Secteur Agricole et L'agrobusiness 2019 (OUAGADOUGOU: Bureau d'Étude et De Recherche Pour le Developpement 2019),* 24–35.

انعكاسات جائحة كورونا على اقتصاد دولة بوتسوانا

أسماء عبدالمنعم فهمي - باحثة في الشؤون الإفريقية - القاهرة.

على أثر تفشي أزمة فيروس كورونا تعرضت اقتصادات دول العالم للانكماش، وأثَّر الوباء سلبًا على النمو الاقتصادي العالمي، وتثير التداعيات الاقتصادية للوباء مخاطر حدوث ركود اقتصادي عالمي مع مستويات بطالة لم تشهدها منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات، كما أثرت الخسائر البشرية من حيث الأرواح المفقودة على النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى تكلفة ارتفاع مستويات الفقر، وتقلب الحياة، وانحراف الوظائف عن مسارها، وزيادة الاضطرابات الاجتماعية، كما يمكن أن تنخفض التجارة العالمية أيضًا بنسبة ١٨٪، اعتمادًا على عمق ومدى الانكماش الاقتصادي العالمي، مما يفرض عبئًا اقتصاديّا ثقيلًا بوجه خاص على الاقتصادات النامية والناشئة ومنها دولة بوتسوانا.

بوتسوانا بلد غير ساحلي تهيمن عليه من الناحية الجغرافية صحراء كالاهاري، ويحد بوتسوانا زامبيا وزيمبابوي من الشمال الشرقي وناميبيا من الشمال والغرب وجنوب إفريقيا من الجنوب والجنوب الشرقي، وفي الجزء الشمالي من بوتسوانا، تلتقي أربع دول (زامبيا، وبوتسوانا، وزيمبابوي، وناميبيا) عند نقطة واحدة في منتصف مجرى نهر زامبيزي.

انتقلت بوتسوانا سريعاً كواحدة من أفقر دول العالم عند الاستقلال عام ١٩٦٦م إلى واحدة من قصص النجاح في عملية التنمية حول العالم، وذلك بفضل المقومات التي تتمتع بها دولة بوتسوانا من ثروة معدنية «ماسية» كبيرة بجانب الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية الفعالة فضلاً عن عدد سكان صغير نسبيّاً يزيد قليلاً عن مليوني نسمة، مما جعلها دولة ذات دخل متوسط أعلى وفي طريقها إلى التحول لتصبح دولة ذات دخل مرتفع بحلول عام ٢٠٣٦.

وبعد تحقيق بوتسوانا لمعدلات نمو قوية بنسبة ٤,٥٪ في عام ٢٠١٨م، تشير التقديرات إلى تباطؤ النمو إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠١٩م، مما يعكس آثار ضعف الطلب العالمي على الماس جنبًا إلى جنب مع حالات الجفاف الشديدة التي تؤثر على المنطقة، ومن المتوقع أن يكون للتباطؤ العالمي في الطلب وزيادة القيود التجارية في ضوء وباء كوفيد-١٩ (فيروس كورونا) تأثير عميق على اقتصاد بوتسوانا، لا سيما على صناعة الماس والسياحة.

ونظرًا لأن صناعة الماس لا تزال محركًا مهمًّا للنمو، كونها أكبر مساهم في الإيرادات الحكومية وتمثل ٨٠٪ من أرباح الصادرات، فمن المتوقع أن يؤدي الانخفاض المتوقع في النشاط إلى انكماش نمو بنسبة

١,٢٪ في عام ٢٠٢٠م، ومن المتوقع أن يستقر النمو بنسبة تزيد قليلاً عن ٤٪ بحلول عام ٢٠٢٢م مع تعافي الطلب العالمي، مما يساعد في خلق ظروف ملائمة لخفض مستويات الفقر المدقع، جنباً إلى جنب مع توجه السطات لتنفيذ نموذج نمو جديد يركز على إستراتيجية تنويع الصادرات وتنفيذ الإصلاحات التي ستلعب دوراً حاسماً في الأداء الاقتصادي لبوتسوانا، وذلك وفقاً لتصريحات البنك الدولي.

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة انعكاسات وباء كورونا على مؤشرات الاقتصاد البوتسواني، وذلك من خلال تناول مؤشرات كالتضخم والبطالة ومعدل النمو الاقتصادي، مع التعرض للجهود التي نفذتها الدولة لمواجهة انعكاسات هذا الوباء على الدولة، ومع الإشارة إلى عدد من التوصيات لمواجهة تحديات الأزمة على الاقتصاد.

أولاً: خصائص اقتصاد بوتسوانا

تتمتع بوتسوانا بسمعة تستحقها عن جدارة باعتبارها الاقتصاد الأفضل أداءً في إفريقيا على مدى العقود القليلة الماضية، بل هي بالفعل واحدة من الاقتصادات الأفضل أداءً في العالم، وعلى مدار الثلاثين عامًا بين الاستقلال في عام ١٩٦٦ ومنتصف التسعينيات، كانت بوتسوانا أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، حيث بلغ متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوية أكثر من ١٠٪.

وأدى هذا النمو الممتد إلى تحول بوتسوانا من واحدة من أفقر البلدان في العالم في عام ١٩٦٦م[١]، ومن أقل البلدان نمواً، حيث كان يعيش ٩٠٪ من السكان في الزراعة المعرضة للجفاف ويبلغ دخل الفرد حوالي ٣٦٠ دولارًا، إلى بلد متوسط الدخل وبنسبة ٥٠٪ من القوى العاملة المستخدمة في أنشطة القطاع الرسمي، وعلى الرغم من الاقتصاد الصغير الذي يتمتع بموارد الماس الوفيرة، إلا أن الحكم الرشيد في البلاد مكّن من تخصيص الموارد لتعزيز النمو واستخدامات التنمية.[٢]

ويرجع سبب هذا النمو السريع إلى صناعة تعدين الماس، والتي منذ بدايتها في أوائل السبعينيات، جعلت بوتسوانا أكبر منتج للماس من حيث القيمة في العالم، ويتم تشغيل مناجم الماس الأربعة في بوتسوانا من قبل «ديبسوانا»، وهو مشروع مشترك ٥٠ / ٥٠ بين حكومة بوتسوانا وشركة «دي بيرز»، حيث وفرت الإيرادات الأساس للصادرات سريعة النمو، وفوائض ميزان المدفوعات، والإيرادات الحكومية التي تم استخدامها لتمويل نفقات التنمية واسعة النطاق.

(1) Keith Jefferis and Bogolo Kenewendo, "Botswana Country Overview 2012/2013," *Capital Resources (Pty) Limited*, 28, http://www.econsult.co.bw/tempex/BOTSWANA%20COUNTRY%20&%20ECONOMIC%20OVERVIEW%202012.pdf.

(2) "Botswana: African Economic Outlook," *Organization for Economic Co-operation and Development*, 2003, 4, https://www.oecd-ilibrary.org/development/african-economic-outlook-2003_aeo-2003-en .

وعلى مدى العقدين الماضيين، كان هناك تركيز كبير على تنويع الاقتصاد «بما يتجاوز الاعتماد على الماس وبعيدًا عنه»، من خلال تحفيز مصادر جديدة للنشاط الاقتصادي والنمو الذي يمكن أن يدفع الاقتصاد إلى الأمام في العقود القادمة، وتشمل الأنشطة التي يُنظر إليها الآن على أنها مرشحة محتملة لمثل هذا النمو الخدمات المالية والتجارية، والسياحة، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية والزراعية.

ومن المسلّم به أيضًا أن التنويع داخل قطاع التعدين جزء مهم من عملية التنويع الأوسع نطاقًا، حيث تساعد أنشطة التعدين الجديدة والموسعة على استكمال تعدين الماس[٣].

ثانياً: وضع مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة بوتسوانا قبل أزمة وباء كورونا

• معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بوتسوانا

سعت بوتسوانا للحفاظ على مستوى النمو في عام ٢٠١٩، وساهم ضعف الطلب العالمي على الماس جنبًا إلى جنب مع حالات الجفاف الشديدة التي تؤثر على المنطقة في تباطؤ النمو ليصل إلى ما يقارب ٣٪ في عام ٢٠١٩م (من ٤,٥٪ في عام ٢٠١٨)، وفاق تباطؤ الإنتاج في قطاعي المعادن والزراعة التحسن في الخدمات (التجارة والتمويل والأنشطة التجارية؛ التي تمثل ثلث الناتج)،[٤] وذلك كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (١): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بوتسوانا خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩م

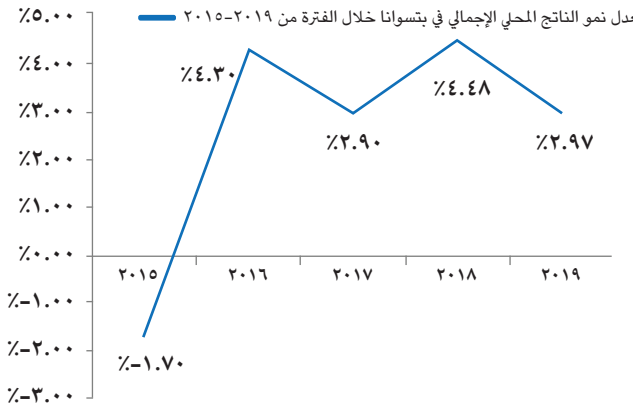

Source: World Bank Group, GDP growth (annual %) – Botswana, Available at: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=BW

(3) Jefferis and Kenewendo, "Botswana Country Overview 2 012/2013," 28.

(4) "The economic context of Botswana," *Nordea Trade Portal*, October 2020, https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/botswana/economical-context .

• **التضخم**

سجلت الدولة معدل تضخم منخفضًا (٢,٨٪)، ومن المتوقع أن يظل مستقرًا في العامين المقبلين عند (٢,١٪) في عام ٢٠٢٠م وعند (٢,٦٪) في عام ٢٠٢١م، وفقًا لآخر تقرير لصندوق النقد الدولي بعنوان «آفاق الاقتصاد العالمي» والصادر في (أبريل ٢٠٢٠)،[٥] وهو ما سيوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (٢): معدل التضخم في بوتسوانا خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩

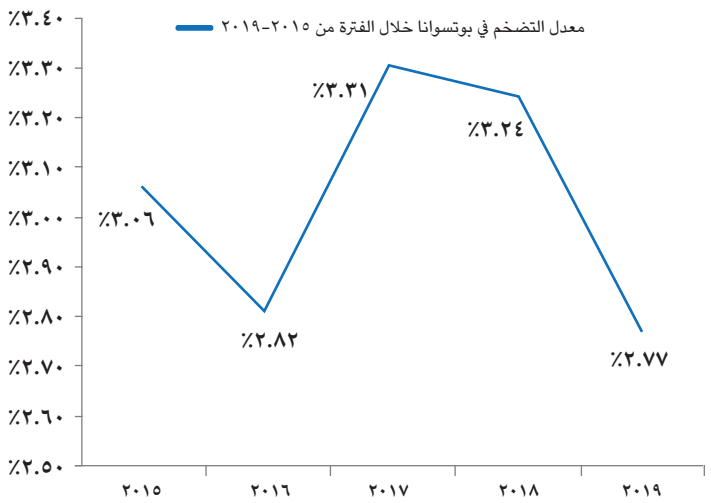

Source: World Bank Group, Inflation, consumer prices (annual %) – Botswana, Available at:https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=BW

• **الدين العام**

يقدر العجز المالي في بوتسوانا بنحو (٢,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، والذي يتم تمويله بصفة أساسية من خلال سحب المدخرات المالية وإصدار الأوراق المالية بموجب برنامج السندات الحكومية، وبالتالي، لا يزال الدين العام المقدر بـ(٢٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩م منخفضًا،[٦] وفيما يلي تطور نسب الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي ببتوسوانا خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩:

(5) Ibid

(6) African Development Bank, *African Economic Outlook* 2020 (Côte d'Ivoire: African Development Bank Group, 2020), 154.

شكل رقم (٣): نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي في بوتسوانا خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩

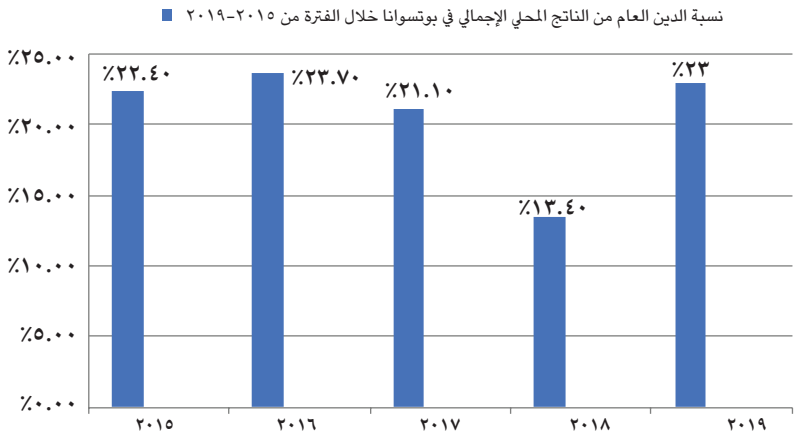

Source: Trading Economics, Botswana Government Debt to GDP, Available at: https://tradingeconomics.com/botswana/government-debt-to-gdp

• الحساب الجاري

من المتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري إلى (١,٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ مقارنة بـ(١,٩٪) في عام ٢٠١٨، وفي مواجهة عائدات تصدير الماس المتقلبة، قامت الحكومة بتمويل استثماراتها العامة من خلال سحب الاحتياطي بدلاً من التوجه نحو الديون الخارجية، وهكذا، فإن هناك تراجعًا في الاحتياطي الدولي منذ عام ٢٠١٦م، لكنها لا تزال مرتفعة عند (٦,٦ مليار دولار في نهاية ٢٠١٨، أو ما يعادل ١٣ شهرًا من الواردات).[٧]

• قطاع السفر والسياحة

بلغت مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي (١٣,٤٪) في عام ٢٠١٨م، حيث زادت مساهمة السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لبوتسوانا من (٦,٨٪) في عام ١٩٩٩ إلى (١٣,٤٪) في عام ٢٠١٨، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤,٤٢٪)،[٨] وفيما يلي تطور مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي:

(7) African Economic Outlook, 2020, African Development Bank.

(8) "Botswana – Contribution of Travel and Tourism To GDP as A Share of GDP," *Knoema*, 2018, https://knoema.com/atlas/Botswana/topics/Tourism/Travel-and-Tourism-Total-Contribution-to-GDP/Contribution-of-travel-and-tourism-to-GDP-percent-of-GDP .

شكل رقم (٤): مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي في بوتسوانا خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩

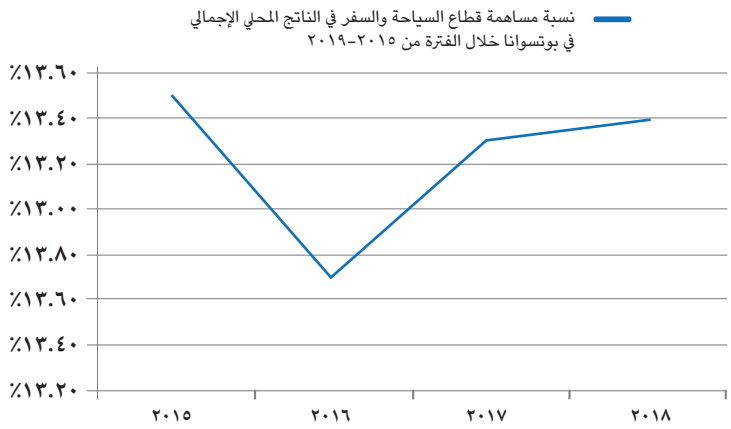

Source: knoema, Botswana - Contribution of travel and tourism to GDP as a share of GDP, Available at: https://knoema.com/atlas/Botswana/topics/Tourism/Travel-and-Tourism-Total-Contribution-to-GDP/Contribution-of-travel-and-tourism-to-GDP-percent-of-GDP

- **صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر**

وبالنسبة لصافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢٠ الصادر عن الأونكتاد، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بوتسوانا من (٢٨٦ مليون دولار أمريكي) في عام ٢٠١٨ إلى (٢٦١ مليون دولار أمريكي) في عام ٢٠١٩، وبلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في بوتسوانا (٥ مليارات دولار أمريكي) في عام ٢٠١٩، وتجدر الإشارة إلى أنه يجذب قطاع التعدين معظم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك، فإن الاستثمارات في صناعة الخدمات (التأمين والمصارف) قد نمت في السنوات الأخيرة، كما جاءت بوتسوانا في مرتبة متقدمة من بين الدول الإفريقية في مؤشر سهولة الأعمال التجارية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي، حيث احتلت المرتبة ٨٧ عالميّاً ويمثل هذا انخفاضًا طفيفًا عن نسخة ٢٠١٩ عندما احتلت البلاد المرتبة ٨٦، وتتخذ الحكومة تدابير لزيادة الاستثمار في قطاعات الزراعة والماس والتعليم والصحة والنقل،[٩] وفيما يلي تطور لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بوتسوانا خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩:[١٠]

(9) The economic context of Botswana, 2020.

(10) United Nations Conference on Trade and Development, *World Investment Report 2020* (Geneva: UNCTAD, 2020), 257.

جدول رقم (١): لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بوتسوانا خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩
القيمة: بالمليار دولار أمريكي

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	٣٧٩	١٤٣	٢٦١	٢٨٦	٢٦١

Source: UNCTAD, World Investment Report 2020, (Geneva: UNCTAD, 2020), 257.

ثالثاً: انعكاسات وباء كورونا على اقتصاد بوتسوانا

أ- النمو الاقتصادي في بوتسوانا

على الرغم من تمتع بوتسوانا بأساسيات اقتصادية كلية قوية، إلا أنه من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة ١٣,١٪، وذلك بسبب تأثير كوفيد-١٩ على التعدين (-٣٣,٦٪)، التجارة والفنادق والمطاعم (-٣٢,٢٪)، التصنيع (-١٠٪)، الخدمات الاجتماعية والشخصية (-٤,٨٪)، والنقل والاتصالات (-٤,١٪).

ب- صناعة السياحة والضيافة في بوتسوانا

ينظر إلى التأثير الكبير الذي يحدثه كوفيد-١٩ على صناعة السياحة والضيافة، ومن المرجح أن تكون الآثار الاقتصادية كارثية على مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي، نظراً لمساهمة هذا القطاع بصفة رئيسة في الناتج المحلي الإجمالي لبوتسوانا، كما أنه يساهم بوجه كبير في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وخلق فرص العمل، ووفقًا للمسح الأولي الذي أجرته جمعية الضيافة والسياحة في بوتسوانا فقد تكبد القطاع خسائر كبيرة، وبحلول نهاية مارس ٢٠٢٠، تم الإبلاغ عن أن الفنادق كانت تعمل بأقل من ١٠٪ من طاقتها، ومن المرجح أن تؤدي الخسارة الفادحة في الأعمال إلى دفع العديد من الشركات العاملة في مجال السياحة والضيافة إلى الإفلاس، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ إجمالي العمالة في الصناعة ١٩١٦٥ في عام ٢٠١٨ وفقًا لإحصاءات بوتسوانا، ومع ذلك ، فإن هذا أقل من قيمته لأنه يغطي الفنادق والمطاعم فقط، ووفقًا لبعض التقديرات، قد يكلف كوفيد-١٩ صناعة السياحة والضيافة خسارة أكثر من ٨٠٪ من إنتاجها.

ت- قطاع المعادن في بوتسوانا

تأثر قطاع المعادن والذي يعد أكبر مساهم في الاقتصاد والمصدر الرئيس له، وتشير التوقعات الأخيرة إلى خسارة متوقعة في الإيرادات من ٢٠ مليار بولا بوتسواني إلى ٦,٧ مليار بولا بوتسواني في ٢٠٢٠/٢٠٢١، وهذا يعكس التأثير الكبير لانخفاض إيرادات قطاع المعادن على الاقتصاد.

ومن غير المرجح أن تعوض الواردات المنخفضة الخسائر المتوقعة في الصادرات، ومن المتوقع أن يتقلص الإنفاق على واردات الوقود، والتي شكلت ما يقرب من ١٤٪ من سلة واردات بوتسوانا في عام ٢٠١٨، أي ما يعادل حوالي ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، بدرجة كبيرة في عام ٢٠٢٠م نظرًا لانخفاض أسعار الوقود وانخفاض النشاط الاقتصادي.

ث- القطاع الرسمي

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب من ٩٠٪ من إجمالي الشركات في بوتسوانا، ومعظم هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة مسجلة وتشكل جزءًا من القطاع الرسمي، وتخضع للضرائب، وتقدم معاشًا أو مكافأة، وإجازة مدفوعة الأجر، وإجازة أمومة، وبدلات، وخدمات طبية، لذا فإن العمالة محمية بموجب مخططات مثل قانون الحد الأدنى للأجور وقانون المصانع، وقد توقفت عمليات العديد من هذه الشركات تمامًا بسبب الإغلاق، مما أدى إلى خسائر في الدخل وعلى الأرجح عدم قدرتها على الاستمرار في دفع أجور العمال، وسداد القروض المستحقة للمؤسسات المالية والضرائب للحكومة ودفع الالتزامات الإيجارية لأصحاب العقارات.

ج- الاقتصاد غير الرسمي

وفقًا لإحصاءات بوتسوانا، تركزت أعمال القطاع غير الرسمي في مجالات مثل البيع بالجملة والتجزئة (٤٧,٤٪)، يليها التصنيع (١٤,٨٪) والعقارات (١١٪)، وبلغت أعمال القطاع غير الرسمي في القرى الحضرية (٤٨,٨٪)، تليها المدن والبلدات (٢٦,٧٪) والمناطق الريفية (٢٤,٦٪)، وبسبب حالة الطوارئ والقيود المفروضة على الحركة، فمن المرجح أن يفقد الكثيرون دخلهم، وستؤثر صدمات النشاط الاقتصادي على معظم العمال، وبالتالي فإن العمال غير الرسميين أكثر عرضة لخطر الوقوع في براثن الفقر.

ح- معدل البطالة

بلغ معدل البطالة في بوتسوانا ١٧,٦٪، وبلغ معدل البطالة بين الشباب ٢٥,١٪، ونسبة فقر عدد الموظفين بنسبة ١٦,٣ في المائة، ومعامل جيني للدخل البالغ ٠,٥٣،٢٩، إلى حدوث آثار شديدة على المدى الطويل. العواقب الاجتماعية مثل زيادة متعددة الأبعاد وفقر الدخل وعدم المساواة والبطالة، كما بلغ معدل الفقر ١٦,٣٪، وكان معامل جيني للدخل عند ٠,٥٣٢٩، ولهذا عواقب اجتماعية وخيمة طويلة الأجل مثل زيادة الفقر متعدد الأبعاد وفقر الدخل وعدم المساواة والبطالة.

رابعاً: الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة لمواجهة الأزمة

قامت بوتسوانا بعدة إجراءات من شأنها الحد من تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد، حيث حددت بوتسوانا حزمة استجابة اقتصادية تقدر بنحو ٤ مليارات بولا بوتسواني حوالي (٢ المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وقد تم تصميم حزمة الإغاثة الاقتصادية بهدف دعم الاقتصاد، وذلك مع التركيز على دعم عمال، واستقرار الأعمال، وضمان توافر الاحتياطيات الإستراتيجية، وعلى المدى المتوسط، تعزيز فرص التنويع الاقتصادي.

ولدعم العمال، ستقدم الحكومة دعمًا للأجور (حوالي مليار بولا بوتسواني) للموظفين العاملين في جميع الشركات المتضررة من جائحة كورونا ولمدة ثلاثة أشهر، كما خصصت بوتسوانا (حوالي مليار بولا بوتسواني) كضمانات حكومية على القروض المقدمة من البنوك التجارية للشركات المتضررة كوفيد-١٩، وتسهيل الوصول إلى الامتيازات الائتمانية والضريبية (المقدرة بـ١,٢ مليار بولا بوتسواني)، بما في ذلك تأجيل ٦ أشهر لمدفوعات الضرائب المستحقة بين مارس وسبتمبر ٢٠٢٠.

كما سيتم دفع جميع المتأخرات المستحقة للفواتير في غضون أسبوعين وسيتم تسريع عمليات استرداد ضريبة القيمة المضافة للشركات (٥٠٠ مليون بولا بوتسواني)، وقد تم تخصيص مبلغ (٤٧٥ مليون بولا بوتسواني) عملات إضافية لضمان استمرار توافر الاحتياطيات الإستراتيجية مثل الإمدادات / المعدات الطبية والأغذية (الذرة والذرة الرفيعة والبقول وما إلى ذلك) لبوتسوانا.

وأنشأت الحكومة صندوق إغاثة كوفيد-١٩ واستثمرت رأس مال أولي قدره (مليارا بولا بوتسواني) في الصندوق لمكافحة انتشار الوباء، واتخذ بنك بوستوانا والمصارف التجارية تدابير لتحسين السيولة، وفيما يتعلق بالسياسة النقدية قام بنك بوتسوانا بتخفيض متطلبات الاحتياطي من ١٥٪ إلى ١٢,٥٪ وإلغاء عقوبة ٦٪ للبنوك التجارية للحصول على تسهيلات الائتمان، كما طالب بنك بوتسوانا البنوك التجارية بإجراء تعديلات ضرورية على سعر الفائدة.[١١]

خاتمة وتوصيات

على الرغم من التوقعات الإيجابية، إلا أنه يواجه اقتصاد بوتسوانا رياحًا معاكسة خارجية كبيرة بسبب أزمة انتشار فيروس كورونا فضلاً عن ضعف الطلب العالمي على الماس، كما تنشأ مخاطر أخرى من احتمالات النمو الضعيفة المستمرة في جنوب إفريقيا وانخفاض عائدات «الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي»، وهذا يعكس اعتماد البلاد الشديد على صادرات الماس.

(11) United Nations, *Socio-Economic Impact Analysis of Covid-19 In Botswana* (New York: United Nations, 2020), 16–23.

كما أنه لا تزال القاعدة الاقتصادية محدودة، حيث تعاني بوتسوانا ارتفاع معدلات البطالة والتي قاربت ١٨٪، ولا يزال الفقر مرتفعاً في المناطق الريفية، والمجتمعات النائية، وبين الأسر التي تعيلها نساء، وبين ذوي التعليم المنخفض، ولا يزال عدم المساواة مرتفعًا على الرغم من التحسينات الأخيرة، ولمعالجة هذه القضايا، لا بد أن تعمل بوتسوانا على تنويع مصادر الدخل بدلاً من نموذج التنمية الحالي الذي يقوم على تعدين الماس والاستثمارات التي يقودها القطاع العام، حيث تحتاج بوتسوانا إلى الانتقال إلى نموذج يشارك فيه القطاع الخاص وإزالة أي عقبات قد تحد من مشاركته في التجارة والاستثمار.

ويمكن استعراض عدد من التوصيات للنهوض بالاقتصاد البوتسواني خلال المرحلة القادمة:

- وضع سياسات تركز على خفض تكاليف التشغيل من خلال حزمة التحفيز الاقتصادي التي وضعتها الحكومة.
- تعزيز استئناف العمل مع تدابير مفصلة للالتزام بإجراءات السلامة والاحتياطات لسلامة العملاء والعاملين.
- إجراء تقييم شامل لتأثير COVID-19 على الاقتصاد بعد الإغلاق لتحديد القطاعات الأكثر تضررًا في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي وتلك التي لديها أكبر إمكانات لخلق فرص العمل والانتعاش الاقتصادي لدعم إستراتيجيتها للتعافي.
- حماية الأصول الإنتاجية وعمالة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
- تقديم قروض بدون فوائد لعمال القطاع غير الرسمي والمشاريع الصغيرة.
- تحديد فترات سماح لسداد القرض و / أو تمديد فترات السداد.
- توجيه تصميم وتنفيذ السياسات والقوانين واللوائح والبرامج لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.
- تطوير القدرات الرقمية وقنوات البيع عبر الإنترنت للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في الاقتصاد الرقمي والتمويل الرقمي.
- الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير لتحديد فرص السوق المتوسطة والطويلة الأجل لتسريع التحول والارتقاء بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن تعزيز مرونة قطاعات الاقتصاد الأخرى.